

التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

إعداد: محمد بن جماعة *

ملخص البحث:

يمثل الاعتراف بأوجه التشابه والاختلاف الاجتماعيين حجر الزاوية في دراسة التفاعلات الاجتماعية. وتتأسس كثير من الدراسات على ضرورة تحديد ما إذا كانت (الذات) متشابهة مع (الآخر) أو أنها مختلفة مع (الآخر)، من خلال البحث عن جملة المعايير والعوامل التي تشكل هوية الأفراد، بغية معرفة متى يكون الأنا (أنا) وأنت (أنت)، ومتى يكون (أنا) مع (أنت) ما يمثل (نحن) في مقابل الآخرين (هم). وقد اهتمت الدراسات الاجتماعية منذ مدة طويلة بتحليل ظواهر (الوحدة الاجتماعية) و(التفرقة الاجتماعية) و(الهوية الجماعية)، من خلال دراسة تكون (الهوية) لدى الأفراد، وتراكم الانتماءات وتزاحمها لدى الأفراد، وعوامل الاجتماع والافتراق التي يعتمدها الأفراد لمشاركة الآخرين في تكوين الجماعات والانتماء إليها. كما سعت الدراسات إلى استكشاف عوامل رسم "حدود جماعات الانتماء" (كيف ترسم هذه الحدود؟ لماذا؟ متى؟ وأين؟)، ودراسة الشروط والظروف التي يمكن أن تتغير على أساسها هذه الحدود المرسومة.

ويمثل وضع تصوّر لتقاطعات التنوع الثقافي والقواسم المشتركة بين أفراد المجتمع أحد التحديات الأساسية التي تواجه الباحثين وواضعي السياسات العامة.

تحتوي الورقة المقترحة على قسمين. وتعرض في القسم الأول تحارب ست دول في تطبيق سياسة (التعدد الثقافي)، هي: أستراليا، الهند، هولندا، سنغفورة، جنوب أفريقيا، وكندا. وتلقي الضوء بصفة خاصة على التجربة الكندية التي تعتمد نموذجين مختلفين في التعاطي مع (التعددية الثقافية) المميزة للمجتمع الكندي بسبب تركيبته التكوينية تاريخياً، والجامعة بين الهنود الحمر (أو الأمم الأولى) والفرنسيين والإنجليز، وبسبب الانفتاح الفريد على قبول المهاجرين. ويعرف النموذج الأول باسم "التعددية الثقافية" (Multiculturalism)، وهو النموذج المعتمد من الحكومة الفيدرالية الكندية. أما الثاني فهو معتمد من قبل مقاطعة كيبيك ويعرف باسم "التفاعل الثقافي" (Interculturalism).

ثم تعرض في القسم الثاني إطاراً نظرياً لمفهوم (الهوية متعددة الأبعاد)، يسعى لفهم أشكال التراكم والتزاحم بين الانتماءات، وتحديد عدد من العوامل المؤثرة فيها. كما تعرض أخطاء اعتماد الهوية ذات البعد الواحد في تصنيف الأفراد والجماعات، وعلاقة ذلك بالعنف، من خلال محاولة لتحديد معالم الهوية الإسلامية المخترلة التي يرسمها تنظيم القاعدة لنفسه في الصراع الذي يخوضه على المستوى الدولي.

١ - مدخل

"التعددية الثقافية" مصطلح يستعمل بثلاثة معانٍ مختلفة: كوصف لحالة التنوع الثقافي في مجتمع ما، وكأيديولوجيا تهدف لشرعنة اعتبار التنوع العرقي في التركيبة العامة لمجتمع ما، وكسياسات عامة تهدف لخلق الوحدة الوطنية عبر التنوع العرقي في مجتمع ما^١. ونظراً لخصوصية هذا البحث في عرض التجارب المختلفة للتعددية الثقافية والوصف التاريخي لتركيبة الدول المدروسة، واقترح إطار نظري لمفهوم (الهوية متعددة الأبعاد)، فسيلاحظ القارئ تداخلاً لا يمكن تفاديه في استعمال المصطلح بالمعاني الثلاثة.

٢ - مقدمة

اهتمت الدراسات الاجتماعية منذ مدة طويلة بتحليل ظواهر (الوحدة الاجتماعية) و(التفرقة الاجتماعية)، من خلال دراسة تكون (الهوية) لدى الأفراد، وتراكم الانتماءات وتزاحمها لدى الأفراد، وعوامل الاجتماع والافتراق التي يعتمدها الأفراد لمشاركة الآخرين في تكوين الجماعات والانتماء إليها. كما سعت الدراسات إلى استكشاف عوامل رسم "حدود جماعات الانتماء" (كيف ترسم هذه الحدود؟ لماذا؟ متى؟ وأين؟)، ودراسة الشروط والظروف التي يمكن أن تتغير على أساسها هذه الحدود المرسومة.

ولئن ركز الفكر الاجتماعي، إلى حدود السبعينات من القرن العشرين، على دراسة العوامل النفسية لتشكيل هوية الفرد (الأنا)، فقد شهد تحولاً جذرياً في العقود الثلاثة الأخيرة من خلال الاتجاه لدراسة الهوية الجماعية (نحن) وكيفية تكوينها، كاستجابة للتغيرات الاجتماعية المتزايدة في العالم نتيجة حركة الهجرة والتنقل من بلد إلى بلد، وتلاشي الحدود الثقافية من خلال أدوات الإعلام والتواصل الحديثة كالفضائيات والإنترنت^٢، حيث تبين أنه لم يعد منطقياً اختزال مفاهيم الهوية والانتماء في سمة واحدة من سمات الهوية (Identity markers)، كما لم يعد ممكناً تعريف هوية فرد ما من خلال سمة

¹ Kallen, Evelyn. "Multiculturalism: Ideology, Policy and Reality". Journal of Canadian Studies. 17 (1) (1982): 51-62.

² Karen A. Cerulo. Identity Construction: New Issues, New Directions. Annual Review of Sociology, Vol. 23 (1997), pp. 385-409. <http://www.jstor.org/stable/2952557>

واحدة في أي لحظة ومنية معينة، وإنما أصبح من الضروري استكشاف أكبر قدر ممكن من عوامل الهوية التي تؤدي إلى نشوء الهوية الجماعية بشكل تراكمي.

كما تبين خطأ وجهة النظر التي كانت تنظر لهوية الفرد (الأنا) من خلال تجميع آلي بسيط لمختلف انتماءات الفرد وفقاً لمعايير ثقافية موصوفة وثابتة. وأن تجارب التنوع كشفت، على العكس من ذلك، أن التحولات في الهوية متأثرة بالظروف والسياقات المتغيرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، مما يضيف مرونة وانسيابية كبيرتين على انتماء الفرد³.

وكشف هذا الاتجاه في البحث عن عاملين هامين في دراسة الهوية:

١ - أولهما: أنه لا يمكن دراسة مختلف أنواع الهوية فقط من خلال عزل سماتها بعضها عن بعض، ودراسة كل سمة لوحدها.

٢ - وثانيهما: ضرورة دراسة احتمالات وجود آثار تفاعلية بين مختلف أنواع الهويات، وأهمية استكشاف تداعيات هذه العلاقات على الفرص والتحديات والتجارب المؤثرة في حياة الأفراد.

وتكمن التحديات الكبرى للباحثين وواضعي السياسات العامة في موضوع الهوية وتصوّر التنوع الثقافي والقواسم المشتركة بين أفراد المجتمع، في تحديد:

- أين، وكيف، ولماذا تتراكم أو تتزاحم أنواع الهوية المختلفة ضمن سياق معين؟
- ما هي الهويات التي يمكن أن تتراكم فيما بينها؟ والهويات التي يمكن أن تتزاحم فيما بينها؟
- ما هي طبيعة الهويات الجديدة أو التكيفات الناتجة عن التزاحم بين الهويات؟
- ما هي الأنماط التي تظهر في مجتمع محدد، ويمكن أن تظهر أيضاً في سياقات اجتماعية أو ثقافية مختلفة؟ وكيف يمكن تفسير هذه الأنماط؟
- ما هو تأثير تزاخم الهويات وتراكمها على الأمن الفكري والاجتماعي؟

تحتوي الورقة المقترحة على قسمين. وتعرض في القسم الأول تجارب ست دول في تطبيق سياسة (التعدد الثقافي)، ثلاثة منها تنتمي للعالم الغربي المتقدم هي: أستراليا وهولندا وكندا، وثلاثة مرشحة لأن تصبح قوى اقتصادية جديدة هي: الهند وسنغافورة وجنوب أفريقيا. وتلقي الضوء بصفة خاصة على التجربة الكندية التي تعتمد نموذجين مختلفين في التعاطي مع التعددية الثقافية المميزة للمجتمع الكندي بسبب تركيبته التكوينية تاريخياً، والجامعة بين الهنود الحمر (أو الأمم الأولى) والفرنسيين والإنجليز، وبسبب الانفتاح الفريد على قبول المهاجرين. ويعرف النموذج الأول باسم "التعددية الثقافية"

³ Rummen, J..A. . Intersectionality. Canadian Diversity, vol.3:1. Winter 2004. p.3.

(Multiculturalism)، وهو النموذج المعتمد من الحكومة الفيدرالية الكندية. أما الثاني فهو معتمد من قبل مقاطعة كيبيك ويعرف باسم "التفاعل الثقافي" (Interculturalism). ثم تعرض في القسم الثاني إطاراً نظرياً لمفهوم (الهوية متعددة الأبعاد)، يسعى لفهم أشكال التراكم والتراحم بين الانتماءات، وتحديد عدد من العوامل المؤثرة فيها. كما تعرض أخطاء اعتماد الهوية ذات البعد الواحد في تصنيف الأفراد والجماعات، وعلاقة ذلك بالعنف، من خلال محاولة لتحديد معالم الهوية الإسلامية المختزلة التي يرسمها تنظيم القاعدة لنفسه في الصراع الذي يخوضه على المستوى الدولي.

٣ - "التعددية الثقافية" في تجارب الدول المعاصرة:

١. أستراليا:

أ - التركيبة السكانية والاجتماعية:

يمثل السكان من الشعوب الأصلية في أستراليا حوالي ٣% من مجموع السكان، ويعتقد أنهم استوطنوا البلاد منذ حوالي خمسين ألف سنة. أما البقية (٩٧%) فيمتد تاريخهم في المنطقة إلى أقل من ٢٠٠ سنة.

وقد بدأ الاستيطان في أستراليا بمجيء أعداد كبيرة من المستوطنين الإنجليز والاسكتلنديين. وفي القرن التاسع عشر، جلبت الهجرة أعداداً أخرى من الصينيين والهنود والأفارة والآسيويين. وفي بداية القرن العشرين، ومع تنامي الخوف من صعود الامبراطوريات الجديدة (روسيا وألمانيا) وتأثير "الداروينية الاجتماعية"، صدر أول تشريع ينظم الهجرة تحت اسم "قانون تحديد الهجرة"، لعرقلة دخول المهاجرين من أصول غير أوروبية. وكان من نتائج هذا القانون ظهور مصطلح "أستراليا البيضاء" الذي تجذر في الوعي الشعبي طيلة نصف قرن، وتعمق نتيجة الحرب مع اليابان في المحيط الهادئ، والقناعة بعدم استمرار التعويل على الحماية البريطانية لأستراليا في مواجهة المخاطر المحتملة، نظراً لتقلص دورها كقوة دولية عظمى لحساب قوة جديدة متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية^٤.

وهو ما دفع إلى البدء في التعويل على الذات من خلال تطوير عملية التصنيع التي استدعت استقدام مئات الآلاف من المهاجرين لتنفيذ المشاريع الضخمة في قطاعات المواصلات

⁴ Jakubowicz , Andrew. Multiculturalism in Australia: Apogee or Nadir? Canadian Diversity, vol. 4:1. Winter2005

والعقارات والطاقة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، قدم إلى أستراليا أكثر من ٦٠٠ ألف مهاجر كلاجئين بواسطة برامج إنسانية دولية مختلفة.

وفي ظل التغيرات الدولي في أواخر الستينات من القرن العشرين، ونتيجة التقلص الواسع للدور الاستعماري في المنطقة وتنامي حالة العداء للعنصرية في أستراليا، اتجهت سياسة "أستراليا البيضاء" نحو الاضمحلال، بعد ثلاثة أجيال فقط من ظهورها، من خلال المصادقة على وثيقة الأمم المتحدة لإلغاء التمييز العنصري. وهو ما أسس لمرحلة جديدة قبلت فيها أستراليا "المهجرة غير البيضاء"، قبل أن يتم الإلغاء الرسمي وبشكل نهائي للسياسة العنصرية في أوائل السبعينات من القرن العشرين.

وبدأ توصيف المجتمع الأسترالي بكونه "متعدد الثقافات" سنة ١٩٧٣ حين كتب "آل جراسي" وزير الهجرة آنذاك في حكومة "جوف ويتلام" وثيقة بعنوان "مجتمع متعدد الثقافات من أجل المستقبل"، حدد فيها خصائص المجتمع الأسترالي متعدد الأعراق والثقافات، وحذر من أن عدم الاعتراف بهذا التعدد سيؤدي إلى إبقاء المهاجرين غير الناطقين بالإنجليزية "خارج إطار الشعب"، وطرح مفهوم (عائلة الأمة) "The Family of the nation" التي يعترف على أساسها بإسهامات المهاجرين في بناء المجتمع الأسترالي ويحترم أصولهم الثقافية بدلا من رفض تميزهم واختلافهم. وقد جاءت هذه الوثيقة في وقت شهدت فيه أستراليا تنامي ظاهرة مغادرة المهاجرين الجدد للبلد بسبب عدم توفر فرص متكافئة للشغل.

واعتمدت سياسة التعددية الثقافية بشكل رسمي في عهد حكومة رئيس الوزراء الليبرالي مالكولم فرايزر ١٩٧٦-١٩٨٣. وتأسست في بداياتها على مبادئ ثلاثة: الانسجام الاجتماعي، الهوية الثقافية، تكافؤ فرص العمل والمساواة في الوصول إليها. ثم أضيف إليها مبدأ رابع يتمثل في: المساواة في المسؤولية الاجتماعية والالتزام والمشاركة الاجتماعية. وقد أقر المجلس الأسترالي للسكان والمهجرة، والمجلس الأسترالي للشؤون العرقية بأن التعددية الثقافية تشكل "أنسب نموذج للعلاقة بين جميع الفئات العرقية في أستراليا، وأفضل إطار لإدارة السياسات الحكومية المتعلقة بالشؤون العرقية"^٦.

^٥ "Without a multiculturalism society, NES (Non-English Speaking) migrants would become 'non-people'". Source: Australian Studies Center Online: <http://www.petra.ac.id/asc/people/multiculturalism/>

^٦ Australian Studies Center Online: <http://www.petra.ac.id/asc/people/multiculturalism/>

في التسعينات من القرن العشرين، استقبلت أستراليا حوالي ٩٠٠ ألف مهاجر جديد. وفي الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، قدم إليها بهدف الاستقرار فيها حوالي ٩٤ ألف. كما سمحت برامج الإغاثة الإنسانية الأسترالية سنوياً باستقبال ١٢ ألف من المحتاجين واللاجئين السياسيين والهاربين من الظروف الإنسانية الصعبة في دول العالم الأخرى.

وحسب التعداد السكاني لسنة ٢٠٠١، يمثل العدد الإجمالي للسكان حوالي ١٩ مليون نسمة، من بينهم ٢٣% ولدوا خارج أستراليا. وحين نضيف إلى هذه النسبة عدد السكان الذين ولد آباؤهم أو أمهاتهم في الخارج، تصبح النسبة ٤٣%. ويتكون النسيج الاجتماعي الأسترالي من سكان جاؤوا من حوالي ١٠٠ دولة في العالم. واعتماداً على نفس التعداد، يمثل السكان من أصول إنجليزية وإيرلندية حوالي ٢٦% من العدد الإجمالي، والسكان من أصول أوروبية أخرى حوالي ٢٦%، ومن شمال إفريقيا والدول العربية ١٢%، ومن آسيا ١٢%، ومن أمريكا ٤%، ومن أفريقيا ٣,٥%. ويتكلم الأستراليون حوالي ٢٠٠ لغة مختلفة، أهمها الإنجليزية والإيطالية واليونانية والعربية والفيتنامية والصينية. ويتكلم ٨٨% من السكان الذين لم يتجاوز عمرهم ٢٥ سنة، لغة غير الإنجليزية بطلاقة، في حين تصل النسبة إلى ٦٠% في الشريحة العمرية التي تجاوزت ٦٥ سنة^٧.

ب- الهياكل القانونية والمقاربات:

تعتمد أستراليا النظام الفيدرالي كإطار تسيير حكومي، تقسم فيه السلطات والمسئوليات بين الحكومة المركزية وحكومات محلية لست ولايات. وتشرف الحكومة المركزية على النظام الضرائبي، والدفاع، والسياسة الخارجية، والأمن الاجتماعي، والهجرة، والاتصالات. في حين تشرف حكومات الولايات على قطاعات الصحة، والتعليم، والمواصلات، والشرطة، والرعاية الاجتماعية.

ويتم إدارة مسائل التعدد الثقافي في المستوى المركزي من خلال القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وإجراءات الحماية من التمييز ضد الأشخاص والجماعات، وتوفير الحلول الاجتماعية والقانونية لجرائم التمييز والكراهية.

وخلافاً للنموذج الكندي، لا يوجد تشريع خاص بالتعدد الثقافي، كما لا يوجد إطار قانوني يكفل الحماية وحق التعبير عن الهويات الثقافية المختلفة. غير أنه توجد بعض المؤسسات المعنية

⁷ Justin Healey, "Multiculturalism in Australia", Volume 214, Issues in Society, The Spinney Press, 2005.

بالتعدد الثقافي مثل الهيئة الأسترالية للبث الإذاعي والتلفزيوني بلغات متعددة، والتي تقدم برامجها المختلفة في ٦٨ لغة بمعدل بث يناهز ٦٥٠ ساعة في الأسبوع^٨. وبالرغم من اعتماد تعريف أستراليا بشكل رسمي على أساس كونها "دولة متعددة الثقافات"، في سنة ١٩٩٩، إلا أن النقاش حول التعددية الثقافية في أستراليا طفا على السطح مرة أخرى في ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، متمثلاً في تحلي حزب العمال عن التزامه التاريخي بهذا المفهوم، وتباطئه في تكريس التعددية في السياسات العامة للدولة، إضافة إلى اتفاقه مع الأحزاب الرئيسية الأخرى على خفض الدعم الحكومي لحماية الثقافات المختلفة، والدفع باتجاه وضع سياسة تفرض على الأقليات الاندماج والذوبان في الثقافة الرئيسية.

ج - الإشكاليات والتحديات:

في تقرير أعدته لجنة من الأساتذة الجامعيين لفائدة الهيئة الأسترالية للبث الإذاعي والتلفزيوني^٩، تم تلخيص الإشكاليات التي تمر بها التعددية الثقافية في أستراليا في ما يلي:

• واقع التعددية الراهن:

١ - ما زالت أستراليا ينظر إليها كبلد "محظوظ". غير أن هناك شعوراً بالقلق تجاه مستقبل البلاد نتيجة شعور المواطنين بوجود نقص في قدرات النظام على التحكم في الأوضاع.

٢ - تمثل التعددية عاملاً هاماً في أستراليا لأنها توفر لكل فرد فرصة التعلم من الآخرين. غير أن شعوراً بالقلق تجاه مظاهر التميز الثقافي التي يحرص عليها أفراد الأقليات الثقافية مما يعوق اندماجهم في المجتمع

٣ - يعاني كثير من الشباب الأستراليين المنتمين إلى الأقليات الثقافية الوافدة من إحساس الرفض وعدم القبول الاجتماعي. غير أن التفاعل بين الثقافات المتنوعة في المجتمع أصبح ظاهرة اجتماعية منتشرة.

• طرق الانتماء لأستراليا:

^٨ The Special Broadcasting Service (SBS): <http://www.sbs.com.au/>

^٩ Ang Ien, Brand J., Noble G. Sternberg J., "Connecting Diversity: Paradoxes of Multicultural Australia", a 2006 SBS-commissioned report. <http://www20.sbs.com.au/sbscorporate/media/documents/8243eweb2.pdf>

- ٤ - توجد عدة طرق للانتماء في أستراليا ولأستراليا. غير أن هذه الطرق المختلفة قد تؤدي إلى الالتباس والتشوش والتفرقة.
- ٥ - أشكال التمييز والاستبعاد تؤدي إلى تقويض الشعور بالانتماء. غير أن الاختلافات الثقافية يتم إدارتها عموماً بنوع من "التسامح العملي"
- أما الباحث الباحث الأسترالي أندرو جاكوبوفيتش فيلخص التحديات التي تواجه التعددية الثقافية في أستراليا في الأمور التالية^{١٠}:

• الدعم الثقافي:

عبرت التعددية الثقافية عن نوع من التوافق بين المجتمع الأسترالي والوافدين إليه، على أن في مقابل توفير فرص الحياة والاستقرار والعمل في أستراليا وقبولهم كمواطنين جدد، يتوجب على هؤلاء الوافدين الالتزام بالولاء للدولة، على أن تحترم الدولة المقومات الثقافية للأقليات كاللغة والمعتقدات. وقد استمرت الدولة في تقديم هذا الدعم إلى ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مبررة ذلك بكون الحفاظ على المقومات الثقافية للجاليات الوافدة ليس من مشمولات السياسة الثقافية العامة للدولة، وإنما هو تعبير عن خيار ثقافي يتوجب على أفراد الجاليات الوافدة أن يوفرها لها الموارد المالية بطرقهم الخاصة دون اللجوء إلى المال العام.

• الدين والحياة العامة:

أدت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتفجيرات بالي، إلى طرح موضوع الدين في النقاش حول التعددية الثقافية. وقد أدت هذه الأحداث إلى انتشار حالة من الاحتقان والتوجس في التعامل مع أفراد الجالية المسلمة التي تعد حوالي ٤٠٠ ألف مسلم، وخصوصاً مع أولئك الذين يمكن تمييزهم من خلال ملامحهم الشرق أوسطية أو من خلال لباسهم الخاص. وقد شهدت البلاد تنامي حالات الاعتداء وجرائم التمييز ضد المسلمين، مما جعل الدولة توجه اهتمامها إلى دعم الحوار بين الأديان، والمشاركة في إقامة أنشطة اجتماعية بالتعاون مع مؤسسات الجالية المسلمة. وقد ساهمت هذه الأنشطة في إيجاد علاقات جيدة بين مؤسسات الدولة والجالية المسلمة ساعدت في اكتشاف جوانب من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المسلمون.

• التحول الاقتصادي والثروة البشرية:

¹⁰ Jakubowicz, Andrew. Multiculturalism in Australia: Apogee or Nadir?

من الأمور التي كان يتوقع للتعددية الثقافية أن تضمنها للوافدين وللمجتمع المحلي معا، أن تحول دون نشوء حالة من اللامساواة العرقية أو الطبقية، وأن تهيء إطارا لحماية الحركية الاقتصادية من الآثار السلبية للتمييز العرقي. غير أن هذا الهدف تراجع في العشرية الأخيرة نتيجة اعتماد سياسات اقتصادية تحررية ألغت عددا من القيود على رءوس الأموال في ما يتعلق بالتشغيل وسلم الأجور، مما قاد بعض المجموعات العرقية التي وفدت على أستراليا بإمكانيات مالية وعلمية محدودة (خصوصا الوافدين من المناطق التي تعرضت لحروب وصراعات)، إلى الحياة في جيتوهات فقيرة ومحدودة الدخل، مما أفضى بأبنائهم إلى الدخول في دوامة التهميش الاجتماعي والبطالة والعنف.

٢. الهند:

تعتبر الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، وأول دولة في العالم من حيث عدد اللغات والأعراق فيها. ورغم معدلات النمو المحققة ما زالت الهند تعاني من الفقر والامية والبطالة وعدم التوازن التنموي بين الجهات، إضافة إلى الحرمان والتفاوت الطبقي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وشهدت الهند عدة صراعات عرقية داخلية وحركات تهدف للاستقلال الذاتي.

ونظرا للتركيبة العجيبة للمجتمع الهندي، فقد تنبأ كثير من الباحثين منذ استقلال الهند سنة ١٩٧٤، بتفتت هذه الدولة، و"بلقنتها". غير أن هذه البلقنة حصلت فقط في بلاد البلقان، والتفتت حصل للاتحاد السوفياتي، واستطاعت الهند أن تبقى دولة موحدة مقارنة بما حصل لشبيهاتها من دول العالم الثالث التي شهدت حروبا أهلية. فما سر هذا النجاح في ما فشلت فيه دول أخرى أقل تنوعا وأقل تعددية، وما الذي مكّن الهند من بناء دولة قومية بالرغم من تعدد الهويات والقوميات فيها؟^{١١}

أ - التعددية الهندية:

¹¹ Kohli, Atul ed. The Success of India's Democracy. Cambridge: Cambridge University Press, 2001

تعد الهند حاليا أكثر من مليار ساكن. ونظرا لهذا العدد الكبير من السكان، وحركة التنقل والهجرة من منطقة لأخرى، فيشكل تنوع اللغات وتعدد الأديان ظاهرة شائعة في جميع المناطق الجغرافية في الهند.

ويشكل الهندوس أكثر من ٨٢% من سكانها، ويتميزون بتنوع معتقداتهم الدينية وعاداتهم ولغاتهم. أما باقي الهنود فيتوزعون بين مسلمين (١٢%) ومسيحيين (٢,٣٤%) وسيخ (١,٩٤%) وبوذيين (٠,٧٦%) وغيرهم (٠,٣٩%)^{١٢}.

وأما على مستوى اللغات، فلا تقل الهند تنوعا. حيث أنها تعد أكثر من مائة لغة ولهجة، تم الاعتراف رسميا باثنين وعشرين منها في دستور البلاد. وبالرغم من أن اللغة الهندية^{١٣} يتكلمها أكثر من ٤٠% من السكان، فقد اعتمدت الإنجليزية كلغة رسمية غالبية. أما عن بقية اللغات، فبعضها معتمد رسميا في الولايات التي يغلب فيها الناطقون بها، وبعضها الآخر لم يتمكن من الانتشار حتى في ظل وجود أغلبية ناطقة بها، والسبب في ذلك أن كثيرا من اللغات الهندية بدائية لم تتطور وسائل كتابتها، فبقيت لغات منطوقة وغير معتمدة رسميا^{١٤}.

أما المظهر الثالث للتعددية الثقافية في الهند فيتمثل في سكانها الأصليين، المعروفين بالقبائل البدائية، والذين يتجاوز عددهم ١٠٠ مليون. وهم يتوزعون في كل المناطق، ويتواجدون بشكل خاص في الشمال الشرقي للهند، حيث استطاعوا تشكيل حكومات قبلية من ٥ ولايات من بين الولايات السبع في هذه المنطقة التي اشتهرت بالاضطرابات السياسية والعصبيات القبلية.

ب- التعددية على المستوى العقائدي والسياسي:

أحد أشكال التعددية التي فرضت نفسها واقعا في الهند، تتمثل في التعددية العقائدية والسياسية. وقد تكرست هذه الظاهرة منذ فترة استقلال البلاد عن الاحتلال البريطاني، حين أضفى عليها جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، صبغة دستورية من خلال التركيز على التعددية التي تصبغ المجتمع الهندي، حين قال في خطاب وجهه لوزراء الحكومات المحلية: "إن التنوع في المجتمع الهندي هائل وبديهي. وهذا التنوع يمكن مشاهدته في كل ما حولنا، ولكنه موجود

¹² حسب الإحصاءات الرسمية الهندية لسنة ١٩٩١.

¹³ هناك فرق بين الهندية والهندوسية. فالهندية لغة من لغات الهند. أم الهندوسية فهي ديانة جزء من الهنود. وليس كل هندوسي يتكلم اللغة

الهندية، وليس كل من يتكلم اللغة الهندية هندوسيا.

¹⁴ مثل لغة المانيبوري Manipuri

أيضا حتى على مستوى الملامح وعلى مستوى طرق التفكير. ورغم كل هذا التنوع الهائل، لا يمكن أن نخطئ في كوننا دولة موحدة"^{١٥}.

وفي خطاب آخر في بداية الخمسينات، دعا وزراءه إلى "عدم التعامل مع الهنود بنفس الطريقة أو الأسلوب، لأنهم متنوعون ومختلفون كثيرا بعضهم عن بعض. ومن الطبيعي ألا يكون مقبولا حرمانهم من أي شكل من أشكال الحكم الذاتي أو الاستقلالية النسبية"^{١٦}.

فقد كان نهرو يشعر بخصوصية الواقع الهندي وضرورة احترام القيم المختلفة التي تحكم مكونات المجتمع الهندي. وقد تجلّى هذا في نمط حكمه للبلاد، ورفضه لكل محاولات فرض التجانس بين الجماعات المختلفة ثقافيا. ولكنه في المقابل، كان يدعو لاستيعاب الجماعات الثقافية (Assimilation) في إطار مشترك، لأنه بدون ذلك لا يمكن بناء أمة، خصوصا في مثل المجتمع الهندي. وقد قامت دعوته على أساس عدم فرضها بالقوة على الجماعات الثقافية، وإنما عبر تطوير القناعة بضرورتها تربويا ومن خلال التواصل، وأن الحكومة الهندية تكفل للجماعات الثقافية حرية تكريس مقومات هويتها، وبالتالي فليس من مهمة الحكومة أن تتدخل في شئون الجماعات وإنما تسعى لإعطائها أقصى درجات الحكم الذاتي"^{١٧}.

ج - التعددية على المستوى الفيدرالي:

منذ استقلال الهند، مثل النظام الفيدرالي والديموقراطية العاملين الناجعين في إدارة الأزمات وحلها، من خلال السماح لأي جماعة عرقية أو دينية (سواء في المجالس القبلية أو البلدية أو الجهوية) بإنشاء أي مؤسسة أو جهاز حكم مناسب لتحقيق حاجتها في ما يتعلق بانتمائها وهويتها الثقافية شريطة أن تكون هذه المؤسسة خيارا ديمقراطيا يمثل أغلبية الناجحين في إطار الانتماء الثقافي أو العرقي المحدد. ولذلك فيعتبر تاريخ الفيدرالية في الهند منذ الخمسينات نموذجا في الاستجابة لطلبات الاعتراف السياسي والحكم الذاتي وإجراءات حماية الهوية الثقافية من مختلف الطوائف والإثنيات، مما حدا ببعض المفكرين أن يعتبروا التعددية الثقافية والفيدرالية

¹⁵ Nehru, J. "Letters to Chief Ministers", vol. 1 Delhi: Oxford University Press, 1986, p. 61-62

¹⁶ Nehru, J. "Letters to Chief Ministers", vol. 1 Delhi: Oxford University Press, 1986, p.364

¹⁷ HariharBhattacharyya, Multiculturalism in Contemporary india, international Journal on Multicultural societies (UNESCO), 5(2), December 2003, 151-164, <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001387/138797E.pdf#page=47>

صنوين متكاملين في التجربة الهندية. فنظرا لأن الجماعات المختلفة لغويا وعرقيا موزعة جغرافيا بشكل واسع، فقد وفر تقسيم البلاد إلى مستويات مختلفة من الحكم المحلي والإدارة الذاتية مجموعة من الحلول العملية الناجعة، من بينها ما يلي:

- كفل الدستور الهندي لأي مجموعة من المواطنين لهم لغة خاصة (أو كتابة أو ثقافة أو دين) الحق الكامل في حمايتها، مما يعني أن أي حكم محلي لا يحق له استصدار قوانين تفرض ثقافة الأغلبية على الأقلية التي تعيش تحت سيادته¹⁸.
- كما جعل الدستور من مسئوليات الحكم الفيدرالي توفير كل التسهيلات اللازمة للحكومات المحلية لتوفير التعليم لأبناء الأقليات الثقافية بلغتهم الأم في المستوى الابتدائي¹⁹.
- ولا يكتفي الدستور بحماية مصالح الأقليات، بل يوفر أيضا إطارا يحمي أفرادها من أشكال التمييز التي يمكن أن يتعرضوا لها²⁰.
- ويكفل الدستور أيضا للأقليات حرية إنشاء وإدارة المؤسسات التربوية والهيئات اللازمة لحماية مقوماتها الثقافية²¹.

وقد صدرت بعض الأحكام عن المحكمة الدستورية العليا في أواخر التسعينات لتوسع من نطاق هذه النصوص الدستورية. فقد لجأت بعض الأقليات في الولايات المحلية، حين شعرت بنوع من التمييز تجاهها، إلى المحكمة الدستورية طلبا للحكم الذاتي. فصدرت أحكام لصالحها، ونشأ عنها قيام ثلا حكومات محلية جديدة سنة ٢٠٠٠، هي حكومات: تشاتيسجار (Chhatisgarh)، وجهارخاند (Jharkhand) وأوتارانخال (Uttaranchal)، مما يدل على مرونة الحكم الفيدرالي وقدرته على استيعاب الصور الحديثة للتنوع الثقافي في الهند²².

د - النقاش حول التعددية:

¹⁸ المادة ٢٩ (١) من الدستور الهندي

¹⁹ المادة ٣٥٠ أ من الدستور الهندي

²⁰ المادة ٢٩ (٢) من الدستور الهندي

²¹ المادة ٢٩ (١) و ٣٠ (١) من الدستور الهندي

²² Harihar Bhattacharyya, Multiculturalism in Contemporary india, international Journal on Multicultural societies (UNESCO), 5(2), December 2003, 151-164, <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001387/138797E.pdf#page=47>

من المفارقات أن الهند لم تشهد نقاشات حول التعددية الثقافية إلا في الفترة القريبة، أواخر التسعينات. وقد ثار النقاش حول محاور محددة من أهمها^{٢٣}:

- الحاجة لهوية وطنية مستقرة
 - أهمية الانتماء الثقافي
 - الاعتراف بالتنوع ودعمه
 - العلاقة المعقدة للدولة بالجماعات الثقافية، خصوصا عندما تتعارض الخصوصيات الثقافية مع القيم الليبرالية التي تأسس عليها النظام الفيدرالي
 - عدم قدرة الدولة "العلمانية" على فرض سلطتها على الجماعات الدينية
 - دور التعددية الثقافية في بلورة الأمة الهندية وشكل النظام الفيدرالي الذي يحكمها.
- وبالرغم من وجود التنوع الثقافي طبيعيا وتاريخيا في التركيبة الاجتماعية، فقد لوحظ أن النقاش دار أيضا حول مسائل متعلقة بحق الأقليات في حماية هوياتها الثقافية، والمعوقات التي تعترض قدرة النظام الفيدرالي على تكوين هوية ثقافية مشتركة، وهو ما عبر عنه الباحث الهندي سينج (Singh) بـ "التحيز العرقي" الكامن ضمنيا في التجربة الديمقراطية الهندية^{٢٤}.

٣. هولندا:

على غرار معظم الدول الأوروبية، لا تعتبر هولندا نفسها بلدا مفتوحا للراغبين في القيام بمغامرة الهجرة. غير أن الحكومة الهولندية أقرت سنة ١٩٨٠ بأن وجود المهاجرين "أصبح أمرا واقعا يحتاج لوضع سياسات مناسبة تستجيب له". وقد جاء هذا الإقرار بعد فترة اعتمدت فيها الدولة سياسة استقبال "عمالة ضيفة"، تخول لغير المواطنين البقاء في البلاد طالما كان بقاؤهم منتجا لقيمة اقتصادية، وتفرض عليهم المغادرة عند انتهاء خدمتهم. وقد حصل هذا بالفعل مع العمالة البسيطة من أصول مغربية وتركية، مثلا، إثر أزمة النفط التي حدثت في السبعينات من القرن العشرين، حيث اضطر أغلبهم للمغادرة بعد تدني الحاجة للوظائف البسيطة.

²³ Harihar Bhattacharyya, Multiculturalism in Contemporary india, international Journal on Multicultural societies (UNESCO), 5(2), December 2003, 151-164, <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001387/138797E.pdf#page=47>

²⁴ Singh, Gurharpal, Ethnic Conflict in India: a case study of Punjab. Basilstroke: Palgrave, 2000

غير أن الدولة واجهت إشكالية اجتماعية تمثلت في تزوج عدد كبير من هؤلاء العمال بهولنديات في فترة عملهم بالبلاد، وإنجاب أعداد كبيرة من الأطفال من هذه الزيجات المختلطة، مما اضطر الحكومة إلى وضع سياسات تساعد على التقريب الأسري، من خلال القبول ببقاء العمال الأجانب في البلاد حتى بعد انتهاء عملهم. وبهذه الطريقة تحولت بضعة عشرات الآلاف من "العمال الضيوف" إلى جاليات عرقية متكاثرة داخل النسيج الاجتماعي الهولندي. وحسب الإحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٣، تعد الجالية التركية حوالي ٣٤١ ألف شخص، والجالية المغربية حوالي ٢٩٥ ألف شخص^{٢٥}.

من جهة أخرى، نشأ جالية مهاجرة أخرى قادمة من المستعمرات الهولندية السابقة. فعند استقلال إندونيسيا، مثلاً، سنة ١٩٤٩، رحلت إلى هولندا أعداد كبيرة من مواليد الزيجات المختلطة الذين ارتبط وضعهم بالدور الاستعماري. ورغم أنهم ولدوا في إندونيسيا، إلا أن هولندا استوعبتهم واعتبرت قدومهم إليها بمثابة "العودة" إلى الوطن. وحسب إحصائيات ٢٠٠٣، تعد الجالية من أصول إندونيسية حوالي ٤٠٠ ألف شخص.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى سورينام التي استقلت عن هولندا سنة ١٩٧٥، حيث تعد الجالية من أصل سورينامي حوالي ٣٢١ ألف.

وبدأت الهجرة تتنوع أكثر، خصوصاً مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث وجد المهاجرون من الدول المجاورة والدول البعيدة فرصاً للشغل في هولندا. وكمثال، بلغت الجالية العراقية، حسب إحصائيات ٢٠٠٣، حوالي ٤٢ ألفاً، والجالية الإيرانية ٢٨ ألفاً، والصومالية ٢٨ ألفاً. وبلغ عدد السكان من أصول غير أوروبية نسبة ١٠٪، أي بمعدل زيادة تناهز ٤٤٪ في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٣، في مقابل نسبة زيادة تقدر بـ ٧٪ فقط للسكان من أصل أوروبي، في نفس الفترة.

هذا هو الإطار الذي يمكن أن يفهم فيه سياسات الهجرة والإدماج في هولندا.

أ - سياسات الهجرة:

يعد التوجه نحو تشديد الرقابة على الهجرة في هولندا أمراً حاداً. فإلى حد الخمسينات والستينات، عرف عن الهولنديين كثرة هجرتهم إلى خارج البلاد، بتشجيع حكومي. وبعد

²⁵ Doomernik, Jeroen, "The State of Multiculturalism in the Netherlands", Institute for Migration & Ethnic Studies, http://www.imes.uva.nl/publications/documents/1583_JDoomerni1.pdf

الستينات بدأ اقتصاد الدولة يتأثر بنقص العمالة، فتوجه أصحاب المؤسسات الصناعية إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الرخيصة من دول أخرى، وتشغيلها حتى قبل الحصول على رخص الإقامة ورخص العمل. وكانت الحكومة تغض الطرف عن ذلك، وتقبل بإتمام الإجراءات بعد البدء في العمل، إلى حدود سنة ١٩٧٤ عندما سنت لأول مرة قوانين تهدف لضبط قدوم عائلات المهاجرين العمال. ومنذ ذلك الحين بدأت هولندا في اعتماد قوانين متشددة تجاه الهجرة، من خلال تحديد ثلاثة شروط لتسوية وضعيات عائلات المهاجرين: أولها أن يخدم تلك التسوية مصلحة وطنية، وثانيها ألا تترك الضرورات الدولية خياراً آخر، وثالثها وجود أسباب إنسانية كافية للسماح بقدوم هذه العائلات.

والملاحظ أن هذه الشروط صيغت بشكل يسمح بتأويلها بطرق مختلفة، فمفهوم (خدمة المصلحة الوطنية)، مثلاً، لم يتم تحديده من قبل البرلمان الهولندي، بل ترك الأمر لإلحاح الوضع الاقتصادي وحجم التأثير السياسي للشركة المشغلة. وكذلك الشأن بالنسبة لمفهوم (الضرورات الدولية)^{٢٦}.

وقد استمر الأمر على هذا الحال إلى حدود منتصف الثمانينات حين شهدت موجات الهجرة تغييراً تمثل في قدوم أعداد من نوعية جديدة من المهاجرين متمثلة في طالبي اللجوء السياسي، الذين تم قبولهم على أساس اتفاقية جنيف. وفي التسعينات تزايدت هذه الأعداد، مما جعل هولندا لعقد من الزمن واحدة من أكثر الدول الأوروبية استقبالا للاجئين السياسيين، مما تطلب استصدار قوانين جديدة تقيد الهجرة. وفي سنة ٢٠٠١ صدر قانون يمنع طالبي اللجوء من حق استئناف القرارات الإدارية برفض طلباتهم. وقد كان لهذا القانون أثر كبير في تقليص مد اللجوء السياسي إلى البلاد.

ب- سياسات إدماج المهاجرين:

شهدت سياسات الإدماج نفس التطور الملاحظ في سياسات الهجرة، حيث انتقلت من حالة متساهلة و"إنسانية" إلى وضعية أصبحت فيها الحكومة تتعامل مع ظاهرة الهجرة على أساس كونها مشكلة تحتاج للمعالجة. وتحسدت هذه المعالجة في اتجاهين متوازيين يهدفان لدعم سياسة الإدماج والتضييق في قبول المهاجرين الجدد:

²⁶ Doornik, Jeroen, "The State of Multiculturalism in the Netherlands", Institute for Migration & Ethnic Studies.

- فبالنظر إلى سياسات الإدماج الهولندية في أبعادها الثلاثة: القانوني، والاقتصادي- الاجتماعي، والعرق-الثقافي، يعتبر البعد القانوني أولها ضبطاً، بمعنى أن هذه القوانين تؤدي في محصلتها إلى أن الحد من الهجرة هو الأفضل اجتماعياً. غير أنه أضيف إليها فكرة أن يحصل المهاجرون الذين تم قبولهم على المواطنة الكاملة بعد ٥ سنوات من الإقامة الشرعية الدائمة، مع إعطاء المهاجرين جميع الحقوق المدنية كالمواطنين في ما عدا حق التصويت والترشح للانتخابات الوطنية.

وقد بقيت هذه السياسات على حالها منذ صدورها لأول مرة في أوائل الثمانينات. ومع تسهيل إجراءات منح الجنسية في هولندا، تبعاً لرغبة الحكومة في إدماج أبناء المهاجرين في النسيج الاجتماعي، ظهرت طبقة اجتماعية جديدة مكونة من هؤلاء المواطنين من الجيل الثاني للهجرة أو من مواليد الزيجات المختلطة. فكأنهم ليسوا تماماً من أصول هولندية، وليسوا كذلك تماماً من أصول غير هولندية جعل المجتمع ينظر إليهم كفئة اجتماعية ثالثة. وقد توجهت سياسات الإدماج بالأساس إلى هذه الفئة الاجتماعية الوليدة والمسماة "ألوكتون" Allochtones "أي: الدخلاء، في مقابل مصطلح "أوتوكتون" Autochtone "بمعنى: السكان الأصليين. وعلى المستوى الاقتصادي- الاجتماعي، لم يتمتع الهولنديون "الدخلاء" بنفس الظروف والامتيازات الاقتصادية. فالإحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٣ تشير إلى أن معدلات البطالة في فئة الدخلاء أعلى من تلك الموجودة لدى "الأصليين"، وكذلك الشأن لنسبة الفشل الدراسي، وارتفاع نسب الجريمة^{٢٧}.

ولمعالجة الوضع، وضعت جملة من السياسات، بعضها معتمد في كثير من الدول كإقرار نظام محاصصة "للتمييز الإيجابي" (Positive Discrimination)^{٢٨}

²⁷ Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS) (2003) Allochtonen in Nederland 2003 Voorburg/Heerlen: CBS

²⁸ مصطلح "التمييز الإيجابي"، ويعبر عنه أيضاً بمصطلح "تساوي الفرص" استعمل لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويقصد به مجموعة التدابير التي تهدف لتعزيز فرص الحصول على الخدمة أو الوظيفة لمن يعانون من التمييز المنهجي، سواء كان بسبب اللون أو العرق أو الإعاقة أو الجنس أو الدين، أو غير ذلك. وللتضييق على التمييز ضد هذه الفئات، يتم تجميع المعلومات المتعلقة بهم (الجنس، العرق، الإعاقة، اللغة، الدين، الحالة الاجتماعية، الوضعية الاقتصادية، الوسط الاجتماعي والسكني...) لمعرفة ما إذا كان لها أثر في عدم حصوله على الخدمة أو الوظيفة مثل غيره.

وبرامج التأهيل واكتساب المهارات الوظيفية للقادمين الجدد²⁹. وتميزت هولندا بإجراءين خاصين لنفس الغرض: تمثل أولها في إلزام أرباب العمل بتسجيل الهوية العرقية للمستخدمين، وإرسال تقارير إحصائية سنوية للسلطات لمراقبة مدى انفتاحها على "الدخلاء" والمهاجرين. أما الثاني فتمثل في إقرار بعض التشريعات لمكافحة التمييز كان من بينها إنشاء "لجنة المعاملة العادلة" (Equal Treatment Commission) للتحري في الشكاوى المتعلقة بحالات التمييز في العمل والتعليم والخدمات. وقد كان لهذه اللجنة أثر اجتماعي قوي في معالجة كثير من حالات التمييز، بالرغم من كون قراراتها ليست قضائية.

- أما في الاتجاه الثاني، فقد تم سن قوانين وإجراءات تهدف لتضييق فرص الهجرة على الوافدين. ومن هذه القوانين ما يتعلق بإلزام طالبي الهجرة الجدد بتعلم حد أدنى من اللغة الهولندية قبل المجيء إلى البلاد، وإجراء امتحانات اللغة في القنصليات بالخارج. ومنها أيضا إلزام المهاجرين بالتسجيل في دروس خاصة بثقافة الاندماج، وإلزامهم أيضا بدفع مصاريفها بعد أن كانت البلديات تتكفل بتقديم هذه الدروس مجاناً في فترة سابقة.

ج - التعليم والثقافات العرقية

لا يمثل التعدد الثقافي في هولندا على مستوى نظام التعليم ودعم الثقافات العرقية أمراً جديداً، وإنما يمكن اعتباره استمراراً لتجربتها الناجحة في تحقيق التعايش السلمي بين فئات المجتمع الأصلي الثلاثة (الكاثوليك والبروتستانت والعلمانيين). فقد سمحت الدولة لهذه الفئات وحتى الستينيات بإقامة مدارسها الخاصة، وسمحت أيضاً بنفس التقسيم في مجال الإعلام، والمستشفيات واتحادات العمال، وإنشاء المؤسسات الاقتصادية. ولذلك فقد كان طبيعياً أن تسمح أيضاً للمسلمين والهندوس بنفس الأمر. ويمتلك السكان الأصليون حالياً أكثر من ثلث المدارس الخاصة، في حين توفر الدولة دعماً مادياً لوسائل الإعلام الخاصة بالمسلمين والهندوس.

د - ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

²⁹ يتوجب على القادم الجديد الالتزام في برنامج دراسة مدته ٦٠٠ ساعة، يدرس فيه اللغة الهولندية، وثقافة المجتمع المحلي ونظمه الاجتماعية وقوانينه وقيمه. وترتبط قابلية القادم الجديد للحصول على الإقامة الدائمة باجتيازه لاختبارات هذا البرنامج الدراسي.

ظلت التعددية الثقافية في هولندا خيارا حكوميا إلى أواخر التسعينات. إلا أنه أحداث سبتمبر ٢٠٠١ شكلت منعطفًا أثر سلبًا على هذه السياسة. فقد استغل السياسي اليميني (بيم فورتوين) هذه الأحداث لكسب تعاطف شعبي كبير في حملته الانتخابية لسنة ٢٠٠٢، من خلال رفضه للتعددية الثقافية وتخويف الرأي العام المحلي من "ظلامية الإسلام" التي من مظاهرها، حسب زعمه، اضطهاد المرأة والمثليين الجنسيين.

ورغم مقتل بيم فورتوين بعد الانتخابات البرلمانية بفترة قصيرة، فقد كان حزبه هو الفائز الأكبر، خصوصًا على حساب الديمقراطيين الاشتراكيين الذي كان طرفًا في تحالف الحكومتين السابقتين، أصبح حزب فورتوين طرفًا في تحالف حكومي مع الليبراليين والديموقراطيين المسيحيين، لم يتمكن من الصمود سوى للانتخابات التالية، إذ لم يلبث حلفاؤه في توظيف آثار السياسة اليمينية المتطرفة لحزب فورتوين لإلحاق الهزيمة به وإقامة حكومة ليبرالية/ديموقراطية مسيحية.

ورغم الفترة القصيرة التي قضاها هذا الحزب اليميني في الحكم، فقد بقيت انعكاسات تجربته السلبية على تجربة التعدد الثقافي في هولندا لحد الآن. فقد استطاع هذا الحزب أن يغير زاوية نظر الحكومة من خلال التشكيك في مدى استعداد المهاجرين للاندماج، ومن خلال اقتراح نظام يسمح بقياس المسافة بين المهاجرين والمجتمع الهولندي. وعوض أن يبقى الحكم على الاندماج مرتبطًا بالتعليم وسوق التشغيل، أصبح الأمر متعلقًا أكثر بمدى استعداد المهاجرين لتكريس ولائهم للوطن الجديد. وقد ساعد مقتل صحافي هولندي يميني على يد شاب مغربي غاضب سنة ٢٠٠٤، في تغذية الحوار الوطني حول هذه المسألة لحد الآن.

٤. سنغفورة:

تعتبر سنغفورة أصغر دول الكومنويلث، وتعد ٥ ملايين ساكن، منهم ٢٠% من غير المواطنين. وتعتبر أول دولة في العالم تعرّف شعبها في الدستور المؤسس سنة ١٩٦٥ بأنه "شعب متعدد الأعراق". فقد تميز المجتمع السنغفوري منذ تأسيسه بتعدد الثقافات والتقاليد واللغات والأديان فيه، نظرا لأصول مواطنيه الصينية والهندية والملاوية وغيرها، والذي جاء كنتيجة طبيعية لطبيعة سنغفورة الجغرافية والتجارية على مدى التاريخ^{٣٠}. وقد تدعم هذا الدور في بدايات القرن

³⁰ Lai Ah Eng, "The Importance of Cross-Cultural Exchange in the Remaking of Singapore", Institute of Policy Studies, http://www.ips.org.sg/pub/rsc/IPS_LAI.pdf

التاسع عشر عندما أنشأت "شركة شرق الهند الإنجليزية" مركزا تجاريا وميناء بحريا حرًا، كان من نتيجته وفود أفواج كبيرة من المهاجرين الوافدين خصوصا من جنوب الصين. وفي خلال عقد من الزمن، شكل الصينيون أغلبية سكانية في البلاد. ورغم تقلص حركة الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استمر نمو الأغلبية الصينية نتيجة الولادات المحلية. وبحلول عهد استقلال الدولة في منتصف الستينات من القرن العشرين، كان الصينيون يشكلون ٧٥% من السكان، في مقابل ١٥% من المالايو، و٧% من ذوي الأصول الهندية، و٣% من غير الآسيويين^{٣١}. ويعترف الدستور السنغفوري رسميا بالأعراق الثلاثة التي تمثل شعبه، وهي: الصينية، والهندية والمالايوية.

جغرافيا، تشكل سنغفورة جزيرة صغيرة شبه ملاصقة لماليزيا، حيث لا يفصل بينهما سوى مضيق بحري بعرض ميل واحد. ويشكل البلدان معا جزءا من أرخبيل الجزر الشرق-آسيوية الذي يضم أندونيسيا وماليزيا وجنوب الفلبين، أين يمثل الإسلام ولغة المالايو العلامتين المميزتين لثقافة المنطقة.

وفي فترة تأسيس الدولة، كان الصينيون يشكلون أغلبية سكانية في الجزيرة، ولكن محاطة بأغلبية سكانية مالايوية في الأرخبيل الأندونيسي بكامله. وهذا ما جعل الصينيين يفضلون عدم الإصرار على "صينية الدولة" أو "صينية الأمة السنغفورية"، كي لا يشكل عامل توتر مستقبلي مع دول الجوار، خصوصا مع تزامن ذلك مع تصاعد المد الثقافي للحزب الشيوعي الصيني الذي كان سيؤدي إلى تفسير قيام "دولة صينية" في سنغفورة كنوع من "الاختراق الشيوعي" للمنطقة. ولذلك، اعتبر قبول القيادة السياسية المؤسسة للدولة بإعلان "الطبيعة المتعددة الأعراق" للدولة بمثابة بادرة حسن نية تهدف لتكريس السلم الاجتماعي.

أ - اللغة والتعليم:

منذ تأسيس الدولة، تم اعتماد أربع لغات رسمية: الإنجليزية، والصينية (الماندارين)، والمالايوية، والتاميل. وتمثل الإنجليزية لغة التجارة والإدارة العمومية والمدارس الابتدائية النظامية، على أساس كونها ابتداء اللغة التي فرضها الاستعمار، ثم كونها اللغة العالمية التي فرضت نفسها في التجارة والعلوم والتكنولوجيا. أما على مستوى الواقع، فقد كان كل طالب يتعلم "لغته الأم" إلى جانب الإنجليزية، وبالتحديد لغة العرق الذي ينتمي إليه الأب، حيث أن كل طفل يسجل

³¹ Chuba Beng Huat, "Multiculturalism in Singapore", Canadian diversity, vol. 4:1, Winter 2005, pp. 29-31

انتماءه العرقي إلى أصل أبيه، دون أمه في حالة الزواج المختلط. ومن خلال هذا التصنيف المطبق آليا، تتكفل الدولة بالتصنيف العرقي للمواطنين. وبالرغم من ارتباط استعمال اللغة الإنجليزية بالماضي الاستعماري، إلا أنه ينظر إليها كلغة "محايدة عرقيا". وبالتالي، فيشكل اعتمادها من قبل الإدارة العمومية والهيكل الاقتصادية عاملا إيجابيا، يضمن إلغاء أي تفاضل عرقي في الخدمات الحكومية للمواطنين. وبناء على العامل الإضافي المتمثل في كون أي نجاح اقتصادي محلي يقوم أساسا على إتقان الإنجليزية، أصبحت هذه اللغة بمثابة "ضمانة" للجدارة في المؤسسات التعليمية وسوق العمل³².

ب- السكن الاجتماعي والتوزيع العرقي:

يمثل برنامج السكن الاجتماعي الوطني (The National Public Housing Program) أحد أهم إنجازات الحكومة السنغورية التي حكمها حزب الحركة الشعبية منذ سنة ١٩٥٩ ولحد الآن بدون انقطاع. ففيما عدا ١٠% من السكان الأثرياء من ذوي الدخل المرتفع، والذين يفضلون العيش في منازل فخمة خاصة، يعيش غالبية السكان في عمارات شاهقة مدعومة من طرف الدولة ومبنية في إطار مخطط عقاري شامل. وقد أتاح هذا البرنامج الإسكاني للحكومة إمكانية تفتيت التجمعات السكنية على أساس عرقي، الذي كرّسه الاستعمار الإنجليزي، من خلال اعتماد منح السكن حسب قاعدة "من يأتي أولا تتم خدمته أولا" (First-come-First-serve). وكان من آثار هذا التوزيع ذوبان التجمعات المحتملة للأقليات السكانية (الهنود والمالايو) في جميع العمارات الشاهقة.

وتدعمت هذه السياسة سنة ١٩٨٠ من خلال إقرار نظام محاصصة سكانية، يفرض على إدارة كل عمارة شاهقة اعتماد نفس النسب السكانية الوطنية في تركيبة سكان العمارة نفسها. وقد ساعد على فرض هذه الرقابة كون الدولة هي المشرف المباشر على عقود الإيجار للشقق من خلال جهاز إداري مفوض من قبل الدولة.

وعلى الرغم من كون هذا التوزيع يتم تطبيقه بصفة عادلة، إلا أنه لا يخلو من انعكاسات سلبية على التواصل الاجتماعي بين السكان من عرق واحد. حيث أن هذا التوزيع في العمارات يعطي فرصا كبيرة للمواطنين من أصل صيني أن يجدوا من بين جيرانهم عائلة من أصل صيني، ملاصقة لهم في السكان أو على الأقل في نفس الطابق، كونهم يمثلون ٧٥% من نسبة السكان.

³² Idem.

في حين قد يكون ذلك صعبا على العائلات من أصل مالايوي، وأكثر صعوبة للعائلات من أصل هندي.

ج- التمثيل السياسي:

نتيجة الأغلبية السكانية للمواطنين من أصل صيني، والتوزيع السكاني الصارم المعتمد، يمكن تصور استحالة فوز أي مرشح من أصل هندي أو مالايوي في الانتخابات البرلمانية، لو كان نظام الانتخاب قائما على أساس عرقي. وحتى لا يؤدي هذا الواقع الديموغرافي إلى تهميش فئتين تمثلان مجموعهما ربع السكان، أحدثت في بداية التسعينات من القرن الماضي تغييرات على النظام الانتخابي تضمن تمثيلا برلمانيا للأقليات، من خلال اعتماد نظام محاصصة إجبارية في التحالفات السياسية القائمة يفرض تقسيما عرقيا للمرشحين بنفس النسب السكانية الوطنية. وهذا ما سمح للأقليتين الهندية والمالوية تمثيلا دائما في البرلمان. غير أن هذا النظام كرّس، من ناحية أخرى، سيطرة برلمانية مطلقة ودائمة بنسبة ٧٥% للمواطنين من أصل صيني، وهو ما يجعل أي سياسة ثقافية أو عرقية تحت النفوذ المطلق لهذه الفئة السكانية.

د- خصوصية الإسلام:

يمثل السكان من أصل المالايو جزءا لا يتجزأ من الغالبية المسلمة التي تعيش في أندونيسيا وماليزيا وجنوب الفيلبين. وقد أدى ذلك إلى منح المسلمين في سنغورة امتيازات دستورية خاصة. ويضاف إلى ذلك أن عضوية سنغورة لمدة سنتين (١٩٦٣-١٩٦٥) في الاتحاد الماليزي الذي يعتبر دستوريا الإسلام هو الدين الرسمي لشعب المالايو، أدت إلى المطابقة بين الأصل العرقي والانتماء الديني لسكان سنغورة من أصل مالايوي. حيث أن كل مواطن من أصل مالايوي يعتبر دستوريا منتما للإسلام. وقد نشأ عن هذا الاعتبار آثار هامة: فإضافة للتشريع المدني الذي تخضع له الدولة، يخضع المسلمون منذ سنة ١٩٥٧ لحكم الشريعة الإسلامية من خلال مؤسسات تم إنشاؤها كالحكمة الإسلامية والمحكمة الشرعية وهيئة الأحوال الشخصية. وفي عام ١٩٦٥ سنت الدولة تشريعا جديدا يقن تطبيق الشريعة على المسلمين خصوصا في مسائل الزواج والطلاق والموارث، من خلال إنشاء مجلس إسلامي أعلى ودار للإفتاء وهيئة للزكاة وهيئة للأوقاف وإدارة الحج، وإدارة المساجد.

ومن جهة أخرى، ومن خلال نفس الامتيازات، أصبح للمسلمين تمثيل حكومي مباشر عن طريق إحداث وزارة خاصة بالشئون الإسلامية والمالوية، ولكن من دون أن يسمح لهذه الوزارة بأن تكون ممثلة لمصالح المسلمين على حساب المكونات الاجتماعية الأخرى.

٥. جنوب أفريقيا:

لئن كانت الصورة النمطية المحفوظة لجنوب أفريقيا مرتبطة بقضية التمييز العنصري والصراع الدموي بين السود والبيض، فقد تألف هذا البلد من جماعات ثقافية عديدة اندمجت بصفة طبيعية لتكوّن كيانا هجيناً.

تعد جنوب أفريقيا حوالي ٤٧ مليون نسمة^{٣٣}، ويعتبر مجتمعها متعدد الأعراق والثقافات. فعلى المستوى العرقي يوجد السود (٧٩,٦%) والبيض (٩,١%) والملونون (٨,٩%) والهنود (٢,٥%).

وبالرغم من أن السود يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان، فإنهم لا يشكلون وحدة ثقافية ولا لغوية متجانسة. فمن بين ١١ لغة معترف بها رسمياً في البلاد يتكلم السود تسع لغات مختلفة، أكثرها استعمالاً لغة الزولو (٢٣,٨% فقط). وعلى المستوى الديني، يصنف ثلثا السكان كمسيحيين، ويشكل البقية خليطاً من الوثنيين (بمختلف معتقداتهم) والمسلمين والهندوس واليهود. وعلى المستوى العرقي، من المعروف أن البلد خرجت حديثاً من صراعات محورها التمييز العنصري (الآبارتايد) ضد السود.

ولئن كانت الصورة النمطية المشهورة عن المجتمع الجنوب-أفريقي تتمثل في الصراع بين السود والبيض، فإن تاريخ الدولة يشير لوجود عدة صراعات ذات أبعاد مختلفة، ثقافية وإثنية ودينية ولغوية، بين قبائل المنطقة. إلا أن حدة الصراع الأخير الذي نشأ بين البيض والسود والذي قام على سياسة الميز العنصري (الآبارتايد) هي التي حكمت بتغييب كل أشكال التفرقة الأخرى في واقع البلاد.

كل هذا يشير إلى واقع التنوع الثقافي الموجود في جنوب أفريقيا. غير أن من الملاحظ في خطاب الدوائر العليا هو غياب مصطلح (التعددية الثقافية) في التعبير عن هذا الواقع. والمصطلح الشائع هو (التفرقة) للتعبير عن واقع أوسع من واقع التعدد الثقافي، يتمثل في استمرار وجود طبقية

³³ <http://www.southafrica.info>

عنصرية مكرسة عبر عقود من الظلم الاجتماعي واللامساواة والصراعات الدموية، لم تخرج منها البلاد بالكامل لحد الآن.

أ - القوانين التشريعية في المرحلة الانتقالية:

تشكّل النظام الجنوب-أفريقي في عصره الحديث عبر مراحل من الصراع السياسي والتفاوض الماراطوني في التسعينات بين قوى التغيير الممثلة في حركة التحرر بقيادة حزب المؤتمر الوطني، وقوى المحافظة على التمييز العنصري الممثلة في حكومة الأقلية البيضاء، نتج عنها المصادقة على دستور سنة ١٩٩٦. ويعتبر نلسون مانديلا مهندس مشروع "الأمة الجديدة" الذي استطاع تجميع السود والبيض على حد سواء رغم التنوع الاجتماعي القائم، وتحديات العنف السياسي، واللامساواة والفقر والعنصرية التي كانت سائدة.

ولفهم الإطار التشريعي للتعددية، نستعرض هنا سريعا أهم النقاط التي تم حسمها من خلال المفاوضات، والتي من بينها مفهوم الهوية الوطنية.

أولى هذه النقاط تمثل في تغيير "السيادة الدستورية". ففي الدستور السابق، كانت الحكومة خاضعة للسيادة البرلمانية، وتغير الأمر في الدستور الجديد بأن أصبحت خاضعة للمحكمة الدستورية، بما يعني أنه إذا أرادت الحكومة سن قوانين ذات اهتمام ثقافي، ودعيت لأن تكون منصفة من الناحية الدستورية، فإن قضاة المحكمة الدستورية هم الذين يفصلون في الموضوع وليس البرلمان.

والأمر الثاني تمثل في توزيع السلطة بين حكومة مركزية وحكومات محلية تدير تسع مقاطعات، بما يسمح لكل مقاطعة أن تسن من خلال البرلمانات المحلية جملة من القوانين الخاصة بدون العودة للحكومة المركزية، وبما يسمح أيضا بتوسيع قاعدة التمثيل والتنافس السياسي بين الأحزاب والجماعات السياسية.

وإذا كان الدستور يمثل في جوهره عقدا بين الدولة والمجتمع المدني، فإن الدستور الجنوب-أفريقي يعرف المجتمع المدني على أنه مكوّن أساسا من "أفراد" وليس من جماعات أو أعراق. ولذلك يلاحظ على دستور ١٩٩٦ غياب أي تحيز عنصري، وكذلك غياب أي تحيز ضد المرأة. فالمواطنة وحق الانتخاب والمساواة والحرية أصبحت كلها تمثل حقوقا للأفراد وليست، كما كان الأمر في السابق، لجماعات أو أقليات أو عرقيات. وعلى هذا الأساس، فالحقوق الدينية والثقافية واللغوية والجنسية للأفراد مكفولة ومحمية ضد التمييز من قبل الدولة بموجب "قانون الحقوق".

أما على مستوى الجماعات، فيلزم الدستور الدولة بالقيام بإجراءات عملية وإيجابية لدعم لغات السكان الأصليين³⁴، وإنشاء هيئة حكومية لدعم وحماية الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف مكونات المجتمع³⁵.

ولإدارة الوضع الجديد للدولة، تم إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية للتعاطي مع التعددية الثقافية القائمة، مثل المجلس الوطني للولايات، ولجنة دعم وحماية الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات، والمجلس الوطني للغات.

ب- تحديات الواقع الجديد:

تاريخيا، كانت الهويات في جنوب أفريقيا تعرّف على أسس عرقية وإثنية. وقد أدت مرحلة الانتقال من عهد "الآبارتايد" إلى مرحلة الدولة الديمقراطية، إلى ظهور تساؤلات جديدة. فهل استمرت المسميات والأوصاف العرقية والإثنية المستعملة في العهد السابق، تحمل نفس المعاني المرتبطة بها، أم أن هذه المسميات والأوصاف أصبحت تحمل معاني مختلفة؟ وهل استطاع المجتمع الجنوب-أفريقي تشكيل هوية وطنية جديدة، أم أن هناك هويات جديدة مختلفة بصدد التشكل داخل المجتمع؟

أظهرت بعض الدراسات الاجتماعية التي أجريت في السنوات الأخيرة ثلاثة أمور هامة³⁶:

- ١- وجود اتجاhein، على المستوى الشعبي، في التعامل مع التحولات الجديدة في تشكيل الهوية الوطنية: يمثل الاتجاه الأول قسما من الشعب مثلت له التحولات الحاصلة مصدرا للفخر وتعزيز مفهوم الانتماء الثقافي والديني واللغوي، نتيجة اعتراف الدولة الجديدة بهويته التي كانت تتعرض سابقا للقهر والتسلط. وأما الاتجاه الثاني فيمثل قسما آخر يبدو أنه لا يكتثر للأمر، ويحاول أن يرسم لنفسه معاني جديدة لمفهوم الهوية يقوم على أسس وأطر ومصادر مختلفة، كتكوين عصابات النهب في الأحياء الفقيرة، وظاهرة العنف الاجتماعي والجريمة المنظمة.

³⁴ دستور جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٦: الفصل ٦(٢)

³⁵ دستور جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٦: الفصل ١٨٥

³⁶ Simon Bekker and Anne Leildé. AC 2004. Is Multiculturalism a workable Policy in South Africa? In Rex J. & Singh (eds.) Governance in Multicultural Societies. Aldershot: Ashgate. International Journal on Multicultural Societies 5(2).

<http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php->

URL_ID=2547&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

٢- كما أظهرت هذه الدراسات وجود حالة من الخلط والتشويش في فهم الفروق والعلاقات بين الهوية الوطنية الجامعة، والهويات المحلية الناشئة عن حكم المقاطعات والحكومات المحلية.

٣- لئن تلاشت مظاهر الميز العنصري بين السود والبيض، فقد بقي للهوية العرقية دور هام خصوصا عندما تتقاطع مع ظروف اجتماعية خاصة: كال فقر والامية والتهميش والبطالة^{٣٧} وعدم توفر الكفاءات اللازمة للحصول على وظائف جيدة. ومن جهة أخرى، فقد لوحظ نشوء ظاهرة اجتماعية جديدة تمثلت في رفض الأفارقة السود من أصل أجنبي، أي القادمين بصورة غير شرعية من دول مجاورة.

ج- نجاحات النموذج الجنوب-أفريقي:

يمكن القول إن نموذج التعددية الثقافية نجح نسبيا في الدولة الجديدة القائمة في جنوب أفريقيا. فقد حققت الأقليات الثقافية عددا من المكاسب على مستوى حماية هوياتها المختلفة. كما وفرت المؤسسات الحكومية الجديدة عددا من السياسات التي وفقت بين النخب الاجتماعية القديمة والحديثة خصوصا في ما يتعلق بالفوارق الثقافية.

وبالرغم من استمرار وجود تأثير للعاملين العرقي والإثني في الواقع، إلا أنهما لم يعودا أساسين كما في السابق، إلا في حالات استثنائية.

وفي مقابل استفادة شريحة اجتماعية كبيرة من هذه التعددية، فيبقى التحدي الأكبر الراهن في جنوب أفريقيا متمثلا في استمرار تهيمش الطبقة المعتمدة في المجتمع، نتجية تفشي الفقر والامية والبطالة، مما أدى لبحثها عن أطر جديدة للهوية تقوم على العنف الاجتماعي ومعاداة مكونات المجتمع الأخرى.

٦. كندا:

من الناحية التاريخية، تعتبر كندا مجتمعا استيطانيا، تأسس عبر احتلال أراضي السكان الأصليين، وعبر موجات عديدة من الهجرة. وهي حاليا ثاني أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تحدها

³⁷ تبلغ نسبة البطالة في جنوب أفريقيا حسب الإحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٨: ٢١,٩% (<http://www.statssa.gov.za/keyindicators/keyindicators.asp>)

الولايات الأمريكية المتحدة جنوبا، والمحيط الاطلسي شرقا، وآلاسكا (الولايات المتحدة الأمريكية أيضا) من الشمال الغربي، والمحيط الهادي غربا.

نشأت الكونفيدرالية الكندية سنة ١٨٦٧ إثر اتفاق بين حزب المحافظين والحزب الليبرالي، تم على أساسه تقسيم السلطات إلى سلطة فيدرالية وحكومات محلية، وتقاسم وسط البلاد إلى مقاطعتين رئيسيتين: كيبيك ذات الأغلبية الفرنسية، وأونتاريو ذات الأغلبية الإنجليزية. وقد انضمت عدة مقاطعات تدريجيا إلى هذا النظام لتشكل كندا.

وتتكون البلاد حاليا من ثلاث عشرة ولاية ومقاطعة، وهي ألبرتا، كولومبيا البريطانية، مانيتوبا، نيو برانزويك، نيوفاوند لاند، نوفا سكوشيا، أونتاريو، جزيرة الأمير ادوارد، كيبيك، ساسكاتشوان، يوكون، المقاطعات الشمالية الغربية، نونافوت.

وكندا بلد ذو نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على الدستورية الملكية، وتعتبر فيه الملكة إليزابيث الثانية، ملكة بريطانيا، رئيسة البلاد ويمثلها حاكم عام. وتقسم فيه السلطة إلى ثلاث مستويات: الحكومة الفيدرالية، والحكومات المحلية، والبلديات.

والواقع السياسي والاقتصادي للبلاد متأثر بشكل كبير بجارتها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم التاريخ المشترك والظروف المتشابهة لقيام الدولتين، فتعتبر كندا متميزة تاريخيا وثقافيا وواقعا. فمن الناحية السكانية، ونظرا للظروف المناخية التي تجعل الشمال الكندي صحراء جليدية نادرة السكان، بقيت الكثافة في كندا ضعيفة مقارنة بمساحتها الشاسعة، حيث يوجد بها حوالي ٣٤ مليون ساكن فقط، يتجمعون على طول الشريط الحدودي جنوبا، وعلى السواحل الغربية والجنوبية-الشرقية.

كما تميزت البلاد نسبيا بالاستقرار الداخلي، مقارنة بالولايات المتحدة. ففيما عدا الحروب الأولى التي قامت بين الإنجليز والفرنسيين للسيطرة على الأراضي، ثم بعض المناوشات الحدودية مع محاولات انفصال صغيرة بعد تأسيس الدولة، لم تشهد كندا حروبا أهلية ولا احتلالا من قبل قوات خارجية.

ولهذه العوامل كلها، تعتبر كندا متميزة عن باقي الدول. كما أن هذه العوامل نفسها كانت لها انعكاسات مباشرة في تحديد مسار نشأة الدولة وصياغة مفهومها الخاص للوحدة والهوية الوطنية.

أ - التركيبة الاجتماعية المعقدة:

تستقبل كندا حوالي ٢٥٠٠ ألف مهاجر جديد سنويا. وقد وصل البلاد حوالي ٢,٢ مليون مهاجر ولاجئ في الفترة ما بين ١٩٩١ و ٢٠٠٠، وهي أكبر موجة هجرة منذ بداية القرن العشرين، وتمثل أيضا قرابة ضعف العدد الذي تم استقبله في السنوات العشر التي سبقتها (الثمانينات). وحسب الإحصائيات الرسمية لسنة ٢٠٠٣^{٣٨}، يشكل السكان المولدون خارج كندا نسبة ١٨,٤% من العدد الإجمالي، أي ما يعادل ٥,٤ مليون ساكن^{٣٩}.

وفي نفس الوقت، شهدت سياسة الهجرة تغييرا كبيرا في جنسيات الوافدين الجدد. فإلى حدود سنة ١٩٦١، كان الوافدون للبلاد من أوروبا يمثلون حوالي ٩٠% من المهاجرين^{٤٠}، غير أن النسبة تضاعفت لتصبح ٢٥% فقط في الفترة ١٩٨١-١٩٩١، ثم ٢٠% فقط في الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، في مقابل ٥٨% من أصول آسيوية وشرق أوسطية و١١% من دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية، و٨% من أفريقيا، و٣% من الولايات المتحدة الأمريكية^{٤١}. وقد نشأ، كنتيجة لهذه الأعداد الوافدة، تغييرات اجتماعية جذرية على مستوى التنوع العرقي والثقافي واللغوي والديني. فحسب الإحصاءات الرسمية لسنة ٢٠٠١، تتوزع الأصول العرقية والإثنية للسكان على ٢٤٩ عرق مختلف.

ويضاف هذا التنوع إلى ما تعرفه البلاد أصلا من تنوع على مستوى السكان الأصليين، حيث يوجد بكندا ما يقارب الستين قومية يمكن تجميعها تحت ثلاث ثقافات رئيسية للشعوب الأصلية: الهنود الحمر (American Indian)، والملونين (Métis)، والإينوئيت (Inuit). ويمثلون في مجموعهم حوالي المليون ساكن، يتكلمون حوالي ١٦ لغة مختلفة^{٤٢}.

³⁸ أجرت كندا إحصاء سكاني سنة ٢٠٠٦. غير أن بعض التقارير والأرقام المتعلقة بالتعددية الثقافية لم تنشر ساعة إعداد هذه الورقة.

لذلك فسنكتفي بالإشارة إلى إحصائيات ٢٠٠١ و ٢٠٠٣.

³⁹ Statistics Canada. Ethnic Diversity Survey: Portrait of a Multicultural Society. 2003. p.5-6. www.statcan.ca

⁴⁰ Badet, J. Canada's Immigrant Population. Canadian Social Trends, vol. 29, 1989. pp.8-11

⁴¹ Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic. 2003. p.5. www.statcan.ca

⁴² انتقد جاك جادواب وصف الشعوب الأصلية الكندية على أنها شعب واحد في مقابل الفرنسيين والإنجليز، كما كتب في التاريخ الكندي المعاصر للإيجاء بوجود ثلاث مكونات أساسية للأمة. فذكر أن القبائل الأصلية تمثل شعوبا مختلفة ثقافيا ولغويا ودينيا، وبالتالي فمن المغالطة التاريخية اعتبارها شعبا واحدا. انظر: Jedwab, Jack. The myth of Canada as a Multinational Federation. Canadian Diversity, vol. 3:2, Spring 2004, pp.19-22

من جهة أخرى، وفي إطار هذه التعددية الثقافية، تعتبر كندا رسمياً دولة ثنائية اللغة، تستعمل الفرنسية والإنجليزية في الخطاب الرسمي. غير أن إحصائيات سنة ٢٠٠١ تشير إلى وجود أكثر من ١٠٠ لغة مستخدمة في الحياة اليومية للكنديين، ووجود نسبة سكانية تقدّر بحوالي ١٨% ممن لا يتكلمون الفرنسية والإنجليزية كلغة أولى، ووجود ٦١% من المهاجرين الذين قدموا في التسعينات يتكلمون غير الفرنسية والإنجليزية في بيوتهم.

وحسب نفس الإحصائيات، صرّح ما يقارب ٤ مليون ساكن بانتمائهم إلى "الأقليات الظاهرة" (visible minorities)^{٤٣}. ومن بين الوافدين في التسعينات، تصل نسبة المنتمين للأقليات الظاهرة حوالي ٧٣% من عدد المهاجرين.

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن معدلات التنازل لدى الأقليات الظاهرة أكثر من تلك الموجودة لدى الشرائح الاجتماعية الأخرى.

كل هذه الأرقام بدأت تظهر آثارها في التركيبة السكانية للمدن الكندية الكبرى. ففي مدينة تورنتو، مثلاً، يصل عدد السكان من أصول آسيوية وهندية وسوداء إلى ٣٦,٨%، وفي مدينة فانكوفر ٣٦,٩% (حسب إحصائيات ٢٠٠١).

ويظهر التنوع الكندي على مستوى الأديان أيضاً، إذ صرّح ٨٣,٨% من السكان بانتمائهم إلى واحد من بين ٣٣ ديناً من الأديان الموجودة في البلاد. كما شهد المجتمع تزايداً ملحوظاً في أعداد المسلمين والهندوس والسيخ والبوذيين. ويمثل أصحاب الديانات من غير المسيحيين حوالي ٢٣% من إجمالي السكان.

أخيراً، ولزيد بيان حجم التعقيد في التنوع السكاني في كندا، تشير الإحصائيات إلى أن ٣٨% من السكان لهم أصول إثنية متعددة (Multiple Ethnic origins)^{٤٤}، نتيجة الولادات من زيجات المختلطة بين مختلف الأعراق.

ب- النموذج الكندي للهوية الوطنية:

⁴³ الأشخاص المنتمون للأقليات الظاهرة حسب التعريف الرسمي الكندي: هم سكان من غير السكان الأصليين، ومن لا ينتمون للعرق القوقازي (الأوروبيين)، وليسوا من البيض" (انظر: Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic. 2003. p.5. www.statcan.ca).

⁴⁴ Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic. 2003. p.5. www.statcan.ca

مفهوم الهوية الوطنية في كندا شديد الارتباط بالتعددية الثقافية. فقد اختارت الدولة منذ نشأتها تحديد هويتها الوطنية على أساس التنوع والتعددية الثقافية. وطوال تاريخها، استطاعت البلاد أن تحافظ على وحدتها في ظل التعددية الثقافية.

وتشير استطلاعات الرأي الدورية إلى استمرار التعددية الكندية ونظام الهجرة كمبعث فخر للكنديين، ولا تقل هذه النسبة عن ٨٠% في أغلب استطلاعات الرأي، وهذا الرقم لم يتغير على امتداد الزمن^{٤٥}، بل أظهر استطلاع للرأي في سنة ١٩٩٦ أن الكنديين يعتبرون التعددية الثقافية سمة من سمات الهوية الكندية^{٤٦}.

وقد تكرست التعددية التي تم تبنيها رسمياً سنة ١٩٧١، من خلال القوانين والهياكل الحكومية التي تم إنشاؤها:

- فعلى المستوى الأول، صدرت عدة قوانين، كقانون الحريات والحقوق المدنية، وقانون اللغات الرسمية وقانون التعددية الثقافية وقانون المساواة في العمل وقانون الهجرة وحماية اللاجئين، وقانون حماية حقوق الهنود الكنديين.
 - وأما على المستوى الثاني، فقد أنشئت مؤسسة رسمية باسم "المؤسسة الكندية للعلاقات العرقية"، وأحدثت برامج ممولة من قبل الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية لإدارة التفاعل الثقافي بين مختلف الهويات الثقافية الموجودة.
- ويقوم النموذج الكندي للهوية الوطنية على أسس ثلاثة: القيم، والروابط والثقافة.
١. القيم:

تمثل القيم المكون الأساسي في بناء الهوية الوطنية الكندية، ويتجسد هذا من خلال القوانين الدستورية، والمواقف الرسمية الحكومية، وخطابات العرش ومختلف القوانين التشريعية^{٤٧}.

والقيم الجوهرية الكندية هي التالية:

- المساواة، العدالة، المجتمع المشترك، احترام التعددية، المسؤولية المتبادلة، المساءلة، الديمقراطية، السلام، الإنصاف (تعريف الحكومة الكندية)^{٤٨}،

⁴⁵ Jedwab, Jack. Diversity Popular Among Canadians as Federal Government Proclaims National Multiculturalism Day. March 2003. Survey.

⁴⁶ Burstein, M. (2004). Élaboration de l'analyse de rentabilisation du multiculturalisme, ministère du Patrimoine canadien, site web: http://www.patrimoinecanadien.gc.ca/multi/spmc-scmp/conference/03_f.pdf.

⁴⁷ خطاب العرش هو خطاب التكليف الذي يوجهه الحاكم العام للبرلمان والشعب عند انتخاب حكومة جديدة.

- الاعتماد على الذات، التضامن المؤدي للمسؤولية الجماعية، الاستثمار خصوصا في الأطفال كونهم جيل المستقبل، الديمقراطية، الحرية، المساواة، المسؤولية المالية (تعريف الشبكة البحثية حول السياسات العامة الكندية)⁴⁸،
- التسامح، المساواة، الاحترام (حيثيات قرار صادر عن المحكمة الدستورية العليا)⁴⁹.

وقد يجادل البعض في كون هذه القيم لا تختلف كثيرا عن القيم المعتمدة لدى كثير من الدول الغربية، وغير الغربية. ولهذا الملاحظة وجاهاها بلا شك. غير أن النموذج الكندي لا يقوم على الادعاء بانفراده أو تميزه بهذه القيم، وإنما يقوم على أساس أنها تمارس وتطبق بتميز في السياق الكندي.

٢. الروابط:

تهدف الروابط لإنشاء علاقات إيجابية بين الكنديين، من خلال توفير فضاءات لفهم الاختلافات ومحاولة إيجاد حلول لها، في ظل التنوع السائد في المجتمع والمساحة الجغرافية المترامية الأطراف، والتقسيم الفيدرالي للسلطة. ولتحقيق هذا الأمر، قام النموذج الكندي على إنشاء البنى التحتية اللازمة وإيجاد أشكال مختلفة للتفاعل والتعاون. فعلى مستوى البنى التحتية، تم مثلا إنشاء خط للقطار يربط بين جميع الولايات والمدن الكندية، وتوفير الربط بالإنترنت لكل الكنديين في جميع المناطق. وعلى مستوى التفاعل، تم مثلا إنشاء برنامج حكومي لدعم الحوار حول اللغات الرسمية، ومنتدى برلماني للحوار بين الشباب الكنديين، يتم فيه تدريب الشباب على الممارسة الديمقراطية. وعلى مستوى أشكال التعاون، تم توفير برامج دعم ومساعدة للمؤسسات الاجتماعية والأقليات للعمل من أجل أهداف مشتركة، ودعم التطوع الاجتماعي بأشكال مختلفة.

٣. الثقافة:

تشكل الثقافة الدعامة الثالثة للهوية الوطنية الكندية، لأنها تخلق فضاء للتعبير عن التنوع الموجود، وفرصا لفهم هذا التنوع وقبوله، ولأنها تقول للأفراد إنهم جميعا، بذواتهم

⁴⁸ Mary Patt MacKinnon et al. Citizens' Dialogue on Canada's Future: A 21st Century Social Contract (April 2003). Available at www.cprn.org (Canadian Policy Research Networks)

⁴⁹ Suzanne Peters. Exploring Canadian values: Foundations for Well-Being. Canadian Policy Research Networks. CPRN Study No F01 (Ottawa: CPRN 1995).

⁵⁰ Lavoie V. Canada. 2002. Supreme Court of Canada. 23. Line 15

وقصصهم وتجارهم وفنونهم وتاريخهم، على اختلاف ذلك كله، يمثلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والهوية المشتركة. وقد ساهمت الظروف التاريخية لنشأة الدولة في ترسيخ هذه الدعامة، نظراً لوجود قوميتين مؤسستين بلغتين (الفرنسية والإنجليزية) وديانتين (الكاثوليكية والبروتستانتية) وعادات مختلفة، إضافة للسكان الأصليين. ويظهر الاهتمام بالثقافة في عدد كبير من برامج المساعدات التي تقدمها الدولة، مثل توفير الدعم المالي لمختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة المهتمة بالثقافة، وقطاع السينما والمتاحف الثقافية، إلخ.

ج - "التعددية الثقافية" الكندية و"التفاعل الثقافي" الكيبيكي:

تقوم فكرة التعددية الثقافية في البلدان التي تبناها، مثل أستراليا وكندا، على محاولة التوفيق بين احترام التنوع القائم وإدامة الرابط الاجتماعي والمرجعيات الرمزية التي تدعمه. و"يقصد بالمرجعيات: التقاليد والقيم المؤسسة التي تكرست تاريخياً والتي تؤلف في مجموعها مخيلاً جماعياً"⁵¹.

ويكمن الفرق بين هذه الدول التعددية والنظم الجمهورية الأخرى، في أن نموذج التعددية الثقافية يعطي أولوية للتنوع، في حين تقوم النظم الجمهورية الأخرى بتهميش الفوارق العرقية، وإعطاء الأولوية لما يمكن تسميته بالثقافة المؤسسة (أي ثقافة المجتمع الأصلي أو ثقافة الأغلبية). ويتميز الواقع الكندي بخصوصية فريدة تتمثل في وجود نوع من الاستقطاب حول تطبيق التعددية الثقافية بين الحكومة الفيدرالية وحكومة مقاطعة كيبيك الفرنكوفونية. فمنذ نشأة الدولة، إثر صراع على الأرض بين الفرنسيين والإنجليز، ورغم الاتفاق الذي أسفر عن إنشاء الكونفيدرالية الكندية، بقيت مقاطعة كيبيك الفرنسية ذات نزعة نحو طلب الاستقلال بسبب الاختلاف الثقافي والتراع حول الهوية الثقافية، وشعور الكنديين من أصل فرنسي بالخوف من الذوبان بسبب إحاطة الثقافة الأنجلو-سكسونية لهم من كل الجهات. ونتيجة لذلك شهدت البلاد، وما تزال، توترات عديدة تراوحت بين دعوات الانفصال ومحاولات انتزاع مكاسب تضمن الحماية لمقومات الثقافة الفرنكوفونية في كندا.

⁵¹ Rapport final de la commission Bouchard-Taylor sur les accommodements raisonnables. <http://www.accommodements.qc.ca/documentation/rapports/rapport-final-integral-fr.pdf>

ومنذ تبني التعددية الثقافية في كندا، اعتبرت كيبك هذا النموذج مهددا لهويتها الثقافية، ورفضت تطبيقه واختارت بدلا منه نموذجا آخر خاصا بما طبقته على مستوى المقاطعة أطلق عليه اسم "التفاعل الثقافي". وفيما يلي استعراض لفلسفة التعددية الثقافية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين نموذج "التفاعل الثقافي".

١ - النموذج الكندي:

تم تحديد أهداف "التعددية الثقافية" سنة ١٩٧١ كما يلي^{٥٢}:

- توفر الحكومة الكندية دعمها لكل الثقافات الكندية، وتسعى قدر المستطاع لدعم نمو الجماعات الثقافية الراغبة في البقاء والزدهار، والراغبة في إثراء الحياة الكندية والتي أظهرت حاجتها لمثل هذا الدعم.
 - تساعد الحكومة أفراد كل الجماعات الثقافية على تخطي العقبات الثقافية حتى يستطيعوا المشاركة بفعالية في الحياة الكندية.
 - تدعم الحكومة اللقاءات والحوارات المثمرة بين مختلف الجماعات الثقافية الكندية بما يخدم المصلحة الوطنية.
 - تشجع الحكومة المهاجرين على تعلم إحدى اللغتين الرسميتين في كندا، لمساعدتهم كي يصبحوا أفرادا كاملي العضوية في المجتمع الكندي.
- هذه الأهداف الأربعة (حفظ ثقافة الأقليات، تسهيل المشاركة الكاملة للجميع، دعم التبادل الثقافي، ضمان تعلم إحدى اللغتين الرسميتين) تشير إلى أن قانون التعددية الثقافية تم تحديده كسياسة تهدف لقبول المهاجرين وأبنائهم ككنديين شرعيين، معترف بحقوقهم من قبل الكنديين والمؤسسات الحكومية والإعلام والمؤسسات الاقتصادية في البلاد.
- وقد أشار بعض الباحثين لثلاثة أسباب وراء هذا التحول في السياسة الفيدرالية من تبني (الثنائية الثقافية) إلى تبني (التعددية الثقافية):

- الأول: أنه مثل استجابة لمطالب المهاجرين من أصول غير فرنسية وغير بريطانية^{٥٣}،
- والثاني: أنه عكس استراتيجية فيدرالية مضادة للترعة القومية لمقاطعة كيبك^{٥٤}،

⁵² Chambre des communes du Canada, 1971, p.8545

⁵³ Helly, D. (2005). Le multiculturalisme canadien : des leçons pour la gestion de la diversité culturelles?, Rapport présenté au ministère Patrimoine canadien, Institut national de la recherche scientifique, Centre Urbanisation, Culture et Société, site web, http://www.pch.gc.ca/pcch/pubs/diversity2003/helly_f.cfm

- والثالث: أنه يعكس عاملاً مميزاً للهوية الكندية مقارنة بالهوية الأنجلو-الأمريكية للبلد المجاور⁵⁴.

ورغم النقد الشديد الذي تعرض قانون التعددية في الأوساط السياسية والثقافية في كيبك، التي رأت في هذا السياسة خطراً على هويتها الثقافية كأقلية، فقد تم اعتماده ودعمه بخطوات أخرى منها المصادقة على القانون الأساسي الكندي للحقوق والحريات الذي نص على أنه متفق مع روح التعددية الثقافية التي تميز المجتمع الكندي.

وفي سنة ١٩٨٨، تمت تكريس سياسة التعددية من خلال المصادقة على قوانين دستورية إضافية للمحافظة على التعددية الثقافية ودعمها في كندا، من خلال:

- الاعتراف بالتنوع كخاصية رئيسية للمجتمع الكندي،
 - التأكيد على القيم الرئيسية للمجتمع الكندي وهي: الحقوق والحريات الفردية، والمساواة بين الأفراد، ووجود لغتين رسميتين.
 - حماية وإبراز الإرث الثقافي المتنوع في كندا في سياق تساوي الفرص والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجميع الكنديين، مع التركيز على المعوقات التي تحول دون ذلك، مثل التمييز والتحيز والأحكام المسبقة.
- وقد تم تعزيز هذه الأهداف بأخرى تفصيلية عند إحداث وزارة التعددية الثقافية والمواطنة سنة ١٩٩١، ووزارة التراث الكندي سنة ١٩٩٣.

٢- أوجه التشابه مع التفاعل الثقافي:

يرى ليمان⁵⁵ أن "التفاعل الثقافي" يمثل النسخة الكيبكية "للتعدد الثقافي" الكندي. ويؤكد على أن كل الحكومات المحلية في المقاطعات الكندية، إضافة لبعض البلديات، اعتمدت بعض السياسات الخاصة لتطبيق التعددية المعتمدة فيدرالياً، للمساهمة من جهتها في تقوية التزام المواطنين تجاه التعددية.

وتتلخص أوجه التشابه بين النموذجين في ما يلي:

⁵⁴ Kanzaki, S. (2005). Le multiculturalisme et l'interculturalisme – le changement d'un paradigme culturel vers un paradigme plus civique et le rôle de la langue publique commune, travail dirigé, Université de Montréal.

⁵⁵ Troper, H. (1978). «Nationalism and the History Curriculum in Canada», The History Teacher, vol. 12, no. 1, p. 11-27.

⁵⁶ Leman, M. (1999). Le multiculturalisme canadien, Ottawa, Bibliothèque du Parlement, Division des affaires publiques et sociales

- الاعتراف بالطبيعة التعددية للمجتمع الكندي والمجتمع الكيبيكي
 - الاعتراف بوجود تنوع لغوي
 - رفض سياسة إذابة الثقافات لصالح ثقافة وطنية واحدة
 - أولية القضايا الاجتماعية على القضايا الثقافية
 - الاعتراف بأن المساواة تتطلب أكثر من أن تكون مساواة شكلية
 - الاعتراف بالوجود السوسيوولوجي لمختلف مكونات المجتمع.
- ٣- أوجه الاختلاف مع التفاعل الثقافي:
- تكمن أوجه الاختلاف بين النموذجين في خمس نقاط أساسية:
- تعتبر "التعددية الثقافية" أن التنوع يمثل "خاصية متجذرة" في المجتمع الكندي. أما "التفاعل الثقافي" فيعتبر أن مقاطعة كيبيك تمثل "مجتمعا تعدديا"، يولي أهمية للتنوع الثقافي، ويضع التقارب الثقافي في قلب سياسته الثقافية، أي احترام التنوع والتعدد، وبعث ديناميكية للتقريب بين الأغلبية والأقليات الثقافية، ودعم التبادل الثقافي.
 - تهدف "التعددية الثقافية" لتسهيل المشاركة الكاملة لجميع الكنديين في الحياة الكندية من خلال دعم قدرات الأقليات العرقية والثقافية في المشاركة في عمليات القرار الوطني (المشاركة المدنية)، ومن خلال مساعدة المؤسسات العامة على إزاحة العقبات أمام تكريس مبدأ التعددية في برامجها وسياساتها العامة، ومن خلال تشجيع مشاركة الأقليات وكافة مكونات المجتمع في حوار بناء وفي تبني خطوات مدعومة لمقاومة العنصرية والكراهية، والفهم المتبادل بين مختلف المكونات الثقافية للمجتمع. أما "التفاعل الثقافي" فيهدف لإزالة أي شكل من أشكال التمييز المباشرة أو المنهجية، تجاه المواطنين من مختلف الأصول العرقية والثقافية.
 - تسعى "التعددية الثقافية" للتأكيد على القيم الأساسية المتمثلة في الحقوق والحريات الشخصية، والمساواة الفردية. ومن جهته، يحدد "التفاعل الثقافي" إطارا مدنيا مشتركا، يعتبر كيبيك مجتمعا ديمقراطيا، ويتوقع من المواطنين أن يشاركوا في الحياة الديمقراطية.
 - تشير "التعددية الثقافية" لوجود لغتين رسميتين، وتسعى لضمان تعليم إحداهما على الأقل لكل المواطنين. أما "التفاعل الثقافي" فيعرف كيبيك على أنها مجتمع فرنكوفوني، من خلال التأكيد على الفرنسية كلغة الخطاب المشتركة ولغة المواطنة، ودعوة كل

مكونات المجتمع إلى الانخراط في هذا المشروع الجماعي، وهذا يعني إعطاء مكانة مركزية للغة الفرنسية وللثقافة الفرنسية.

- تعتبر الثقافات حسب "التعددية الثقافية" محاذية بعضها لبعض، مشكلة بذلك فسيفساء لا تقتضي بالضرورة التفاعل في ما بينها. أما "التفاعل الثقافي" فيقوم على دعم الحوار والتبادل بين مختلف الثقافات ومحاولة كسب ثقة جميع مكونات المجتمع للانخراط في مشروع مشترك لدعم الثقافة الفرنكوفونية مع الحفاظ على المقومات الثقافية الأخرى.

٧. ملاحظات عامة حول بعض التجارب المذكورة:

١- يبدو مما لا شك فيه أن فكرة "التعددية الثقافية" تضررت كثيرا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وحادثة مقتل بيم فورتوين وثيو فان جوج في هولندا، وتفجيرات بالي. حيث تمكن اليمين المتطرف والأحزاب القومية والمحافظة كسب عدد كبير من المعارك الانتخابية في البلدان الغربية نتيجة استخدام ورقة الهجوم الحاد وحملات التشكيك ضد سياسة الهجرة والتعددية الثقافية.

٢- تتراوح النظرة تجاه المهاجرين في التجارب المذكورة في هذا البحث بين اعتبارهم ثروة بشرية لها أثر إيجابي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، أو اعتبارهم عبءا على المجتمع. ويبدو هذان الانطباعين متأثرين بعوامل عدة. وفي الحالة الكندية، مثلا، التي ينظر للمهاجرين فيها على أنهم مشاركون فاعلون في الحياة الكندية، يبدو أن الأمر يرجع بالأساس لكون سياسة قبول المهاجرين في كندا سياسة انتقائية، تعتمد على قبول الطلبات اعتمادا على شهادتهم العلمية ومهاراتهم وتجاربهم. وبالتالي فيما أن المهاجرين تم اختيارهم على أساس قدراتهم على قابليتهم للعمل في الواقع الكندي، فليس من المستغرب ألا تكون معدلات البطالة في صفوف المهاجرين عالية، مقارنة بالتجارب الأخرى.

٣- قد يوجد لدى الأفراد والشعوب المتجانسة عرقيا وثقافيا ودينيا، خوف غريزي أو طبيعي من التنوع والتعدد -ولعل الهويات الوطنية المتجذرة، والتي شهد تاريخها صراعات حول الهوية، أو التي تجد نفسها هي أيضا في وضعية الأقلية، هي الأكثر قابلية لهذا الخوف-، غير أن كثيرا منهم لا يرغبون في الظهور بمظهر العنصري أو المعادي للآخرين، وبالتالي فتجدهم يسعون للاختفاء وراء مبررات تبدو مقبولة في

ظاهرها لمعارضة الهجرة، مثل الحديث عن الهجرة غير الشرعية، أو الممارسات غير الليبرالية⁵⁷ أو العبء الاقتصادي الذي يمثله بعض المهاجرين. وقد يلجأ بعضهم لاختراع أو تضخيم المخاطر الناتجة عن قبولهم⁵⁸، حتى في ظل قلة أو انعدام الأدلة والمؤشرات الدالة على ذلك، وذلك لإخفاء عنصريتهم.

٤- من أهم العوامل المؤثرة في قبول سياسة المهاجرين والسماح بالتعددية الثقافية: النظرة للثقافة الدخيلة على المجتمع على أنها تمثل ثقافة يمكن التعايش معها أو لا، وذلك بناء على سلوكيات أفراد هذه الثقافة الدخيلة. فقد يكون من الصعب على بعض المجتمعات أن تتقبل فكرة التعددية الثقافية حين يكون المستفيد منها أقليات ثقافية تحمل تجاه ثقافة الأغلبية (أو المجتمع المستقبلي) نوعاً من العداء الثقافي أو الاستعلاء أو الولاء المناقض له.

٥- قد يرى البعض في تكريس التعددية الثقافية نوعاً من "التلغيم" للمجتمع من خلال توسيع نقاط التماس بين الثقافات المختلفة في داخل الدائرة الواحدة بدل حماية الثقافة الوطنية، كما قد يرون أن الإرهاب أو العنف السياسي أو التطرف الديني أحد نتائج سياسة التعددية الثقافية أو الانفتاح على "من لا يستحق الانفتاح عليه".

٦- يبدو أن نجاح تجربة التعددية الثقافية مرتبط بثلاثة عوامل رئيسية⁵⁹:

○ يتمثل العامل الأول في الحريات الثقافية الأساسية الممنوحة للأفراد، وقوانين الحماية ضد التمييز العرقي والديني والثقافي، والقوانين الخاصة بإعفاء الأقليات أو الاعتراف بهم ودعمهم وتمثيلهم وإعطائهم حرية الإدارة الذاتية، والتي تمثل أسساً ضرورية لضبط نزعة الأغلبية نحو الاستبداد أو نحو فرض ثقافتها على الأقليات. وبما أن قوة الوازع الأخلاقي لا تكفي لوحدها في واقع السياسة الراهن، فمن الضروري دعم هذه الحقوق بقوة القوانين الدستورية التي لا يمكن

⁵⁷ في الحالة الإسلامية مثلاً، تشكل المواضيع التالية: تعدد الزوجات، لباس الحجاب، العنف الأسري تجاه المرأة في المجتمعات المسلمة، الإرهاب وعلاقته بمفهوم الجهاد، عدم توفير الحرية للمثليين ... إلى غير ذلك، مبررات يتكئ خلفها بعض المعادين للإسلام والعرب على خلفية عنصرية كي يبرروا ضيقهم بالعرب والمسلمين في مجتمعاتهم الغربية.

⁵⁸ من الأمثلة على هذه الظاهرة ظهور المصطلح الجديد: أورابيا (Eurabia) والذي يهدف للتخويف من احتمالات أن تصبح أوروبا عربية بفعل قبول المهاجرين العرب، وحالة الممانعة الثقافية التي تمارسها الجاليات العربية في أورابيا للحفاظ على هويتها الثقافية.

⁵⁹ Bauböck, Rainer. If you say Multiculturalism is the wrong answer, then what was the question you asked?. Canadian Diversity, vol. 4:1. Winter 2005. pp. 90-93

مخالفتها، والتي لا يمكن تفسيرها سوى عن طريق المحاكم الدستورية المحمية من أي تدخل سياسي من السلطتين التنفيذية والتشريعية.

○ ولكن هذا العامل لا يكفي لوحده، بل يتطلب إنشاء المؤسسات والهيئات والبرامج والسياسات العامة التي تضع هذه القيم موضع التطبيق، والتي تسمح بوجود التنوع الثقافي وتحمي التعايش من احتمالات الاحتكاك والتوتر والصراع.

○ ويتمثل العامل الثالث في السياسات التي تصوغ وتدعم الهوية المدنية المشتركة، في سياق ثقافي متنوع.

٤ - الهوية متعددة الأبعاد

كل فرد له هوية تتكون من سمات متعددة، ولديه أيضا مشاعر انتماء تجاه أسرته، ودائرة أصدقائه، وقوميته، ومكان ولادته، ومكان إقامته، ودينه، والمؤسسة التعليمية التي درس بها أو يدرس بها، والشركة التي يعمل بها، إلى غير ذلك. ولكن ماذا نعرف تحديدا عن العلاقات والتفاعلات بين هذه السمات التي تميز الهوية؟

شكلت دراسة الهوية الذاتية للفرد، من خلال قياس بعض سمات الهوية كالجنس والشريحة العمرية والعرق والوظيفة، محور البحوث الاجتماعية لعدة عقود. وقد أدت هذه البحوث المعمقة في تخصصات مختلفة لظهور عدد من القواعد التوصيفية والتحليلية. فموضوع الانتماء القومي والانتماء العرقي، مثلا، خضع للبحث من خلال دراسة المتغيرات النفسية من قبل علماء النفس، ومن خلال المتغيرات السياسية من قبل علماء السياسة، ومن خلال المتغيرات الاقتصادية من قبل علماء الاقتصاد.

من جهة أخرى، تترع أغلب الدراسات حول الهوية نحو الاهتمام بسمة واحدة من سمات الهوية (كالجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، إلخ)، واعتبار السمات مستقلة بعضها عن بعض، ثم محاولة دراسة تلك السمة في الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية، ومن خلال سياقات اجتماعية مختلفة.

وهذه المنهجية التي يسيطر عليها التخصصُ البحثي تدرج ضمن منطق تقسيم البحث الأكاديمي، وهي ظاهرة متفشية في العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية، وتعرف باسم المقاربة التحليلية التجزئية (Analytical Approach)، وتقوم على اعتبار المواضيع الضخمة والمتشعبة غير قابلة للدراسة

بدون تجزئتها وفصل أجزائها بعضها عن بعض، بما يسمح بالتعمق في تفاصيل كل جانب من الجوانب على حدة. وبالتالي فهي تقوم على الخطوات التالية⁶⁰:

- تقسيم كل واحدة من العضلات المختبرة إلى أجزاء على قدر المستطاع، وعلى قدر ما تدعو الحاجة إلى حلها على خير الوجوه،
- تسيير الأفكار بنظام، بدءاً بأبسط الأمور وأسهلها معرفة، للوصول بخطوات تدريجية إلى معرفة أكثر ترتيباً، بل وفرض ترتيب بين الأمور التي لا يسبق بعضها الآخر،
- القيام بالإحصاءات الكاملة والمراجعات الشاملة بما يضمن عدم إغفال أي شيء.

ومن خصائص هذه المقاربة: الدقة في الجزئيات، والتفصيل في القواعد، والاكتفاء بتحديد طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الجزء المدروس والأجزاء الأخرى المحيطة به⁶¹.

وبالرغم من الحاجة لمزيد التعمق في مثل هذا الاتجاه البحثي، فيبقى السؤال الملح حول ما إذا كان مثل هذا التحليل يستوعب كل التعقيدات الموجودة في واقع الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد.

في مقابل ذلك، يلاحظ قلة الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقات والتفاعلات المحتملة بين مختلف السمات. وحتى سنوات قليلة ماضية، لم تكن التقاطعات المحتملة بين سمات الهوية محل بحث معمق في الدراسات الاجتماعية⁶². فنحن نعرف، مثلاً، أن الانتماء لمجموعة أو شريحة ما ينجر عنه بعض الفوائد والسلبيات الهامة، سواء كان ذلك على المستوى الملموس والظاهر، أو على المستوى النفسي غير المرئي. ولكن هل يوجد فرق في قيمة الانتماء إلى نفس الشريحة العمرية، والانتماء إلى نفس الطبقة الاجتماعية؟ هل يشعر الفرد بالتضامن مع أهل بلده الأصلية أكثر، أو مع الأشخاص من نفس جنسه؟ وهل يتضامن الشباب أكثر مع قرينه في العمر أو مع أقاربه؟...

فمما لا شك فيه أن بإمكان أي سمة من سمات الهوية أن تؤثر لوحدها في حياة الفرد، في أي وقت ما، غير أننا قد نحتاج أيضاً لمزيد الاهتمام بتفاعل السمات في ما بينها في سياق اجتماعي أو ثقافي محدد،

⁶⁰ مقال في المنهج، ديكارت، ص ١٣١-١٣٢

⁶¹ للاطلاع على نقد لهذه المنهجية، وضرورة إيجاد جسور بين مختلف التخصصات لدراسة لإنشاء بحوث متعددة التخصصات، يمكن قراءة وجهة نظر د. جان كلود ريتشي (Jean-Claude Ricci)، مدير معهد الدراسات السياسية بمدينة إكس أون بروفنس بعنوان: لا يمكن فصل أي معرفة تخصصية عن بقية المعارف الإنسانية على الرابط التالي:

<http://www.la-science-politique.com/revue/revue1/article1.htm>

⁶² Barot, R., H. Bradley and S. Fenton (eds) Ethnicity, Gender and Social Change, London, Macmillan, in Frideres, J.S. Les immigrants, l'intégration et l'intersection des identités

بالرغم من أننا لا نملك في الوقت الراهن سوى القليل من المعلومات عن تأثير هذه التقاطعات وآثارها على الأفراد والجماعات.

وفي هذا القسم من البحث نعرض بعض ملامح إطار نظري يحاول استكشاف الهويات متعددة الأبعاد من خلال تحليل التراكمات والتراحمات المحتملة بين مختلف الهويات، وذلك باعتماد المقاربة النظامية (Systemic Approach)⁶³، وهي مقاربة نشأت كمنهجية مخالفة للمقاربة التحليلية، معتمدة على أساس أن النظام المركب من مجموعة وحدات له من الخصائص العامة التي قد تكون أولى بالدراسة من خصائص كل وحدة من وحداته منفردة عن باقي وحدات النظام. وترى هذه المقاربة أنه لا يمكن فهم النظم المعقدة فهما دقيقا من خلال الاكتفاء بدراسة وحداته مستقلة بعضها عن بعض كل على حدة. وتؤكد، من ناحية أخرى، على أن معرفة النظام لا بد أن تمر عبر دراسة علاقاته وتفاعلاته مع المحيط والبيئة التي يتواجد فيها، نظرا لتأثر النظم والبيئات المختلفة بعضها ببعض، بحيث أن أي ظاهرة تظل غير قابلة للفهم ما لم يتم توسيع دائرة الملاحظة لتشمل كل الظروف والسياقات والعوامل المحيطة بها.

ولذلك تعتبر المقاربة النظامية متناقضة مع المقاربة التحليلية (انظر الرسم ١). إذ خلافا لهذه الأخيرة التي تدعو إلى التجزيء والتفكيك وعزل الوحدات والعوامل بعضها عن بعض، تقوم المقاربة النظامية على دراسة النظام الواحد بأبعاده المختلفة، من زوايا متعددة، اعتمادا على عدد من الهياكل والنظم المعرفية، ومن خلال فهم العلاقات والمؤثرات الداخلية والخارجية. وهذا ما يجعل المقاربة النظامية قادرة على تجاوز النقائص والأخطاء التي تنجر عن المقاربة التحليلية⁶⁴.

⁶³ L'approche systémique: de quoi s'agit-il?, Donnadieu, et al.

<http://www.afscet.asso.fr/SystemicApproach.pdf>

⁶⁴ يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه المقاربة على موقع الجمعية الدولية لعلوم الأنظمة International Society

for the Systems Sciences, ISSS : <http://www.iss.org/primer/4domains.htm>

مقارنة بين المقاربة التحليلية والمقاربة النظامية	
المقاربة النظامية	المقاربة التحليلية
تتخذ نظام المعلومات ككل، بجميع ما فيه من تعقيد وديناميات	مقاربة تقليدية: تترد نظام المعلومات إلى أبسط مكوناته الأساسية
غير خطية تتطور عبر الزمن متعددة الأبعاد شمولية تسعى لفهم مكونات النظام تسعى لتحديد المؤثرات تحاول التأثير على العلاقة بين الجهات الفاعلة وليس على الأفراد تسعى لتحديد النظام من خلال النظر لحذف معين	مقاربة خطية متناهية أحادية الأبعاد تجزئية تسعى لفهم الإشكالية تسعى لتحديد المسؤوليات تحاول تغيير الأفراد من خلال الوعي بالأسباب تسعى لإدخال النظام في إطار نموذج محدد
معرفة الأهداف، ولكن التفاصيل أقل وضوحا مقاصدية، تقيم معرفة الوجهة (إلى أين)	معرفة أدق للتفاصيل، ولكن الأهداف أقل دقة تقيم معرفة الأسباب (لماذا)
التركيز على العلاقات يضعف الاهتمام بتفاصيل الوحدات وجزئياتها منطق التكامل	تفصل، تعزل، تقسم، تفرّق منطق الفصل والاستبعاد غير سليم
المقاربتان متناقضتان منهجيا، ولكن متكاملتان في حال اعتمادهما بالتوازي	

M. Ben Jemaa © محمد بن جمانة

الرسم ١

أ- الهوية كمفهوم اجتماعي

ربما يعود الفضل لعلماء الأنثروبولوجيا في بيان أن بعض سمات الهوية لا تصبح ذات قيمة إلا في سياق محدد أو تحت ظرف خاص تأخذ فيه معناها الكامل، حين تندرج ضمن علاقة اجتماعية أو "تفاوض اجتماعي" تتخذ فيه هذه السمات تارة كتعبيرات رمزية أو حجج استدلالية، وتارة أخرى كعلامات لرسم الحدود والفوارق لتبرير الانتماء أو الاستبعاد⁶⁵.

وسمات الهوية هي بطبيعتها متناقضة. بمعنى أنه إذا كان لدى فرد ما سمة معينة، فسنجد دائما فردا آخر لا يملك هذه السمة، أو على الأقل ستكون موجودة عنده ولكن بدرجة متفاوتة⁶⁶. فالهوية لا تأخذ معناها إلا من خلال الحياة الاجتماعية، وامتلاك سمة من السمات المميزة يفترض وجود علاقة (يمكن مشاهدتها أو تخيلها) مع من يحملون نفس هذه السمة. كما يفترض أيضا تولد شعور

⁶⁵ F.-P. Gingras. Quelques identités qui comptent : la hiérarchie des traits identitaires chez des lycéens de Provence et ailleurs. La revue plurielle de science politique, vol.2:

<http://www.la-science-politique.com/revue/revue2/papier7/gingras.pdf>

⁶⁶ F.P. Gingras, "Quelques identités qui comptent: la hiérarchie des traits identitaires chez des lycéens de Provence et ailleurs". La revue plurielle des sciences politiques, vol.2

بالانتماء أو التقارب (وفي نفس الوقت شعورا مضادا بالابتعاد والتنافر) على جهتي خط حدودي متحرك يتم رسمه حسب الظروف. وقد يمثل الشعور المتولد في صورة إحساس بالتضامن أو بوجود مصلحة مشتركة، أو شعور بالرضى تجاه من يحملون نفس السمات. بعبارة أخرى، يمكن القول: إن سمة من السمات تصبح قوية حين يتم الالتزام بها واستحضارها باستمرار، وضعيفة حين تنقلص لتصبح مجرد "فكرة"، كأن تصبح مناصرة نادي كرة القدم المحلي، لدى بعض الشباب، سمة قوية من سمات الهوية حين يتولد عنها شعور بالانتماء والتضامن يرسم حدودا وفوارق، وتنقلص في حضوره رابطة "المواطنة" لتصبح مجرد فكرة. أو كأن يشعر بعض التلاميذ بالانتماء إلى مدرستهم الإعدادية (نتيجة إحساس بالرضى) بدرجة أقوى من انتمائهم إلى الأسرة أو إلى الطبقة الاجتماعية (نتيجة إحساس بعدم الرضى).

ب - الهوية الذاتية والهوية الاجتماعية والهوية الجماعية:

تعرف الهوية بأنها "خاصية مميزة يمتلكها فرد، أو يشترك في امتلاكها جميع أفراد مجموعة ما أو شريحة اجتماعية ما"⁶⁷. وتتميز هوية الفرد بسمات مختلفة، لكل منها مكانتها وأهميتها. وبعض الدراسات الاجتماعية تعتبر كل سمة نوعا خاصا من أنواع الهوية. وبالتالي فالعبارتان التاليتان تؤديان نفس المعنى: "الهوية لها سمات عديدة" أو: "توجد عدة أنواع من الهوية" (انظر الجدول ١). فالعرق واللون، والقومية، والقبيلة، ومكان الولادة، والمواطنة، والمعتقدات، كل هذه يمكن أن يطلق عليها لفظ الهوية، فيقال: هوية عرقية، وهوية دينية، وهوية قومية، إلخ.

والعرق (أو العنصر)، مثلا، نوع من أنواع الهوية يعتمد على المظهر الجسمي، ويستخدم لتصنيف الناس اجتماعيا تصنيفا قائما على شكلهم الظاهر عموما، أو على خاصية بيولوجية أو جينية تميزهم عن الآخرين. ويعرف فرنسيس هنري وآخرون العرق (أو العنصر) بأنه "فئة تستخدم لتصنيف الناس على أساس خاصية بيولوجية مشتركة وموروثة، يمكن من خلالها التمييز بين مجموعات مختلفة من الناس، مثل لون البشرة، ونعومة الشعر، وبنية الجسم، وملامح الوجه"⁶⁸. وتشير إيفلين كالن إلى أن التعريف الصحيح لمفهوم العرق يقوم على أساسين: الأول أن "العرق" إنما هو تصنيف

⁶⁷ Rummens, J. "Canadian Identities: An Interdisciplinary Overview of Canadian Research on Identity", paper presented to Canadian Heritage (Multiculturalism), Ottawa. 2000

⁶⁸ Frances Henry, Carol Tator, Winston Mattis and Tim Rees. *The Colour of Democracy: Racism in Canadian Society*. Toronto: Harcourt, Brace & Company, 1995. p. 322

اجتماعي اعتباري لا يقوم في حقيقته على (الاجتماع) أو (الجماعات). والثاني أن "العرق" مفهوم متعلق فقط بالاختلافات البيولوجية المشاهدة، ولا علاقة له بالفوارق الثقافية⁶⁹.

بعض أنواع الهويات (السمات)	نماذج محددة من سمات الأفراد
الجنس	ذكر/أنثى ، رجل/امراة
العمر	طفل/مراهق/كهل/شيخ
الطبقة الاقتصادية والاجتماعية	فقيرة/متوسطة/ثرية
القدرات - الإعاقات	سليم البنية/معاق
الثقافة	عربي/فارسي/تركي
الإثنية	مغربي من أصل أمازيغي
العرق	أسود/أبيض/آسيوي
المنطقة	نجد/الشام/الصعيد

الجدول ١ - بعض سمات الهوية ونماذجها لدى الأفراد

وقد ميز الباحثون الاجتماعيون في دراستهم لظاهرة الهوية بين (الهوية الذاتية) و(الهوية الاجتماعية)⁷⁰:

أما في ما يتعلق بالهوية الذاتية (أي تلك التي يحملها الفرد عن ذاته) فتتأثر عملية النمو المعرفي بعاملين: النضج الذاتي والبيئة الاجتماعية. فتتولد من خلال ذلك: "الشخصية"، وهي عنصر من عناصر الهوية تتيح للفرد أن يتموقع في الإطار الاجتماعي. والشخصية تمثل جوهر الهوية التي تنشأ على أساسها مختلف الأبعاد الذاتية للفرد: كالثقة بالنفس والصورة الذاتية، على سبيل المثال.

⁶⁹ Kallen, Evelyn. *Ethnicity and Human Rights in Canada*. Toronto: Oxford University Press, 1995. p.19

⁷⁰ Rummens, J. "Canadian Identities: An Interdisciplinary Overview of Canadian Research on Identity", paper presented to Canadian Heritage (Multiculturalism), Ottawa. 2000

ويمثل تطوير هوية محددة لفرد ما عملية ذاتية داخلية تسمح له بنحت مكان خاص في العالم. فالهوية الذاتية هي تلك التي يتخذها الفرد لنفسه ويسعى لبنائها، منذ مرحلة الطفولة وحتى مرحلة الكهولة. وتتأثر هذه العملية بالسياق الاجتماعي.

وأما الهوية الاجتماعية فهي الهوية التي يبنها الآخرون للفرد، من خلال ما يصفون على شخصيته من خصائص وسمات وملاحظات. فبمرور الزمن، يكتسب الفرد مكانة ودورا في الفضاء الاجتماعي. ومن خلال التواصل مع محيطه تتولد للآخرين انطباعات عن الفرد وشخصيته، تتحول محصلتها تدريجيا إلى تكوين هوية اجتماعية ناتجة عن علاقات التأثير والتأثير وعن جملة التعريفات الاجتماعية التي يلصقها الآخرون بالفرد. وبما أن انطباعات الآخرين عن فرد ما قد يختلف من شخص لآخر ومن جماعة لأخرى، فيمكن الحديث عن وجود هويات اجتماعية متعددة لنفس الفرد. إذن، يمثل المحيط الاجتماعي والأحداث الاجتماعية التي يعيشها الفرد عاملا هاما في بناء هويته الذاتية وهويته الاجتماعية. ويبين (الرسم ٢) العلاقة بين هذين الجانبين من هوية الفرد، وأن طبيعة التغيرات التي تحصل على هوية الفرد ودرجة أهميتها تختلف من شخص لآخر، ومن سياق اجتماعي لآخر^{٧١}.

⁷¹ Source: Frideres, J.S. "Immigrants, Integration and the Intersection of Identities". Seminar on "Intersections of Diversity", Metropolis Canada, Niagara Falls, Ontario, 2003



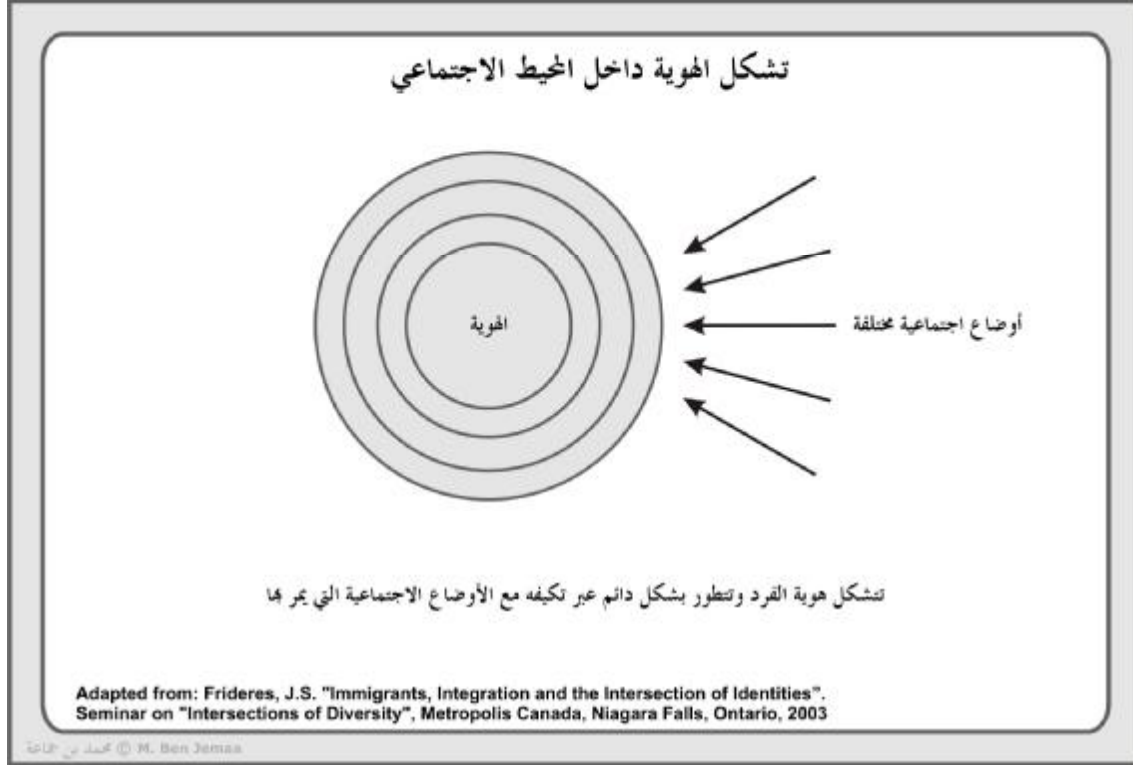
الرسم ٢

وهوية الفرد تتكيف مع تأثيرات محيطه الاجتماعي إما بشكل واع أو بشكل تراكمي غير واع، من خلال التجارب. ومثال ذلك: أن الهوية العرقية واللغوية لفرد عربي هاجر إلى كندا، يمكن أن تحدد طبيعة علاقاته وقوة تواصله مع أفراد جاليته. غير أن هذا الفرد تتكون لديه هوية أخرى موازية قد لا يختارها بذاته، وإنما تكون ردة فعل على السياق الذي يفرضه عليه، مثلاً، وظيفته في مؤسسة كندية مع آخرين من أعراق أخرى، أو جواره في السكن لآخرين، إلى غير ذلك.

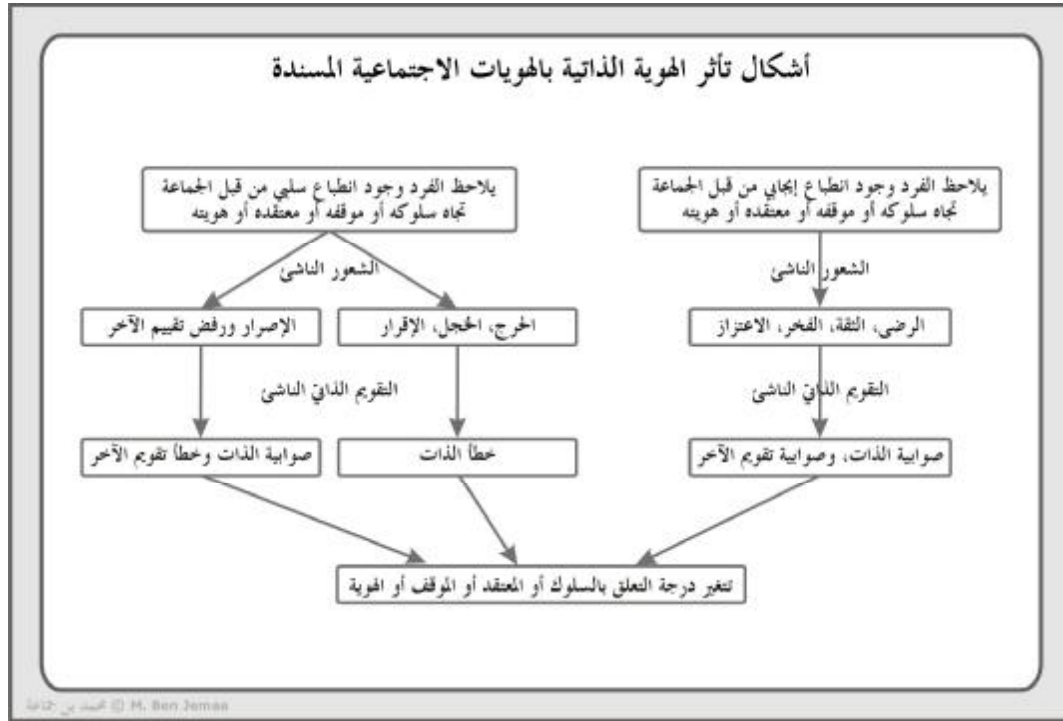
ويشير هالز (Helms)⁷² إلى أن هوية الفرد تتشكل من خلال عوامل مختلفة، مثل: الجماعة التي ينتمي إليها، والمكانة الاجتماعية-السياسية لهذه الجماعة في المجتمع، ودرجة اندماج الفرد في الجماعة. فالهوية محصلة لمسيرة الفرد المعرفية والوجدانية والسلوكية. وعبر تفاعله الاجتماعي المستمر، يتراوح تكيف الفرد بين قبول الحالة الاجتماعية المحيطة أو رفضها. فإذا قبلها انطبع بعضها على هويته الذاتية، وإذا رفضها كان ذلك علامة على التزامه بهويته أو الدفاع عنها، وبالتالي انطبع

⁷² Helms, J. "An Update of Helms' White and People of Colour Racial Identity Models", in Ponterotto, J., J. Casas, L. Suzuki and C. Alexander in Handbook of Multicultural Counseling, 181-198, Thousand Oaks, California, Sage Publications. 1995

رفض الحالة الاجتماعية في هويته، مما يعني في كلتا الحالتين تأثره بالمحيط الاجتماعي (انظر الرسمين ٣ و٤).



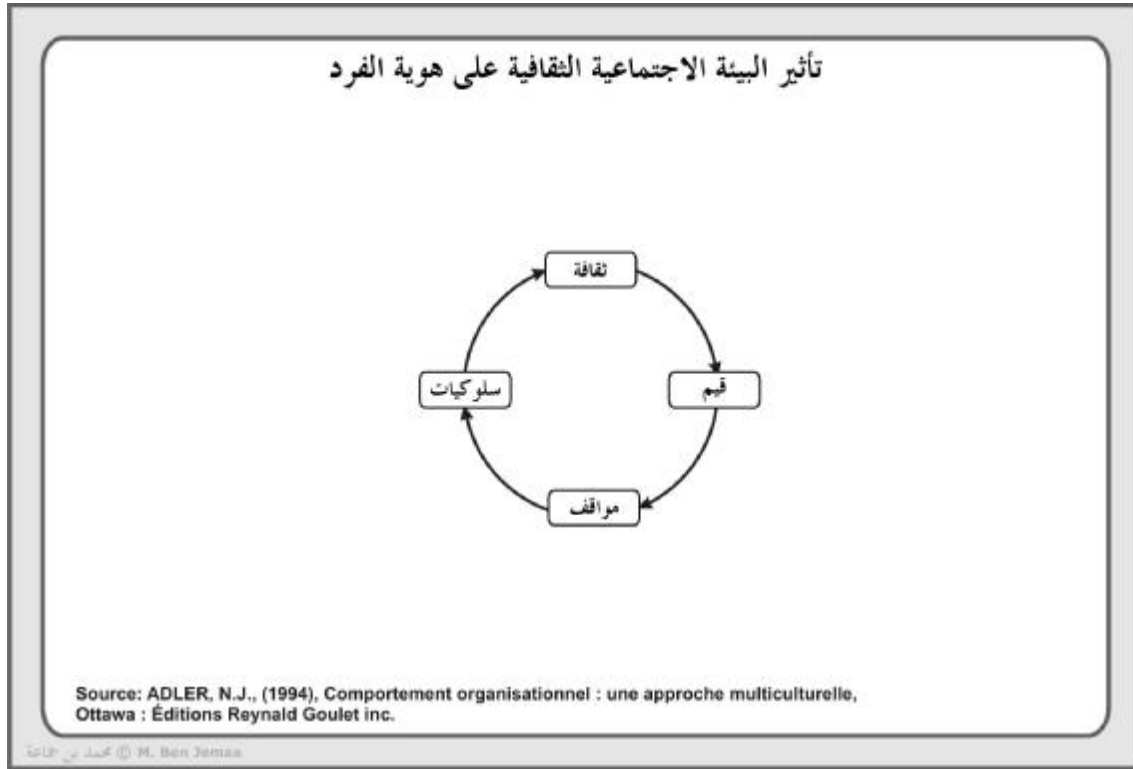
الرسم ٣



الرسم ٤

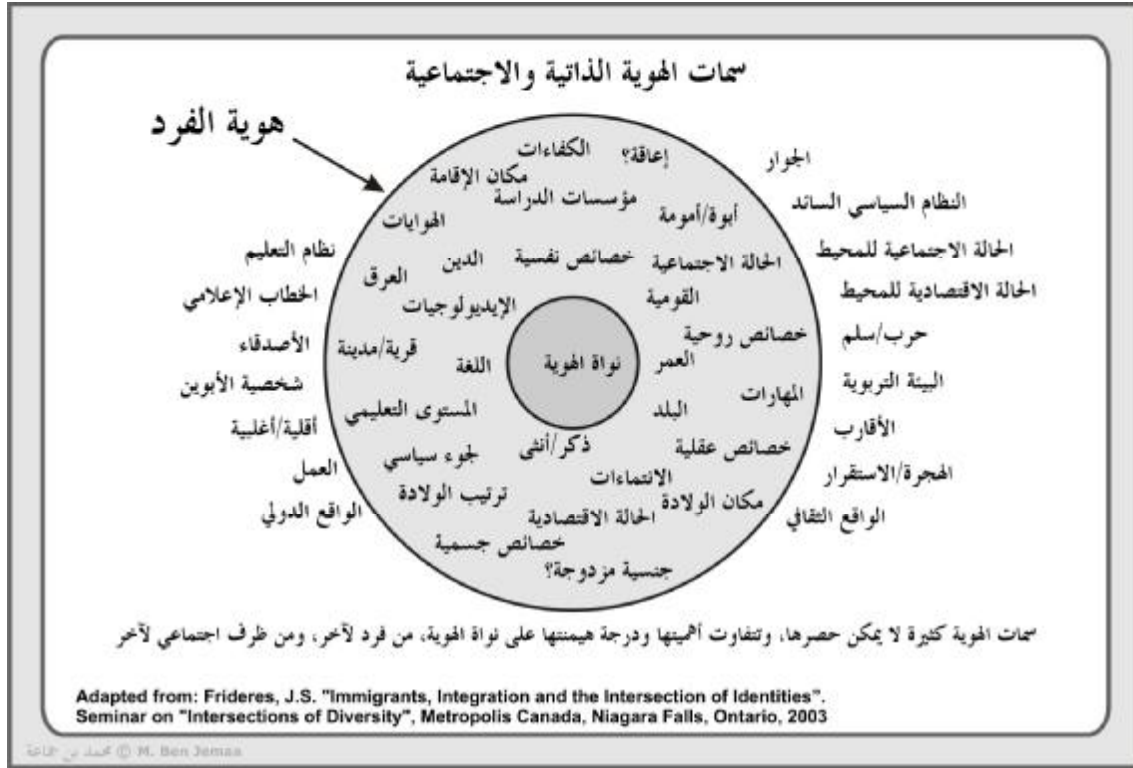
ويبين الرسم ٥ أثر العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكل هوية الفرد، من خلال النموذج الذي اقترحه أدلر (Adler) لبيان تأثير الثقافة على السلوك، انطلاقاً من الثقافة التي ينتج عنها مجموعة قيم، تؤدي إلى اتخاذ مواقف، تصبح في ما بعد سلوكيات^{٧٣}.

⁷³ Adler, N.J., (1994), Comportement organisationnel : une approche multiculturelle, Ottawa : Éditions Reynald Goulet inc



الرسم ٥

وتتركب الهوية من عدد كبير من العلامات أو السمات (Identity markers) في شكل طبقات، بعضها فوق بعض، محيطية بنواة الهوية، تؤلف مجموعها هوية الفرد. وسمات الهوية كثيرة لا يمكن حصرها، منها ما قد يوجد لدى الفرد، وما قد لا يوجد، ومنها أيضا ما يوجد لدى الفرد بشكل طبيعي منذ ولادته أو طفولته، ومنها ما قد ينشأ نتيجة تغيرات فردية أو بيئية، أو نتيجة ظروف استثنائية طرأت في حياة الفرد. ومن السمات التي يمكن أن نجد بعضها عند الأفراد (انظر الرسمين ٦ و ٧): الجنس، العرق، اللون، الأسرة، اللغة، القومية، الجنسية المزدوجة، اللجوء السياسي، الطبقة الاجتماعية، الحالة الاجتماعية، الجنس، النظرة إلى العالم، الدين، الروحية، الإيديولوجيا، التربية، التخصص، الوظائف، العمر، ترتيب الولادة في الأسرة، الجوار، الأصدقاء، الأقارب، شخصية الوالدين، شخصية الإخوة، فرص السفر، فرص التعارف على الإنترنت، شبكة العلاقات، الأشخاص المؤثرون، المطالعات، القدرات الجسمية والنفسية والعقلية والروحية، المستوى التعليمي، التجارب الحياتية السابقة، الانتماء القبلي، الانتماء الرياضي، الانتماء السياسي، الوشم والزينة (لدى بعض القبائل والمجتمعات البدائية)، مكان الولادة، مكان الاستقرار، المؤسسات التعليمية التي درس بها، إلى آخر ذلك...



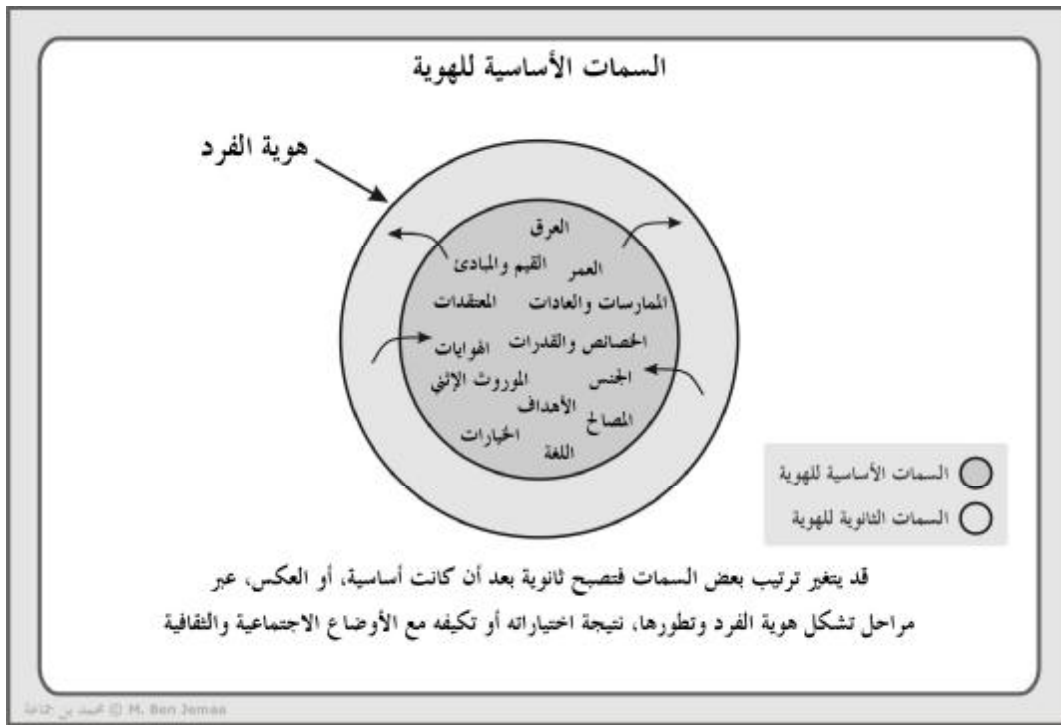
الرسم ٦

كما يختلف ترتيب سمات الهوية (من حيث أهميتها) وتحديد درجة سمكها (أو حيّزها) من هوية لأخرى، ولذلك فمن المفيد معرفة هذا الترتيب وتحديد درجة تأثير المؤثرات الخارجية على كل طبقة من الطبقات. ومثال ذلك: أن نحاول تحديد ما إذا كانت اللغة والدين علامتين من سمات الهوية لفرد ما. فإذا وجدنا لديه، فيتوجب معرفة ما إذا كان الدين أهم من اللغة أو العكس، وفي أي ظرف من الظروف؟

من جهة أخرى، يؤدي إدراك الهوية الذاتية وأوجه التشابه مع الآخرين على المستوى الاجتماعي، إلى نشأة شعور بالانتماء لمجموعات بشرية تختلف في حجمها، كما تختلف ثقافيا وتاريخيا: الأسرة، الحي، القرية، المدينة، الأمة، المنطقة، القبيلة، الجهة، الطبقة، الجماعة الدينية، الجماعة العرقية... ولذلك فيعتبر الانتماء شعورا متعدد الأبعاد: انتماء اجتماعي، انتماء ديني، انتماء عرقي، انتماء وظيفي، انتماء طبقي...

ج - السمات الفارقة في الهوية:

يبين (الرسم ٧) ظاهرة تراكز سمات الهوية، التي تشير في نفس الوقت إلى تعدد السمات وإلى تمركزها حول نواة مركزية للهوية. ويبين الرسم نفسه أن بعض السمات تشكل للهوية مصادرها الأولى التي تملئ سلوكيات الفرد وردود فعل الآخرين تجاهه. والسمات الفارقة لدى فرد ما تتشكل عادة عبر ظروف خاصة أو أحداث تاريخية أو عوامل اجتماعية خارجية، ثم تكتسب أهمية لدى الفرد بالتراكم، فتصبح حاضرة لديه مهما اختلفت الظروف، لتكوّن السمات الفارقة لهويته الذاتية.



الرسم ٧

وقد يتغير ترتيب بعض السمات فتصبح ثانوية بعد أن كانت أساسية، أو العكس، عبر مراحل تشكل هوية الفرد وتطورها، نتيجة اختياراته أو تكيفه مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية. ومثال ذلك: أن يتخلى الفرد عن معتقداته الدينية بعد أن كان متدينا، أو يعود إلى التدين بعد أن عاش فترة من الإلحاد أو عدم الالتزام الديني. ومثال آخر: أن ينتقل رجل من بوروندي، مثلا، للحياة لاجئا سياسيا في بلد غربي (فرنسا مثلا). فقبل هذا الانتقال إلى سياق اجتماعي جديد، يكون انتماءه القبلي (إلى التوتسي أو الهوتو) أكثر أهمية من لون بشرته، بسبب الواقع القبلي المتأزم هناك، وأيضا لأن البشرة السوداء مشتركة بين

الجميع وليست محددًا هاما في مسار التفاوض أو الصراع الاجتماعي. أما بعد هجرته إلى فرنسا، فإنه يجد نفسه في مجتمع ذي أغلبية بيضاء، فيتولد لديه وعي مختلف بلون بشرته السوداء، فيصبح اللون سمة رئيسية من سمات هويته، في حين يصبح الاعتبار القبلي أقل أهمية ما كان عليه في السابق.

هذا المثال يقودنا إلى ملاحظة أخرى، وهي أن بعض السمات ينظر إليها نظرة سلبية أو إيجابية حسب السياق. ففي المجتمعات الغربية، مثلا، ينظر إلى العرق والجنس مباشرة فتتولد ردود فعل مختلفة بحسب ثقافة الملاحظ. وذو البشرة السوداء قد ينظر إليه سلبيا مقارنة بذوي البشرة البيضاء. أما في المجتمع الأفريقي، فقد تنعكس الوضعية. وكذلك الشأن بالنسبة للأنثى، أو البنغالي في بعض المجتمعات.

وقد تجتمع للفرد سمات إيجابية وأخرى سلبية في نفس الوقت، مثل أن يكون: رجلا (+)، أبيض (+)، ينتمي لأقلية عرقية (-)، متقدما في السن (-).

د- تراكم الهويات وتزاحمها:

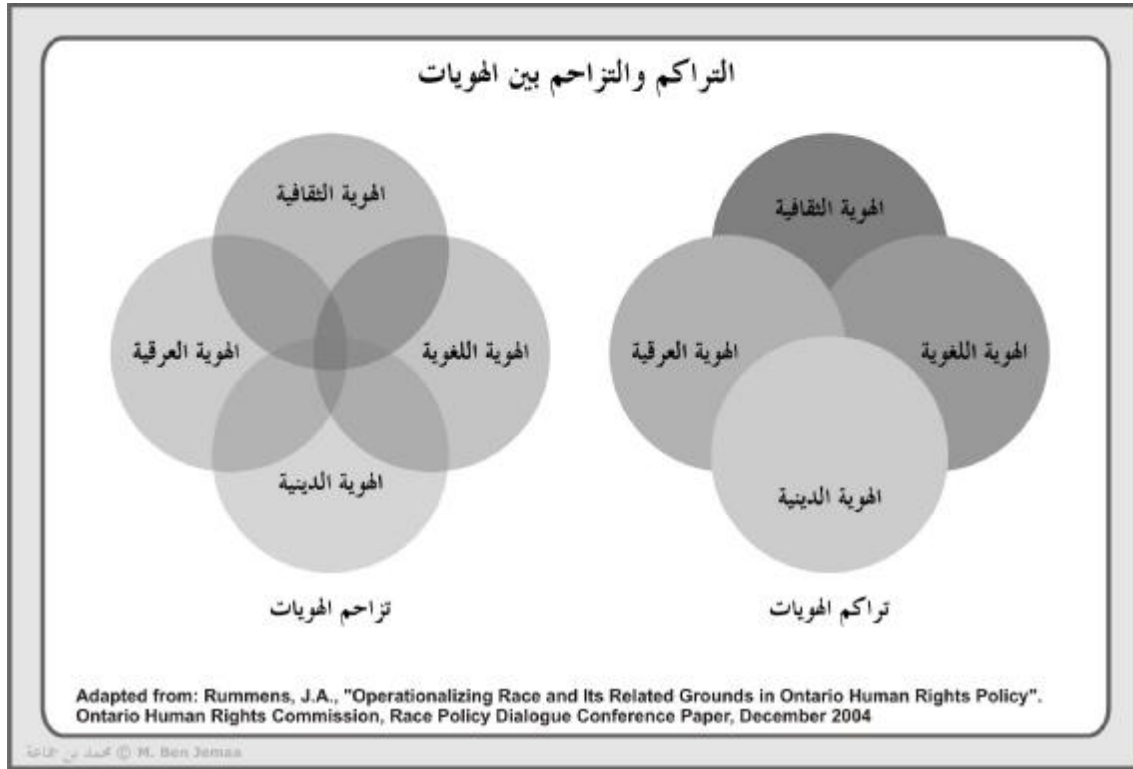
تختلف الهويات (أو سمات الهوية) بعضها عن بعض، غير أنها واقعا كثيرا ما تتزاحم فيما بينها (Intersections) أو يتراكم بعضها فوق بعض (Overlaps)⁷⁴، عند الأفراد والجماعات على حد سواء (انظر الرسم ٨). ولنضرب مثالين للتوضيح:

ففي بعض المجتمعات الطبقية التي تنتشر فيها ظاهرة الخدم أو العبيد، ينظر للرجل الخادم والمرأة الخادمة جنسيا بطريقة مختلفة. فالرجل الخادم يشكل "خطرا جنسيا" على سيدة البيت، أما المرأة الخادمة فتبقى "في متناول" سيد البيت.

وفي بعض البلدان في أوروبا الغربية، تصنف النساء المهاجرات القادمات من أوروبا الشرقية (من روسيا، وجورجيا وألبانيا ويوغوسلافيا السابقة، مثلا) سلبيا على خلفية أنوثتهن وعرقهن في نفس الوقت، لاشتتهار سوق البغاء بكثرة النساء من هذه الأصول العرقية.

⁷⁴ الترجمة الحرفية للفظ (Intersection) قد تكون (التقاطع). وكذلك الشأن بالنسبة للفظ (Overlap) الذي قد يترجم بلفظ

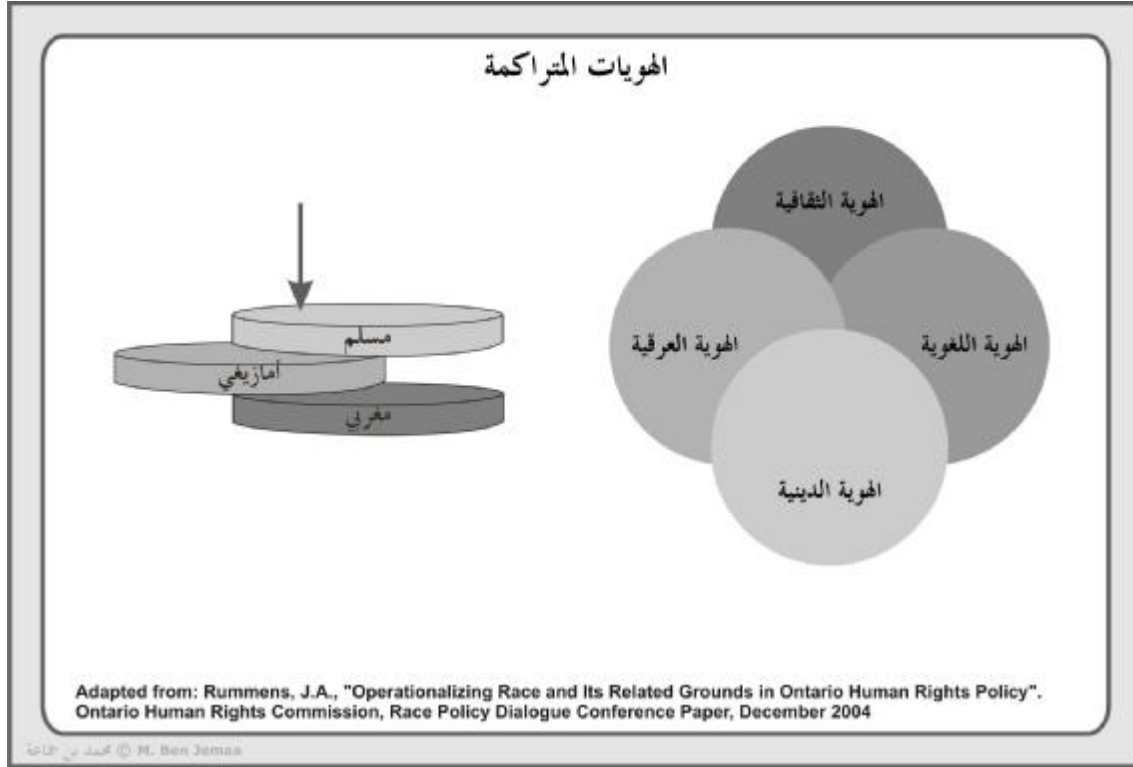
(التداخل أو التشابك). غير أنني وجدت أن لفظي (التزاحم والتراكم) يبدو أن أكثر ملاءمة للمفهوم المقصود، كما يلاحظ في الرسم ٧.



الرسم ٨

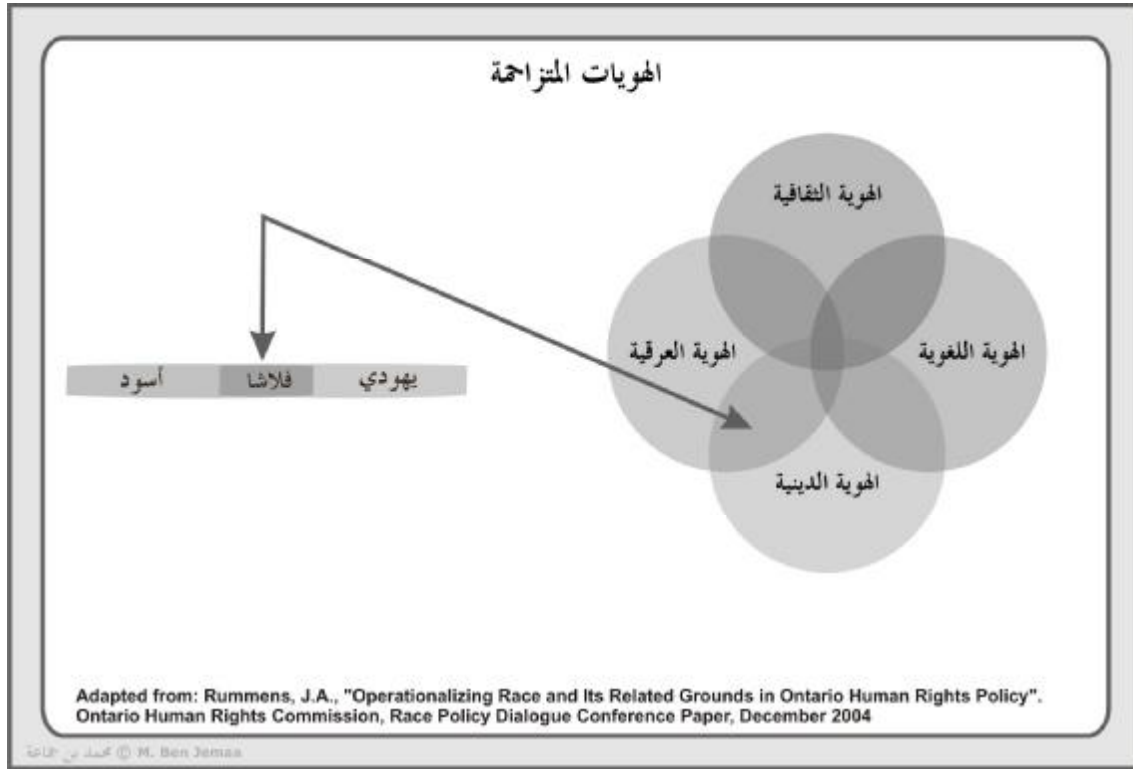
يمكن القول، إذن، إن تراكم الهويات أو تزاخمها في حالة معينة أو وقت معين، مرتبط أساساً بطبيعة العلاقة بينها في سياق اجتماعي محدد.

والتراكم (Overlap) يعني أن يكون أثر التشابك بين سمتين أو أكثر ضعيفاً أو شبه منعدم، مع وجود بعض الهويات فوق بعض، وأسبقية بعضها في الزمن أو القيمة (انظر الرسم ٩). ومثال الهويات التي تعلو على أخرى: الهوية الإسلامية فوق العربية عند الإسلاميين العرب، والعكس عند القوميين العلمانيين العرب. ومثال الهويات التي تسبق أخرى زمنياً: الهوية العربية سابقة زمنياً على الإسلامية.



الرسم ٩

أما التزاحم فيعني أن تؤثر إحدى السمات في الأخرى، أو تشحنها وتغذيها بمعنى إضافي. وقد يؤدي هذا التزاحم إما لإنشاء ترابط قوي بين سمتين أو أكثر، أو لإنشاء سمة جديدة مركبة، تختلف عن السمتين الأصليتين التين ساهمتا في نشوءها (انظر الرسم ١٠).



الرسم ١٠

هـ - أنماط الهوية:

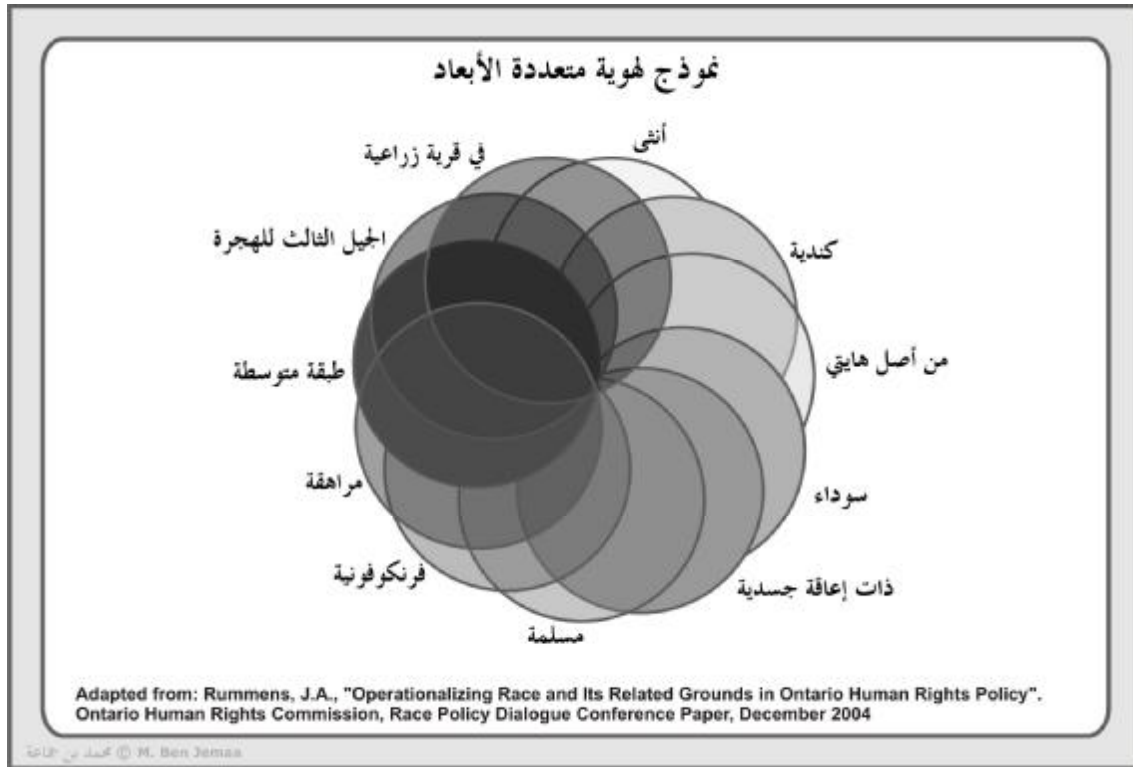
رغم إقرار مختلف النماذج المطروحة للهوية بإمكانية أن يكون للفرد أو للجماعة هويات متعددة في نفس الوقت، فإن ترتيب هذه الهويات حسب أهميتها وحسب اقتراها من الموقع المركزي للهوية ظل موضوعا غير مستكشف بالقدر الكافي. وكذلك الشأن بالنسبة إلى تأثير الروابط المحتملة بين الهويات بعضها ببعض. ونتيجة عدم وضوح هذه المؤثرات في أكثر الأحيان، يكتفي أغلب الباحثين بصرف النظر عنها.

ولذلك اقترحت بعض البحوث المنشورة في السنوات الأخيرة اعتماد نماذج متعددة الأبعاد للهوية، تسمح بتصوير أكثر من ثلاثة أبعاد في نفس الوقت، وتسمح في نفس الوقت بتصوير التراكبات والتزاوجات المحتملة (انظر الرسمين ١١ و ١٢)^{٧٥}.

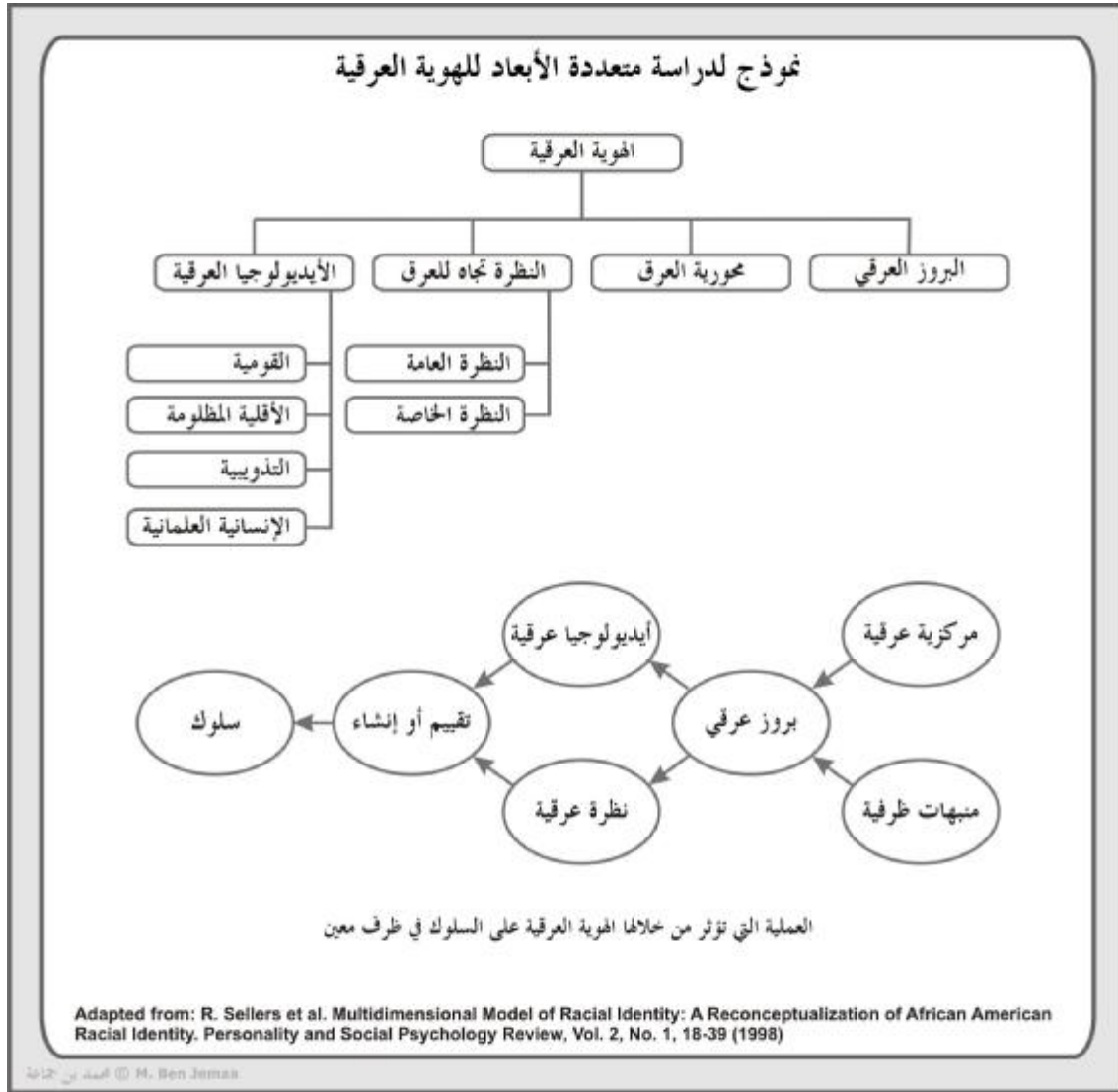
⁷⁵ See examples: R. Sellers et al. Multidimensional Model of Racial Identity: A Reconceptualization of African American. Racial Identity. Personality and Social Psychology Review, Vol. 2, No. 1, 18-39 (1998).
<http://www.apa.org/mfp/convention/sellersmodel.pdf>

وتكمن التحديات الكبرى للباحثين في موضوع الهوية في تحديد:

- أين، وكيف، ولماذا تتراكم أو تتزاحم أنواع الهوية المختلفة ضمن سياق معين؟
- ما هي الهويات التي يمكن أن تتراكم فيما بينها؟ والهويات التي يمكن أن تتزاحم فيما بينها؟
- ما هي طبيعة الهويات الجديدة أو التكيفات الناتجة عن التزاحم بين الهويات؟
- ما هي الأنماط التي تظهر في مجتمع محدد، ويمكن أن تظهر أيضا في سياقات اجتماعية أو ثقافية مختلفة؟
- كيف يمكن تفسير هذه الأنماط؟
- هل يمكن رسم حدود واضحة ودقيقة للهوية؟



الرسم ١١



الرسم ١٢

و- نماذج من أبعاد الهوية المتعلقة بالتعددية الثقافية:

نعرض في ما يلي، وباختصار تفرضه طبيعة البحث، حملة من أبعاد الهوية المتعلقة بدراسة التعددية الثقافية، والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها باختلاف السياق الثقافي:

١. التجارب الشخصية:

رغم الاستخدام المكثف لمصطلح "الذات" أو "الهوية الذاتية"، فإن هذا المفهوم يشير سؤالاً هاماً: إلى أي مدى يعتبر الناس أنفسهم أفراداً بالأساس، أو أعضاء في مجموعات بشرية أوسع؟

فالملاحظ في خطاب بعض الأفراد استعمالهم، في سياقات معينة، لضمير جمع المتكلم (نحن) عندما يتحدثون عن تجاربهم الشخصية، عوض استعمال ضمير المتكلم المفرد، كأن يقول أحدهم حين يجوع: "لقد جعنا"، أو حين يريد الذهاب للنوم: "لقد تعبنا وسنذهب للنوم". وفي عرف الأمريكيين، مثلاً، يعتبر من سوء الأدب أن يدعي أحدهم معرفة ما يريده الآخرون والحديث باسمهم، إن لم يطلب منه ذلك. أما لدى شعب الساموا (جزيرة محاذية لأستراليا) فيمثل هذا الأسلوب صيغة مؤدبة تعبر عن الرابطة الشعورية الاجتماعية⁷⁶. وقد نجد هذه الظاهرة في بعض القرى والمدن العربية أيضاً. وفي هذا إشارة أيضاً إلى أن التعبير بصيغة المتكلم المفرد في المجتمعات التي تنفشي هذه الظاهرة، يصبح نوعاً من الذاتية المذمومة.

٢. تصور الذات:

ونعني بذلك: الفكرة أو الصورة المركبة التي يصوغ الفرد هويته النفسية والاجتماعية من خلالها، والتي يمكن أن تؤثر بدورها على سلوكه. وهذا التعريف يشير لفكرتين هامتين: الأولى أن هذا التصور عمل شخصي يعبر به الفرد عن هويته الذاتية، فهو (هوية متخيلة) يختارها الفرد لنفسه، ثم تصبح ذات طابع اجتماعي بما أنها تؤثر بدورها في سلوكه الاجتماعي.

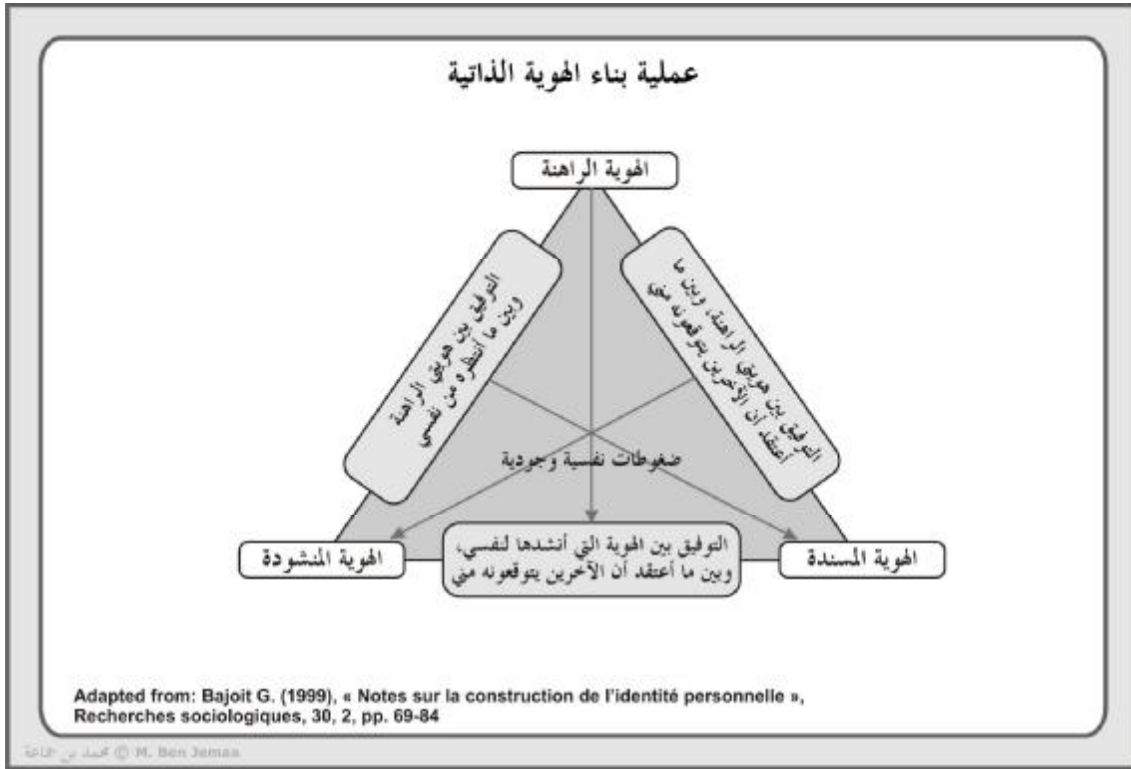
وقد أشار جي باجوا (Guy Bajoit) إلى ذلك حين اعتبر أن الفرد يحاول بناء أو صياغة هويته الذاتية من خلال علاقته بالآخرين، ولذلك فالهوية الذاتية تعتبر مفهوماً متحركاً وفتياً، وهي عبارة عن ورشة بناء لا تتوقف تتجاوزها ثلاثة أقطاب (انظر الرسم ١٣)⁷⁷:

- الهوية الراهنة: التي تمثل واقع الفرد الراهن أو السابق،
- الهوية المسندة: والتي يعتقد أن الآخرين يرغبون في رؤيته من خلالها
- الهوية المنشودة: التي يرغب في أن تصبح هويته.

⁷⁶ لاحظت الباحثة كاثرين لوتر تنفشي هذه الظاهرة عند شعب الساموا Lutz, Catherine. 1988. Unnatural

emotions. p. 89. Chicago: University of Chicago Press

⁷⁷ Bajoit G. (1999), « Notes sur la construction de l'identité personnelle », Recherches sociologiques, 30, 2, pp. 69-84



الرسم ١٣

٣. الترتيب الاجتماعي (الطبقية):

في كثير من المجتمعات، يتم تصنيف بعض الأفراد على أساس كونهم أكثر أهمية، أو أكثر جدارة، أو أكثر قدرة من غيرهم. وهذا الترتيب الاجتماعي، وإن كان سياسي المنشأ، فإنه يصبح في بعض الأحيان منطبعا في هوية الأفراد، ويكتسب أحيانا بالوراثة أو بالمصاهرة، مثل: الانتماء للعائلة المالكة أو طبقة الأمراء في بعض الدول، أو الأشراف المنتمين لأهل البيت، أو النبلاء، أو الطبقة الأريستوقراطية، أو رجال الدين، أو البيض، إلخ. ومثل هذا الترتيب الاجتماعي ينشئ بين الناس نوعا من الفوارق القائمة على أسس دينية، أو بيولوجية/عنصرية أو سياسية.

ونتيجة رؤية تكريس هذه الاختلافات القائمة على الترتيب الاجتماعي في ذواتهم، يرى بعض الأفراد أنفسهم أقل مكانة اجتماعية من الآخرين، وغير قادرين على تغيير هذه الوضعية. وقد أشارت شاترجي (Chatterjee)⁷⁸، في تحليلها

⁷⁸ Chatterjee, Partha. 1993. The nation and its fragments: Colonial and postcolonial histories. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

للاستعمار البريطاني للهند، إلى أن هذه الفروقات هي التي سمحت للإنجليز بتبرير حرمان الهنود من الامتيازات الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية. والشيء نفسه يقال أيضا عن جنوب أفريقيا في فترة حكومة الميز العنصري (الآبارتايد).

٤. الهوية الجنسية:

كثير من الدراسات الاجتماعية في الدول الغربية اهتمت بهذا البعد من أبعاد الهوية، من خلال طرح السؤال التالي: هل يمكن لوضعية الأنوثة أو الذكورة أن تمثل تصنيفا لا يترتب عليه نوع من الفوقية أو الدونية؟

وهذا الاختلاف بين الجنسين ينظر إليه في بعض المجتمعات على أن اختلاف طبيعي بيولوجي، له تبعات سلوكية ونفسية (كأن تصنف المرأة على أنها أكثر عاطفية من الرجل)، في حين يصبح في مجتمعات أخرى "دورا اجتماعيا".

٥. تصورات المشاعر والسلوك:

يشير ماركوس وكييتاياما (Markus and Kitayama)⁷⁹ إلى أن المجتمعات التي يكون فيها الأفراد أكثر استقلالية بعضهم عن بعض، تعزز التعبير عن المشاعر والتجارب الذاتية، مثل التعبير عن الغضب، أو الفخر بالإنجازات الشخصية، بدون أن ينظر إلى هذا على أنه نوع من الغرور أو العجب بالنفس. أما المجتمعات التي يكون فيها الترابط الاجتماعي أقوى، فتعزز نوعا آخر من المشاعر، مثل التعاطف والحياء والتواضع.

ويلاحظ هذا الأمر، مثلا، في استراتيجيات المقابلة الوظيفية (job interview) في بعض الدول الغربية (كندا مثلا)، حيث يلاحظ مركزية الأنا لدى المتقدمين للوظيفة من أبناء الثقافة المحلية عند عرضهم للإنجازات الشخصية حتى يثبتوا جدارتهم بالوظيفة، في حين يشكل هذا الأسلوب نوعا من الإحراج للمهاجرين القادمين من ثقافات أخرى (كالثقافة العربية) ترى في الحديث عن الإنجازات الشخصية بهذه الطريقة غرورا مذموما.

وكذلك الشأن في عادة الأفارقة من رواندا، مثلا، من اعتبار النظر للآخر والتحديق فيه عند الحديث إليه نوعا من التحدي وسوء الأدب، في حين يمثل عكس ذلك

⁷⁹ Markus, Hazel R., and Shinobu Kitayama. 1991. Culture and the self: Implications for cognition, emotion and motivation. Psychological Review 98:235-239.

نوعاً من سوء الأدب أو موجبا للريبة في ثقافة الكنديين، كأن الامتناع عن التركيز في عيني الآخر دليل على الرغبة في إخفاء أمر ما.

٦. أنماط الروابط الاجتماعية:

يختلف تصور العلاقات بين الأفراد من مجتمع لآخر. فبعض المجتمعات تنظر لهذه الروابط على أنها (علاقات ثنائية)، متبادلة بين كل فردين على حدة، وفي مجتمعات أخرى ينظر للعلاقات بين الأفراد على أنها (علاقة بين جماعات). ففي بعض المجتمعات المسلمة في بلاد الغرب، مثلاً، ينظر لعلاقة (الأخوة الدينية) بين أبوين على أنها مبرر لنشوء علاقة (عمومة) بين الرجل وأبناء صديقه وعلاقة (أخوة) بين أبناء الأسرتين، وفي الزيارات يعتبر اصطحاب الأبناء أمراً تقتضيه آداب العلاقة الأخوية. لذلك فالعلاقة تصبح علاقة بين العائلات. أما في الثقافة الغربية، فيعتبر هذا الأمر أقل أهمية، حيث أن علاقة الصداقة بين الكبار لم تعد تلزم الأبناء بالتعرف بعضهم على بعض، بل قد يبقى الطفل في غرفته الخاصة أثناء زيارة الأسرة الأخرى لأهله، دون أن يمثل هذا الأمر إخراجاً أو سوء أدب.

ويظهر هذا أيضاً في بعض المجتمعات الإفريقية (البينين مثلاً) التي يكون للجار فيها سلطة شبيهة بالسلطة الأبوية، تعطيه حق تأديب أبناء جاره وتوجيههم في غياب والدهم في الحي، في حين يعتبر هذا الأمر في الثقافة الغربية انتهاكاً لحرمة الجار، يمكن أن يعاقب عليها القانون.

٧. ترتيب المبادئ الأخلاقية:

تهدف المبادئ الأخلاقية لتوجيه السلوك الفردي والاجتماعي. وفي معرض نقدها لآراء كوهلبرج (Kohlberg) حددت كارول جيليان (Carol Gillian) نوعين من المبادئ الأخلاقية^{٨٠}. ففي حين يرى كوهلبرج أن المبادئ الأخلاقية تقوم على أساس "العدل وحقوق الأفراد"، ترى جيليان أن هناك نوعاً آخر من المبادئ الأخلاقية يقوم على "مراعاة ظروف الآخرين". وفي حين يضع نموذج كوهلبرج ضوابط أخلاقية تجريدية فوق اعتبار الظروف الخاصة للآخرين، يضع نموذج جيليان الشعور بالتضامن والمسئولية تجاه العلاقات القائمة مع الآخرين فوق اعتبارات العدل والحقوق الفردية.

⁸⁰ Gilligan, Carol. 1982. In a different voice. Cambridge, Mass.: Harvard University Press., ed. 1988.

ويلاحظ هذا الاختلاف بين المجتمعات الغربية والمجتمعات المسلمة، مثلاً.

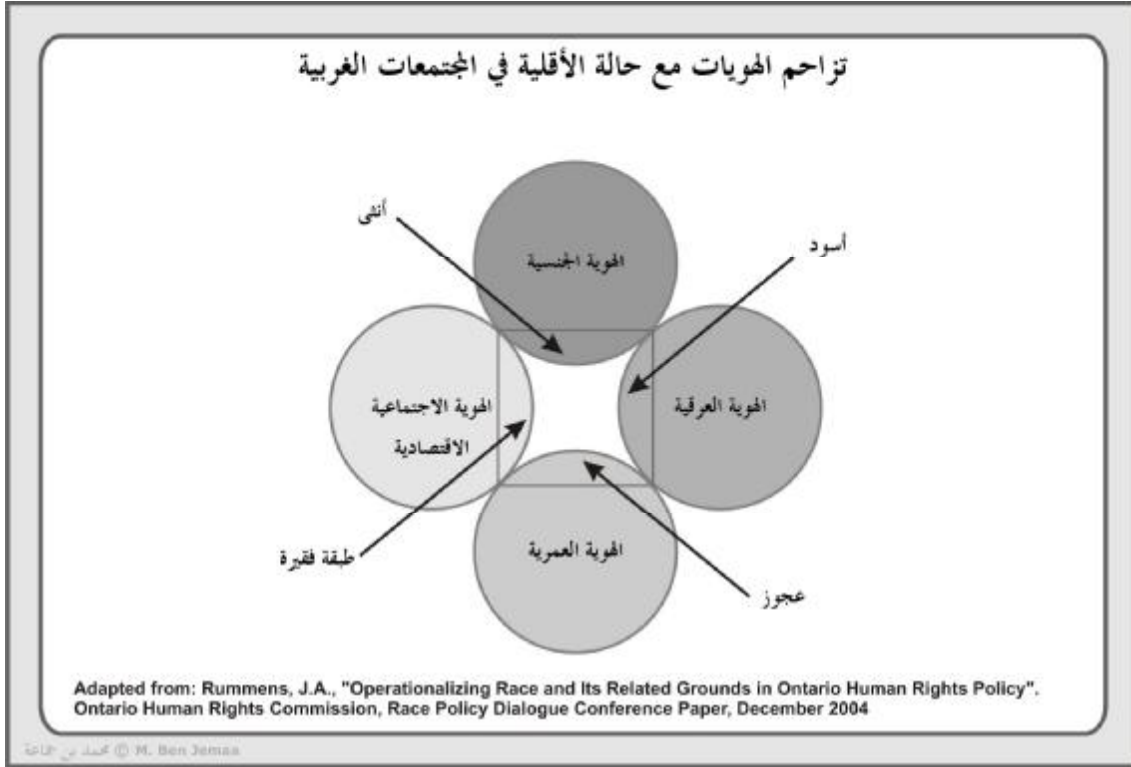
٨. أنماط التفكير:

تشير بعض الدراسات الاجتماعية^{٨١} إلى وجود مجتمعات يغلب على أفرادها نمط تفكير واقعي عملي، يأخذ بعين الاعتبار السياق الواقعي والحالات الموجودة، في حين تترع عقلية الأفراد في مجتمعات أخرى (المجتمع الأمريكي مثلاً) إلى التجريد. ويلاحظ هذا الاختلاف مثلاً في مفهوم الصداقة. ففي بعض المجتمعات تنشئ علاقة الصداقة بين فردين رابطة أخلاقية تلزم أحدهما أخلاقياً بالوقوف إلى جانب الآخر في كل الظروف، كنوع من الوفاء (ويظهر هذا أيضاً في العلاقات القبلية والدينية). أما في مجتمعات أخرى (كالمجتمع الأمريكي)، فيترع الأفراد إلى وصف الصداقة على أساس علاقة الثقة وتوافق الطباع والمصالح. فإذا تبين الاختلاف في الطباع والمصالح، فمن السهل التخلي عن الصداقة.

٩. وضعية الأقلية والأغلبية:

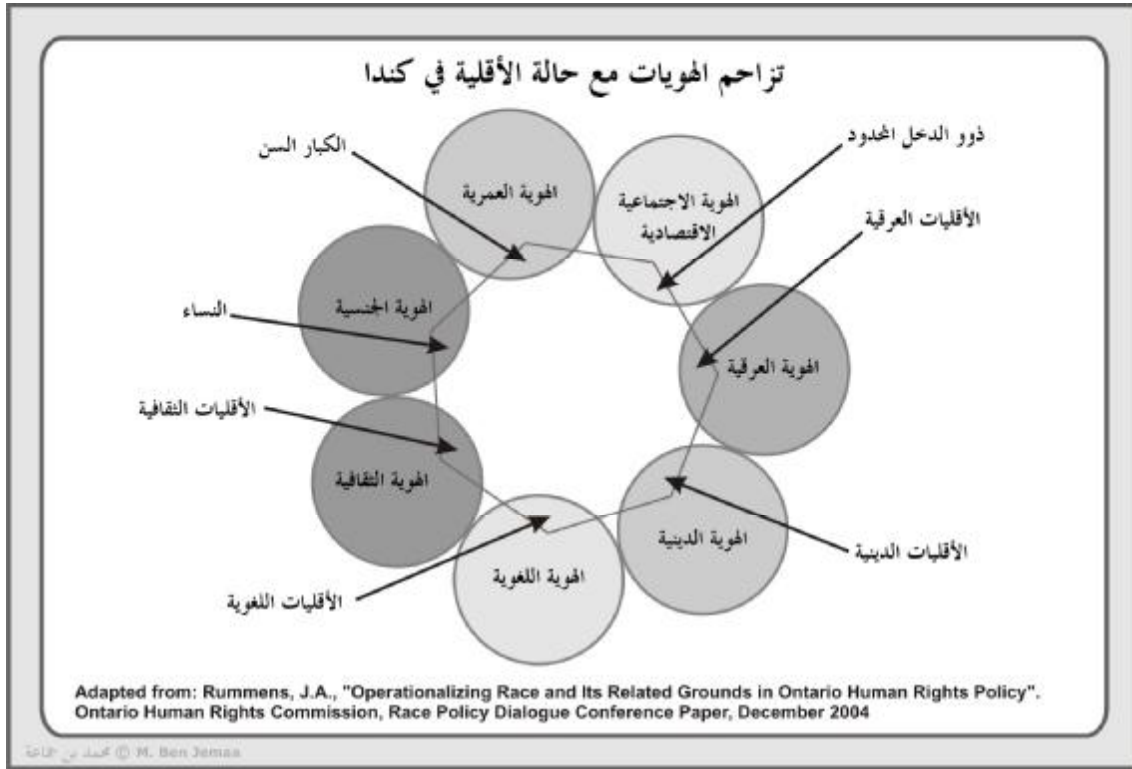
في المجتمعات المنفتحة على الهجرة، تتراحم أنماط مختلفة من الهوية مع حالتي الأقلية والأغلبية. ففي الدول الصناعية الغربية، مثلاً، يستخدم الجنس والعمر واللون والطبقة على نطاق واسع كسمات من سمات الهوية، ويمثل على أساسها النساء وكبار السن والسود وذوو الدخل المحدود وضعية الأقلية، في مقابل الرجال والشباب والبيض وذوي الدخل المرتفع (انظر الرسم ١٤).

⁸¹ Shweder, Richard A., and Edmund J. Bourne. 1984. "Does the concept of the person vary cross-culturally? in Culture theory. Edited by Richard A. Shweder and Robert LeVine, pp. 158-99. Cambridge, Eng.: Cambridge University Press.



الرسم ١٤

وفي كندا، يضاف إلى هذه الهويات التي تتداخل مع حالي الأقلية والأغلبية: الهوية الثقافية، والهوية اللغوية، والدينية (انظر الرسم ١٥). ومن أمثلة الأقليات الموجودة: الناطقون بالفرنسية (اللغة)، والمسلمون (الدين)، والسكان الأصليون (العرق والثقافة).



الرسم ١٥

١٠. الهوية المختلطة والهوية الحدودية:

في عام ١٩٩٧، اهتمت الصحافة الأمريكية بصعود نجم جديد في عالم لعبة الجولف، اسمه تايجر وودز (Tiger Woods). وتم تقديمه للرأي العام على أنه "أفرو-أمريكي" (أي أمريكي من أصول أفريقية). غير أن اللاعب أعلن في لقاء تلفزيوني مع أوبرا وينفري بعد فوزه ببطولة العالم للجولف، رفضه أن يصنف على هذا الأساس العرقي، قائلاً إنه ولد لأب أمريكي أسود وأم تايلاندية، في وسط عائلي مختلط عرقياً، وأن هويته الحقيقة هي "كابلين آسيان" (Cablinasian). ثم فسر هذا المصطلح الغريب المخترع، كونه من حيث نسبه العرقي قوقازي بنسبة الثمن ٨/١، وأسود بنسبة الربع، وهندي-أمريكي بنسبة الثمن ٨/١، وآسيوي بنسبة النصف.

وقد كانت هذه الحادثة سبباً في أن يصنف تايجر وودز كرجل "متعدد الأعراق"، وفي ظهور هوية جديدة تم تداولها كثيراً منذ ذلك الحين. وفي سنة ٢٠٠٠، اعتمد هذا الصنف الجديد رسمياً في سجل الإحصائيات الرسمية الأمريكية.

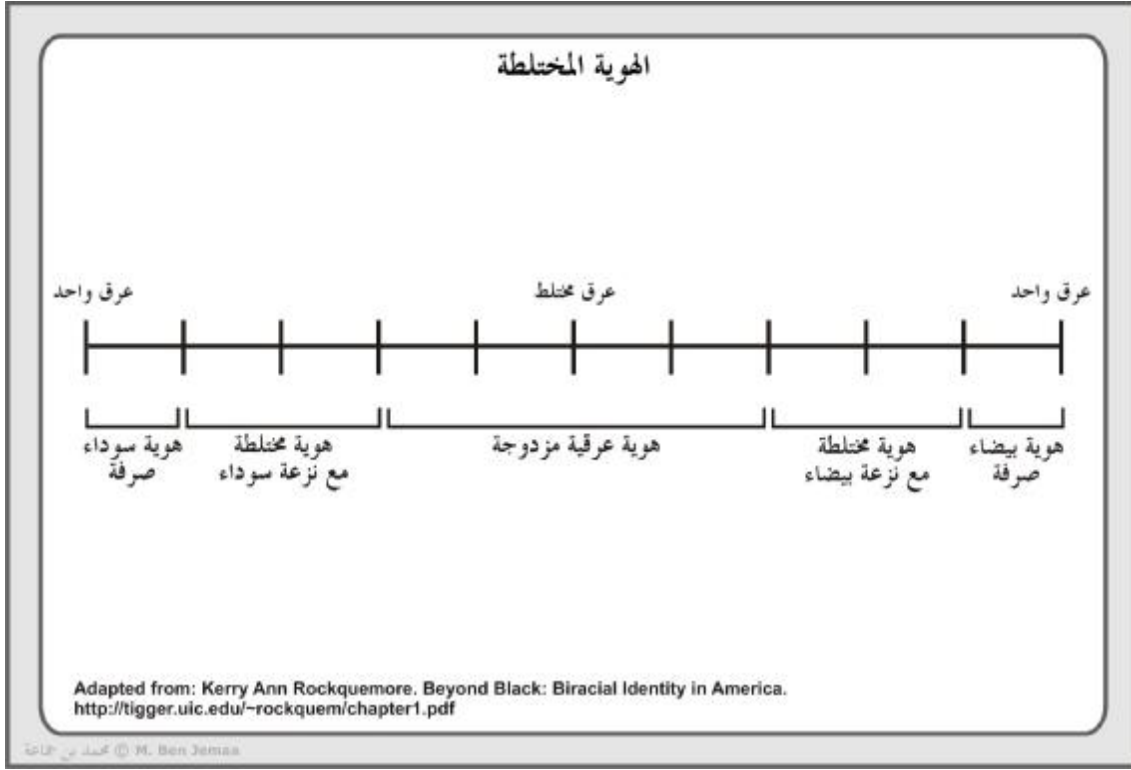
وقد أدت هذه الحادثة إلى إبراز حجم الصعوبة التي كان كثير من أصحاب الهويات العرقية المختلطة يجدونها في تحديد هويتهم العرقية. فقد كان يكفي، في الماضي، أن يكون أحد الوالدين أسود كي يصنف الفرد عرقيا ضمن السود. وتغير الوضع ليصبح من حق أي فرد أن يطالب بالاعتراف بكل الأعراق الموجودة في شجرته العائلية. ويوجد حاليا ما يناهز ٦,٨ مليون أمريكي ممن ينطبق عليه هذا التصنيف العرقي.

وإضافة لهذا النوع من الهوية المختلطة الناتجة عن وراثة أعراق الأجداد، يوجد نوع آخر من الهوية المختلطة ناتج عن الموقع الجغرافي الذي يعيش فيه الفرد. فحياة بعض الأفراد على الحدود الجغرافية بين الدول تفرض شكلا آخر من الصعوبة في تحديد الهوية، يتسبب في بعض الأحيان في نشوء هوية مختلطة جديدة يمكن تسميتها: "الهوية الحدودية".

ومن أمثلة ذلك: الأكراد الذين يعيشون بين العراق وتركيا وإيران، و"البدون" أي غير محددتي الجنسية، وهم فئة سكانية تعيش في الكويت ولا تمتلك أي جنسية، وتمتد أصولها على مساحة جغرافية واسعة تمتد من شبه الجزيرة العربية إلى صحراء العراق وإيران.

ويبين الرسم ١٦ نموذجا نظريا تقترحه كيري آن روكمور (Kerry Ann Rockquemore) لدراسة الهويات المختلطة^{٨٢}.

⁸² Kerry Ann Rockquemore. Beyond Black: Biracial Identity in America. <http://tigger.uic.edu/~rockquem/chapter1.pdf>



الرسم ١٦

٥ - الهوية والمواطنة

يعتبر مفهوم (الهوية الوطنية) من المواضيع الشائكة في الدراسات الاجتماعية. وقد حاول عدد من الباحثين، بداية من الثمانينات، تفكيك هذا المفهوم من خلال التعامل مع (الأمة) على أساس أنها "جماعة متخيلة" (Imagined community)^{٨٣}، وأن الإيديولوجيا القومية هي التي تنشئ الأمة، وليس العكس^{٨٤}. غير أن بعض الدراسات الأخرى اللاحقة انتقدت هذا "التوجه القومي" في الدراسات الاجتماعية، معتبرة أن من الخطأ اعتبار الأمة خاصية ثابتة لدى الأفراد والجماعات، والتعامل مع الجماعات الإثنية والثقافية على أنها "جماعات متجانسة في داخلها، ومحددة في خارجها بشكل دقيق"^{٨٥}.

⁸³ Anderson, Benedict. Imagined Communities. On the Origins and Spread of Nationalism. Verso, London, 1983

⁸⁴ Gellner, Ernest. Nations and Nationalism. Blackwell, Oxford, 1983

⁸⁵ Brunaker, Rogers. Ethnicity without groups. Archive européenne de sociologie (43)(2). 2002. pp. 163-189

ويقترح راينر بوبوك (Rainer Bauböck) التعامل مع (الأمة) على أنها "ظاهرة طارئة"، بمعنى أنها تنشأ حين يوجد تحريك سياسي أو تعبئة سياسية، وقد تختفي فيما بعد⁸⁶. ويشير إلى أهمية اعتماد هذا التعريف كي تكتفي الدراسات الاجتماعية بتحليل الظاهرة، عوض توظيفها في الدعاية للهويات القومية.

ومع هذا، يبدو أن تفكيك هذا المفهوم ليس كافيا لإعادة صياغته بشكل أفضل. فمفهوم (الهوية الوطنية) ليس مجرد حلم غامض، بل هو أداة سياسية قوية لتنظيم الجماعات السياسية وتوحيد الأفراد خلف راية سياسية. وكي نفهم الآليات التي تعمل على أساسها الهويات الوطنية ولماذا تشغل كل هذا الحيز في المجتمعات المعاصرة، لعل من المفيد أن نطرح أربع تساؤلات رئيسية:

- يتعلق الأول بالأسباب الهيكلية التي تظهر من خلال المكونات العامة للمجتمعات المعاصرة. ومن بين هذه الأسباب: التقسيم الصناعي للعمل، والبيروقراطية الموجودة في الدولة المعاصرة، والنظام الدولي الراهن الذي تم تأسيسه على قاعدة الدول القائمة، وشرعنة السلطة السياسية على أساس السيادة الشعبية.
 - ويتعلق الثاني بالمؤشرات والإمكانات الضرورية لإنشاء نخب ثقافية وسياسية قادرة على صياغة مشروع وطني، على أساس الأدوات المتوفرة لديهم كالفضاء الجغرافي للدولة، والهويات العرقية، والموروث التاريخي.
 - ويتعلق الثالث بالممارسة السياسية، إذ من الضروري دراسة الاستراتيجيات المعتمدة من هذه النخب الثقافية والسياسية بغرض البحث عن العناصر الملائمة لإقامة المشروع الوطني.
 - ويتعلق الرابع بكيفية تكريس الهوية الوطنية في المؤسسات العامة، مثل نظام التعليم، والمؤسسات الحكومية، ولكن أيضا من خلال المظاهر الأقل ظهورا والتي توجه من خلالها الحياة الاجتماعية حتى تصبح الهوية الوطنية أمرا واقعا حتى في غياب التحريك أو التعبئة السياسية.
- ويبقى من المهم التذكير بأن المشاريع بناء الهوية الوطنية في ظل التعددية الثقافية يمكن أن تفشل لعدة أسباب أهمها:
- الأسباب والشروط التي أشرنا إليها والتي تشكل معوقات لتأسيس الهوية الوطنية،
 - ثم عدم القدرة على إدارة التعددية الثقافية واللغوية والدينية بالشكل الذي يحقق السلم الاجتماعي والانسجام بين مكونات المجتمع،
 - والتمييز بين الأفراد والجماعات اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا،

⁸⁶ Bauböck, Rainer. Deconstructing and accommodating national identities. Canadian Diversity. Vol. 3:2, Spring 2004. pp.3-4

- وعدم توفير الحماية اللازمة لحقوق الأفراد والأقليات الوطنية،
 - والقمع السياسي،
 - وأخيرا مسألة الولاء للوطن الأم بالنسبة للمهاجرين، وانخراطهم في العمل السياسي لبلداتهم الأصلية أو المتخيلة (مثل اللوبي الصهيوني القائم في دول عديدة)، واعتبار بعض الجماعات نفسها كجالية شتات (Diaspora) تعمل للعودة إلى أوطانها.
- ولعل هذا ما يفسر جزئيا بروز ظاهرة الهوية بلا مواطنة (أو الهوية العابرة للحدود)، التي تجعل من الانتماءات التنظيمية والحركية والإيديولوجية فوق اعتبارات المواطنة.

٦ - الهوية وخيار العنف

يتبين مما سبق في هذا البحث أن الهوية مفهوم يقتضي التعدد بالأساس، والحديث عن سمات متعددة للهوية يعني الحديث عن هويات مختلفة. فكل سمة من سمات الهوية تمثل، في واقع الأمر، بعدا من الأبعاد أو زاوية من زوايا النظر. وبالتالي فالفرد له هويات متعددة، وانتماءات مختلفة. والانتماء المتعدد المتوازي، الذي يجعل من الفرد متميزا، ليس فيه ما يمكن أن يؤدي إلى نشوء هوية وحيدة له أو تصنيف وحيد لانتمائه في المجتمع، أو إلى إعطاء قيمة مطلقة لهوية دون أخرى أو انتماء دون آخر. فشخصية الفرد متكونة من هذه الهويات والانتماءات مجتمعة، وقيمتها متأينة من محصلة هذه الهويات والانتماءات مجتمعة.

ولذلك فإن نظر الفرد إلى ذاته، وكذلك نظر الآخرين إليه من خلال هوية واحدة (دينية أو عرقية أو أثنية أو ما شابه ذلك)، أو انتماء واحد على انفراد، يضيق الكثير من التفاصيل المؤثرة في شخصيته، ويشكل اختزالا للفرد وتضييقا لطبيعته. بل إن إنكار هذا التعدد في هوية الفرد وانتمائه، واختزال النظر إليه في بعد وحيد أو انتماء وحيد، قد يصبح نوعا من التضليل إن تمت ممارسته بشكل واع.

ولكن هل يشعر الفرد دائما بهذا التعدد في هويته (الهوية الذاتية)؟ وهل يشعر الآخرون أيضا دائما بالتعدد في هوية هذا الفرد (الهوية الاجتماعية)؟

تحدثنا في ما سبق عن أن بعض سمات الهوية لا تصبح ذات قيمة إلا في سياق محدد أو تحت ظرف خاص تأخذ فيه معناها الكامل، حين تندرج ضمن علاقة اجتماعية أو "تفاوض اجتماعي" تتخذ فيه هذه السمات تارة كتعبيرات رمزية أو حجج استدلالية، وتارة أخرى كعلامات لرسم الحدود والفوارق لتبرير الانتماء أو الاستبعاد.

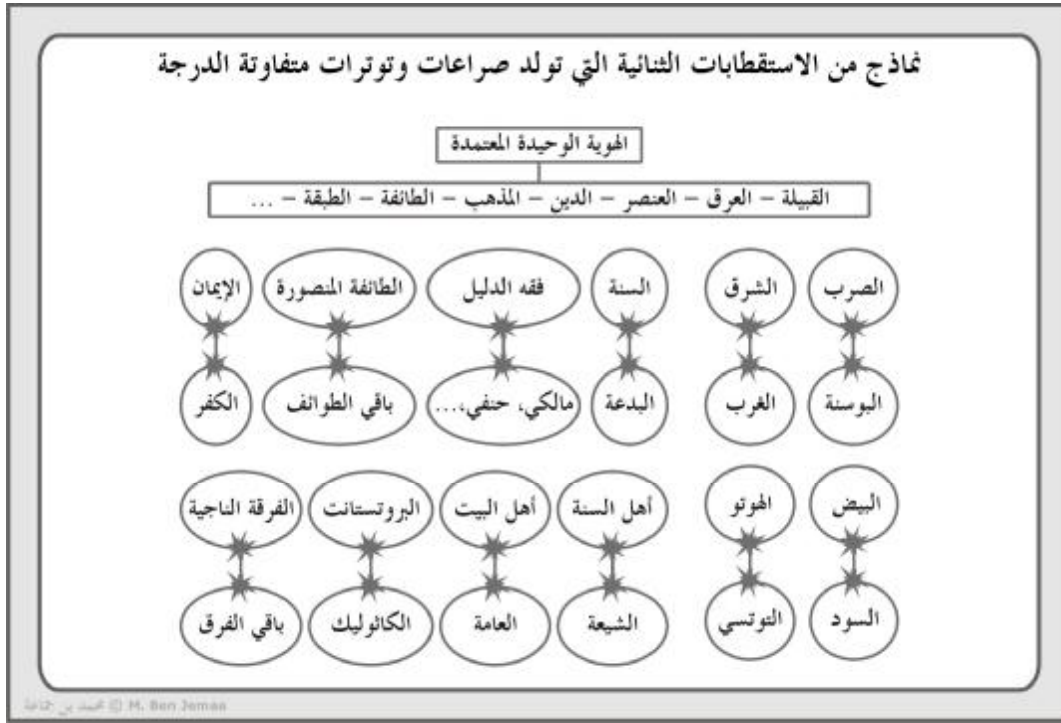
وهذا يعني أن الفرد يمكن أن يقدم هوية محددة على هوياته الأخرى. وهو في ذلك يمارس عملية اختيارية. غير أن حريته في اختيار هويته قد تكون مقيدة أو محدودة، تماما كالمستهلك الذي يختار ما يشتريه في إطار قيود الميزانية التي تسمح له بمجال ضيق من الاختيار. فبغض النظر عن الأهمية الموضوعية التي يرى بها الفرد كل سمة من سمات هويته على حدة وخارج أي سياق، فقد يتعرض لنوعين من القيود التي تفرض عليه تقديم هوية ما على هوياته الأخرى:

- أولهما: قيود السياق الاجتماعي الذي قد يتطلب التكيف أو التصارع أو التضامن مع أفراد آخرين.

- وثانيهما: قيود الهوية الاجتماعية التي يسندها إليه الآخرون، أيا كانت نظرتهم لذاته.

وهذه القيود عادة ما تفرض اعتماد أسلوب دفاعي لإقناع الآخرين بأن ينظروا إليه بالطريقة التي يريد أن يرى بها ذاته، خصوصا إذا أدت نظرة الآخرين إلى الانتقاص أو الخط من قدره. وهذا ما يؤدي به إلى تكيف أولياته، والتأثير على خياراته الشخصية نتيجة سعيه لمقاومة التوصيفات المهينة.

وإذا كان الإحساس بالهوية والشعور بالانتماء مهما في حياة الفرد، لكونه مبعث ثقة بالنفس ووعي بالذات وإدراك للقواسم المشتركة مع الآخرين، وعدم الشعور بالاغتراب والعزلة من جهة، فإن بوسع هذا الإحساس أن يؤدي في نفس الوقت إلى الخوف من الآخر وكراهيته، وشعور التضامن الذي يتولد من الانتماء لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى، وقد يتطور أكثر لينشئ استعدادا للمواجهة والعداء، وربما المقاتلة. وعادة ما يحصل هذا نتيجة طمس الانتماءات المتعددة واختزال الفرد في إطار هوية واحدة أو انتماء واحد، ليس بالضرورة على أساس سوء نية، وإنما في أغلب الأحيان بسبب تشوش المفاهيم أنظر الرسم (١٧).



الرسم ١٧

ويشير الكاتب الهندي آمارتيا سن في كتابه (الهوية والعنف)^{٨٧} إلى أن العنف "إنما ينمو حين يتعمق الإحساس بالحتمية تجاه هوية يتوهم أنها فريدة ومتمفوقة"، مبينا أن افتراض هوية واحدة أو فريدة يمثل غالبا أحد المكونات الحاسمة في عقيدة الجيوش والجماعات التي تتبنى العمل المسلح، وأنه مع اعتماد الأشكال الذكوية والمناسبة للتحرير والتوظيف، يمكن تحويل الوعي المتجذر بهوية مشتركة مع جماعة من الناس إلى سلاح قوي ضد جماعة أخرى. والحرب إنما تبدأ في العقول، كما يبدأ فيها السلام. ويرى الكاتب أن أغلب النزاعات التي عرفها العالم تنغذى من وهم الهوية الواحدة وتصنيف الأفراد والجماعات على أساس وحيد، كالدين والمذهب والطائفة والعرق والحضارة والثقافة، كما فعل صموئيل هنتنغتون، مثلا، في نظريته حول (صدام الحضارات)، من خلال تقديم مقارنة ذات بعد واحد للهوية تقوم على تقسيم العالم إلى طوائف ثابتة ومستقرة ومحددة المعالم تعبر عن كتل ذات هويات محددة ومتناسقة فيما بينها، وبالتالي إلى قوى متنازعة بالطبيعة. ولعل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من عنف وتطرف

⁸⁷ Sen, Amartya. Identity and Violence: The Illusion of Destiny. W.W.Norton. New York. 1st edition 2006. والكتاب مترجم للعربية تحت عنوان: الهوية والعنف، ومنشور في سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٢

هو الذي أعطى لمسألة الهوية بعدا كونيا معاصرا، كما أعطى لأطروحة هنتنغتون مصداقية لم تكن لتحصل عليها قبل هذه الأحداث.

وتعتبر هذه النزعة لتصنيف الأفراد والجماعات على أساس وحيد ظاهرة متكررة في تاريخ البشرية، أثارت الكثير من الصراعات المتفاوتة في حداثها ونطاقها وأثرها، بدءا من الصراعات الكبيرة كتلك التي قادتها الحركات الثورية الشيوعية، مثلا، على أساس تقسيم المجتمع إلى بروتارييا وبورجوازية وإقطاعية، إلى الصراعات الاجتماعية التي تبدو في بعض الأحيان صغيرة، كتلك التي تحدث بين أنصار فرق كرة القدم.

ولعل أهم تجربة معاصرة قائمة على هذا النزعة هي تلك التي فرضها تنظيم القاعدة من خلال اعتماد هوية دينية مختزلة أساسا لتصنيف الأفراد والجماعات باعتبارها هوية مهيمنة ومستغرة للفرد، تغيب أي هوية من الهويات الأخرى.

وهذا التقسيم، وإن كان يبدو منطقيا أكثر من من التصنيف الحضاري الذي يدعو إليه هنتنغتون⁸⁸، إلا أنه يرتكب الخطأ نفسه، والمتمثل في محاولة رسم حدود جغرافية ثابتة ومستقرة بين الجماعات تتجاهل كل الانتماءات والولاءات الأخرى التي يمكن أن تكون لدى أفرادها، والتي يمكن أن تكون لها أهميتها بالنسبة إلى سلوكهم وهويتهم وإدراكهم لذواتهم، ويضيف إليه خطأ آخر يتمثل في قراءة الهوية الإسلامية بشكل انتقائي، من خلال اعتماد جملة من المفردات والمفاهيم الإسلامية ونزعها من سياقها، ثم إسقاطها على الواقع المعاصر بطريقة تعسفية.

٧- الهوية الإسلامية المختزلة في خطاب تنظيم القاعدة

إذا كان تنظيم القاعدة (ومن ورائه تنظيمات السلفية الجهادية) يثير أحاسيس الرهبة الممتزجة بالرعب والكراهية في الغرب، فإنه يثير في نفس الوقت كثيرا من الحيرة والمشاعر المتناقضة في العالم الإسلامي، نظرا لاعتماده على مفاهيم ومصطلحات المشتركة -التي لا إشكال فيها من الناحية الشرعية لو أخذت في سياقها وبفهمها السليم، وفي إطار علاقتها ببقية المصطلحات والمفاهيم الإسلامية-، وتوظيفها بشكل انتقائي لتبرير الصراع الذي يقوده في العالم على واجهات مختلفة.

وفي مقدمة هذه المفاهيم: الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، الجهاد، مفهوم العدو، دار الإسلام ودار الحرب، دولة الخلافة، مفهوم الخروج، القتل بالترس، القتل على المذهب والطائفة، الروم والصليبيون، غربة الدين، الطاغوت، الحاكمية لله، دفع الصائل، الفساد في الأرض، علماء السوء، طاعة ولي الأمر،

⁸⁸ انظر الفصل الثالث من كتاب آمارتيا (الهوية والعنف).

المرتدون، المنافقون، الجهاد بين الأُممية والقطرية، جهاد الهجوم (لرؤوس الكفر وكبار المرتدين) و جهاد الدفاع والأسر والإيذاء (صغار المرتدين)، و جهاد البيان (علماء السلطان والمنافقون)، فقه الجهاد، أحكام الدماء والأوال والغنائم، جهاد العدو الأبعد، حكم الاستئذان في الجهاد، الجهاد في غياب الأمير الواحد، الجهاد مع الفساق والفجار، قتل المدنيين من الكفار وإفساد أموالهم، حكم العمليات الاستشهادية، حكم أسرى العدو، حكم الجاسوس الكافر والذي ظاهره الإسلام، حرمة بيع العدو ما يتقوى به على المسلمين، تترس الكفار في الحرب بغير المحاربين منهم أو بالمسلمين، حكم السكن في ديار المشركين، حكم منع التمثيل والتشويه والتعامل مع جيف المشركين، البيعة في الحرب، أحكام الشهيد، كفر الحكومات الموالية للكفار الحاكمة بغير ما أنزل الله، عقيدة الولاء والبراء، حكم موالاة الكافرين، الخروج على الحاكم المرتد، أعذار الجهل والإكراه والتأويل وانتفاء القصد، قتال الصائل المسلم على المسلمين، الغزو مع كل بر وفاجر، الديمقراطية، الخلاف العقدي والمذهبي ضمن أهل السنة والجماعة، مسألة التكفير...

ويعتبر تنظيم القاعدة نفسه امتدادا لتجربة الحركات الجهادية في العالم العربي والإسلامي، والتي بدأت سنة ١٩٣٠. وتلخص أدبيات تنظيم القاعدة هدف التنظيم في ما يلي^{٨٩}: "مقاومة صائل الحملات الصهيونية الصليبية الغازية بقيادة أمريكا وحلفائها اليهود والصليبيين من قوى الكفر الخارجية، ومن قوى الردة والنفاق المحلية المتعاون معها". أي أن الهدف الاستراتيجي للمقاومة هو صد الحملات، وجمع الأمة على ذلك، تحت شعار الجهاد ومنهج الإسلام. ولإنجاح دعوة الجهاد، ويركز خطاب التحريض على ثلاثة أبعاد:

- أولا: البعد الديني (المقدسات)
- ثانيا: البعد السياسي (الاحتلال الخارجي)
- ثالثا: البعد الاقتصادي (الثروات، النفط).

وتبين الرسوم ١٨-٢٢ ملخصا مكثفا لمرتكرات الخطاب العقائدي للتنظيم حسب ما جاء في بعض أدبياته الرسمية.



الرسم ١٨



الرسم ١٩



الرسم ٢٠

الهوية الإسلامية المختزلة في خطاب تنظيم القاعدة ٥/٤

مركزات المنهج والعقيدة القتالية

أدلة كفر الحكومات الموالية للكفر الحاكمة بغير ما أنزل الله
عقيدة الولاء والبراء وحكم موالات الكافرين
الإجتماع على وجوب الخروج على الحاكم المرتد
أحكام الديار
بلاد المسلمين محنة اليوم والجهاد فرض عين على كل مسلم
أدلة ردة كل من تعاون مع الكفار وأعانهم على المسلمين
أعذار الجاهل والإكراه والتأويل وانتفاء القصد
بحث عذر الجندي المقاتل للمسلمين مع الكافرين
وجوب أو جواز قتال الصائل المسلم على المسلمين
حرمة دماء المسلمين وحل دماء الكفار المعتدين
وجوب نصرة المسلمين، والغزو مع كل بر وفاجر منهم
مسألة الحكم الشرعي في الديمقراطية، وتجارب الإسلاميين فيها
مسألة أخلاف العقدي والمذهبي ضمن أهل السنة والجماعة
مسألة التكفير

نقلا عن: عمر عبد الحكيم، دعوة المقاومة الإسلامية العالمية (بتصرف)

M. Ben Smaïl © محمد بن سماعيل

الرسم ٢١



الرسم ٢٢

٨- شروط الرهان الفكري والواقعي في مواجهة العنف الديني

يبدو أن الرهان في مواجهة تنظيم القاعدة يكمن في مستويين اثنين: فكري وواقعي.

أما المستوى الفكري، فيتمثل في جملة من النقاط نوجزها في ما يلي:

١- نقد التأسيسات الفقهية القائمة على قراءة كتب السابقين: عبر نقد الرؤى المتعلقة بالخروج

على الحاكم وقتل المدنيين ومسائل الجهاد وغيرها وتقسيم الديار ودفع الصائل وغيرها، وتوضيح سوء التأويل لها.

٢- نقد كتابات السلفية الجهادية المعاصرة التي أسست للممارسات المرفوضة شرعا: فالسلفية

الجهادية وفكر القاعدة صار يجد زحما من تأسيس فقهي وديني متنوع، يحضر فيها أسماء عدد

كبير من الكتاب والمفكرين والعلماء ممن تمتلئ شبكة الإنترنت بمؤلفاتهم ويتداولها أعضاء

السلفية الجهادية، بل يحضر فيها جيل جديد من السلفيين الجهاديين صار يؤسس فكريا

لممارساته العنيفة، أغلبهم لم يتجاوز عقده الثالث بعد. بل إن كثيرا من الكتابات غير الإسلامية التي تركز على رفض السياسة الأمريكية في المنطقة والعالم أصبحت تمثل تبريرا وتعصيда لهذه الأيديولوجية من طريق غير مباشر، ويتم استثمار قادتها لها، والتجنيد عبرها للأيديولوجية العنيفة.

٣- تغيير المناخ المساعد على السلفية الجهادية، سواء أكان سياسيا أو اجتماعيا أو خطائيا، من خلال التحرك في مستويين: مراجعة التراث الفكري والفقه الإسلامي، وتغيير ظروف الواقع وتحدياته بما يكفل إلغاء مبررات الاستمرار على نفس المنهج المسلح. أما على المستوى الواقعي، فيتمثل الرهان في ما يلي:

٤- الحساب العقلاني وتقدير المردود المتوقع من استعمال العنف: إذا ظهر أن استعمال العنف لم يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

٥- تنامي حالة الرفض داخل القضاء العام لاستعمال العنف السياسي، وهو أمر بات أوضح مما كان عليه في التسعينات مثلا.

٦- التغيرات الداخلية للحركة، حيث تتغير الأجيال والقيادات، وبالتالي تتغير النظرة نحو استعمال العنف.

٧- العلاقة مع المنظومة الحاكمة: أي حساب الربح والخسارة من المواجهة مع المنظومة الحاكمة، فالجماعة العنيفة إذا رأت أن النظام الحاكم يتسم بالاستقرار، ولا يمكن الانقلاب عليه، فإنها تعيد تفكيرها في جدوى استعمال العنف.

وإذا كان من المستحيل أن يخلو مجتمع أو عصر من العنف والأفكار المغالية، من خلال الاعتماد فقط على الأدبيات المجردة، فإن الأكيد أن مراجعة البنى الاجتماعية والسياسية والدينية التي تغذي نمو الفكر المتشدد وتدفع باتجاه توظيفه سياسياً، يمكن أن تكفل فرصاً أكبر للحد من خصوبة البيئة في توليد العنف والمغالاة.

٩ - الخاتمة

عرضت هذه الورقة في القسم الأول تجارب ست دول في تطبيق سياسة (التعددية الثقافية) هي: أستراليا، الهند، هولندا، سنغفورة، جنوب أفريقيا، وكندا. وألقت الضوء بصفة خاصة على التجربة الكندية التي تعتمد نموذجين مختلفين في التعاطي مع (التعددية الثقافية) المميزة للمجتمع الكندي. ومن التحديات التي تواجه واقع التعددية الثقافية في المجتمعات، محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- حين نطالب الجماعات الثقافية المختلفة بالالتزام بالقيم الديمقراطية المشتركة، فهل هذا كاف لتحقيق السلم الاجتماعي؟
 - وحين نطالب المواطنين في الدولة الواحدة، على اختلاف ثقافتهم ولغاتهم وهوياتهم، بالالتزام بالالتزام بالقيم الديمقراطية المشتركة: فهل نكون طلبنا الكثير من المواطنين؟
 - وأخيرا: هل يمكن إقامة هوية وطنية مشتركة على أساس الجمع بين هويات اجتماعية مختلفة؟
- وعرضت الورقة في القسم الثاني إطارا نظريا لمفهوم (الهوية متعددة الأبعاد)، يسعى لفهم أشكال التراكم والتراحم بين الانتماءات، وتحديد عدد من العوامل المؤثرة فيها.
- ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد يلفت الانتباه إلى وجود عدد من الهويات التي يمكن أن تتراكم أو تتراحم لدى الفرد أو الجماعة. وقد تتقاطع هذه الهويات مع حالة الأقلية أو الأغلبية، أو مع تأثير حدث هام مر بالفرد في ظرف استثنائي، أو مع تمتعه أو حرمانه من فرصة اجتماعية، أو أي عوامل أخرى اجتماعية. ومعظم الدراسات الاجتماعية الحالية لا تدرس بالفرد الكافي أثر هذه التراكمات أو التزاخات على سلوكيات الأفراد. وحين تقوم بذلك، فإنها تكتفي بانتقاء عدد محدود من الهويات (أو السمات) الرئيسية، مثل العرق والجنس والدين والطبقة الاجتماعية، وتحمل السمات الأخرى.
- وبالرغم من كون هذه السمات الرئيسية قد تلعب دورا حيويا في توجيه سلوكيات الأفراد، فإن السمات الأخرى التي قد تبدو فرعية أو هامشية، يمكن لها أن تلعب هي أيضا دورا هاما في توجيه سلوك الفرد.
- ولذلك فمن الضروري استكشاف أكثر عدد ممكن من سمات الهوية لتحديد تأثيرها النسبي (في إطار تفاعل السمات فيما بينها) على السلوك الفردي والجماعي.
- ومن الضروري عند دراسة طرق تشكل الهوية والانتماءات أن يؤخذ بعين الاعتبار واقع الأفراد والجماعات، والتراكمات والتزاخات التي تستلزم من الفرد أو الجماعة التكيف معها، إما اختيارا أو اضطرارا.
- ويساعد اعتماد نموذج للهوية المتعددة الأبعاد على تكوين رؤية أشمل وفهم أعمق للهويات الفردية والجماعية، وأيضا للتنوع الثقافي الذي يصيب أغلب المجتمعات المعاصرة. ولا يكتفي هذا النموذج بتوفير معلومات أدق، بل يؤدي أيضا إلى فهم أعمق للسياقات الاجتماعية التي تمارس فيها بعض أشكال القهر أو التهميش.
- وإذا أدركنا من جهة أن الهويات تتسم بالمرونة والانسحاب، وقد تتشكل وتتغير عبر الزمن من حالة لأخرى تحت تأثير ظرف أو آخر، ومن جهة أخرى أنها قد تتراكم أو تتراحم في ما بينها، وقد تعدد،

حتى بالنسبة لسمة واحدة من السمات، وقد تختلط سمة واحدة مع سمة أخرى أو أكثر، إذا أدر كنا هذا، فتبقى التحديات الكبرى هي التالية:

- أين، وكيف، ولماذا تتراكم أو تتزاحم أنواع الهوية المختلفة ضمن سياق معين؟
- ما هي الهويات التي يمكن أن تتراكم فيما بينها؟ والهويات التي يمكن أن تتزاحم فيما بينها؟
- ما هي طبيعة الهويات الجديدة أو التكيفات الناتجة عن التزاحم بين الهويات؟
- ما هي الأنماط التي تظهر في مجتمع محدد، ويمكن أن تظهر أيضا في سياقات اجتماعية أو ثقافية أو تاريخية أو ظرفية مختلفة؟
- كيف يمكن تفسير هذه الأنماط؟

١٠ - مراجع البحث:

* بالعربية:

١. ديكارت، رينيه. مقال في المنهج. نسخة إلكترونية
 ٢. عبد الحكيم، عمر. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية (الدليل إلى طريق الجهاد). نسخة إلكترونية
 ٣. آمارتيا صن. الهوية والعنف. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٢
- * بالانجليزية والفرنسية:

1. Adler, N.J., (1994), Comportement organisationnel : une approche multiculturelle, Ottawa : Éditions Reynald Goulet inc
2. Anderson, Benedict. Imagined Communities. On the Origins and Spread of Nationalism. Verso, London, 1983
3. Sen, Amartya. Identity and Violence: The Illusion of Destiny. W.W.Norton. New York. 1st edition 2006
4. Ang Ien, Brand J., Noble G. Sternberg J., "Connecting Diversity: Paradoxes of Multicultural Australia", a 2006 SBS-commissioned report.
<http://www20.sbs.com.au/sbscorporate/media/documents/8243eweb2.pdf>

5. Australian Studies Center Online:
<http://www.petra.ac.id/asc/people/multiculturalism/>
6. Badet, J. Canada's Immigrant Population. Canadian Social Trends, vol. 29, 1989. pp8-11
7. Bajoit G. Notes sur la construction de l'identité personnelle, Recherches sociologiques. 1999. 30, 2, pp. 69-84
8. Barot, R., H. Bradley and S. Fenton (eds) Ethnicity, Gender and Social Change, London, Macmillan, in Frideres, J.S. Les immigrants, l'intégration et l'intersection des identités
9. Bauböck, Rainer. Deconstructing and accommodating national identities. Canadian Diversity. Vol. 3:2, Spring 2004. pp.3-4
10. Bauböck, Rainer. If you say Multiculturalism is the wrong answer, then what was the question you asked?. Canadian Diversity, vol. 4:1. Winter 2005. pp. 90-93
11. Bhattacharyya, Harihar, Multiculturalism in Contemporary india, international Journal on Multicultural societies (UNESCO), 5(2), December 2003, 151-164,
<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001387/138797E.pdf#page=47>
12. Brunaker, Rogers. Ethnicity without groups. Archive européenne de sociologie (43)(2). 2002. pp. 163-189
13. Burstein, M. Élaboration de l'analyse de rentabilisation du multiculturalisme, ministère du Patrimoine canadien. 2004. http://www.patrimoinecanadien.gc.ca/multi/spmc-scmp/conference/03_f.pdf.
14. Centraal Bureau voor de Statistiek (CBS) (2003) Allochtonen in Nederland 2003 Voorburg/Heerlen: CBS
15. Cerulo, Karen A. Identity Construction: New Issues, New Directions. Annual Review of Sociology, Vol. 23 (1997), pp. 385-409. <http://www.jstor.org/stable/2952557>
16. Chambre des communes du Canada, 1971, p.8545

17. Chatterjee, Partha. 1993. The nation and its fragments: Colonial and postcolonial histories. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
18. Chuba Beng Huat, "Multiculturalism in Singapore", Canadian diversity, vol. 4:1, Winter 2005, pp. 29-31
19. Donnadieu, et al. L'approche systémique: de quoi s'agit-il?. <http://www.afscet.asso.fr/SystemicApproach.pdf>
20. Doomernik, Jeroen, "The State of Multiculturalism in the Netherlands", Institute for Migration & Ethnic Studies, http://www.imes.uva.nl/publications/documents/1583_JDoomernik1.pdf
21. Frances Henry, Carol Tator, Winston Mattis and Tim Rees. The Colour of Democracy: Racism in Canadian Society. Toronto: Harcourt, Brace & Company, 1995. p. 322
22. Frideres, J.S. "Immigrants, Integration and the Intersection of Identities". Seminar on "Intersections of Diversity", Metropolis Canada, Niagara Falls, Ontario, 2003
23. Gellner, Ernest. Nations and Nationalism. Blackwell, Oxford, 1983
24. Gilligan, Carol. 1982. In a different voice. Cambridge, Mass.: Harvard University Press., ed. 1988.
25. Gingras. F.P. "Quelques identités qui comptent: la hiérarchie des traits identitaires chez des lycéens de Provence et ailleurs". La revue plurielle des sciences politiques, vol.2
26. Harihar Bhattacharyya, Multiculturalism in Contemporary India, international Journal on Multicultural societies (UNESCO), 5(2), December 2003, 151-164, <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001387/138797E.pdf#page=47>
27. Healey, Justin. "Multiculturalism in Australia", Volume 214, Issues in Society, The Spinney Press, 2005.

28. Helly, D. (2005). Le multiculturalisme canadien : des leçons pour la gestion de la diversité culturelles?, Rapport présenté au ministère Patrimoine canadien, Institut national de la recherche scientifique, Centre Urbanisation, Culture et Société, site web,
http://www.pch.gc.ca/pcch/pubs/diversity2003/helly_f.cfm
29. Helms, J. "An Update of Helms' White and People of Colour Racial Identity Models", in Ponterotto, J., J. Casas, L. Suzuki and C. Alexander in Handbook of Multicultural Counseling, 181-198, Thousand Oaks, California, Sage Publications. 1995
30. International Society for the Systems Sciences, ISSS:<http://www.isss.org/primer/4domains.htm>
31. Jakubowicz, Andrew. Multiculturalism in Australia: Apogee or Nadir? Canadian Diversity, vol. 4:1. Winter2005
32. Jedwab, Jack. Diversity Popular Among Canadians as Federal Government Proclaims National Multiculturalism Day. March 2003. Survey.
33. Jedwab, Jack. The myth of Canada as a Multinational Federation. Canadian Diversity, vol. 3:2, Spring 2004, pp.19-22
34. Kallen, Evelyn. Ethnicity and Human Rights in Canada. Toronto: Oxford University Press, 1995. p.19
35. Kallen, Evelyn. Multiculturalism: Ideology, Policy and Reality. 1982. Journal of Canadian Studies 17 (1): 51–62.
36. Kanzaki, S. (2005). Le multiculturalisme et l'interculturalisme – le changement d'un paradigme culturel vers un paradigme plus civique et le rôle de la langue publique commune, travail dirigé, Université de Montréal.
37. Kohli, Atul ed. The Success of India's Democracy. Cambridge: Cambridge University Press, 2001

38. Lai Ah Eng, "The Importance of Cross-Cultural Exchange in the Remaking of Singapore", Institute of Policy Studies, http://www.ips.org.sg/pub/rsc/IPS_LAI.pdf
39. Lavoie V. Canada. 2002. Supreme Court of Canada. 23. Line 15
40. Leman, M. (1999). Le multiculturalisme canadien, Ottawa, Bibliothèque du Parlement, Division des affaires publiques et sociales
41. Lutz, Catherine. 1988. Unnatural emotions. p. 89. Chicago: University of Chicago Press
42. Markus, Hazel R., and Shinobu Kitayama. 1991. Culture and the self: Implications for cognition, emotion and motivation. Psychological Review 98:235-239.
43. Mary Patt MacKinnon et al. Citizens' Dialogue on Canada's Future: A 21st Century Social Contract (April 2003). Available at www.cprn.org (Canadian Policy Research Networks)
44. Nehru, J. "Letters to Chief Ministers", vol. 1 Delhi: Oxford University Press, 1986
45. Rummens, Joanna Anneke. Intersectionality. Canadian Diversity, vol.3:1. Winter 2004. p.3.
46. Rapport final de la commission Bouchard-Taylor sur les accommodements raisonnables. <http://www.accommodements.qc.ca/documentation/rapports/rapport-final-integral-fr.pdf>
47. Ricci , Jean-Claude. La pluridisciplinarité vue par Jean-Claude Ricci. <http://www.la-science-politique.com/revue/revue1/article1.htm>
48. Rockquemore, Kerry Ann. Beyond Black: Biracial Identity in America. <http://tiger.uic.edu/~rockquem/chapter1.pdf>

49. Rummens, J. "Canadian Identities: An Interdisciplinary Overview of Canadian Research on Identity", paper presented to Canadian Heritage (Multiculturalism), Ottawa. 2000
50. Sellers. R. et al. Multidimensional Model of Racial Identity: A Reconceptualization of African American. Racial Identity. Personality and Social Psychology Review, Vol. 2, No. 1, 18-39 (1998).
<http://www.apa.org/mfp/convention/sellersmodel.pdf>
51. Shweder, Richard A., and Edmund J. Bourne. 1984. "Does the concept of the person vary cross-culturally? in Culture theory. Edited by Richard A. Shweder and Robert LeVine, pp. 158-99. Cambridge, Eng.: Cambridge University Press.
52. Simon Bekker and Anne Leildé. AC 2004. Is Multiculturalism a workable Policy in South Africa? In Rex J. & Singh (eds.) Governance in Multicultural Societies. Aldershot: Ashgate. International Journal on Multicultural Societies 5(2). http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=2547&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
53. Singh, Gurharpal, Ethnic Conflict in India: a case study of Punjab. Basilstroke: Palgrave, 2000
54. South Africa's official Gateway.
<http://www.southafrica.info>
55. Statistics Canada. Canada's Ethnocultural Portrait: The Changing Mosaic. 2003. p.5. www.statcan.ca
56. Statistics South Africa.
<http://www.statssa.gov.za/keyindicators/keyindicators.asp>
57. Suzanne Peters. Exploring Canadian values: Foundations for Well-Being. Canadian Policy Research Networks. CPRN Study No F01 (Ottawa: CPRN 1995).

58. The Special Broadcasting Service (SBS):
<http://www.sbs.com.au/>
59. Troper, H. (1978). «Nationalism and the History Curriculum in Canada», The History Teacher, vol. 12, no. 1, p. 11-27.